

اطركز الإستشاري للدراسات والتوثيق The Consultative Center for Studies and Documentation

# محاور وحوار



الشرق الأوسط من أكثر الأقاليم سيولة وهشاشة في العالم اليوم، كما أن مستوى تداخل المستويات المحلية والإقليمية والدولية مرتفع للغاية مما يزيد من الغموض والضبابية حول كيفية تطور الأوضاع داخل الإقليم. إلا أنه يمكن انطلاقًا من الاتجاهات الأساسية التي تسيطر على المنطقة حاليًا، والتي تتفاعل في سياقها جملة موضوعات ساخنة ذات تأثير إقليمي، بناء مجموعة من التوقعات للمدى المنظور أي العام 2019.





### المركز الإستشاري للدراسات والتوثبق

The Consultative Center for Studies and Documentation

#### مؤسسة علمية متخصصة تعنى بحقلى الأبحاث والمعلومات

محاور وحوار سلسلة غير دورية تتضمن وقائع الندوات والحلقات التي يعقدها المركز وتُعني مقاربة قضايا استراتيجية ومسائل إنهائية مختلفة.

العنوان: الاتجاهات الاستراتيجية: الشرق الأوسط 2019

أوراق العمل التي قدِّمت في سلسلة حلقات النقاش المغلقة التي عقدها المركز بتاريخ 19 و21 و22 كانون الأول 2018 شارك فيها عدد من الباحثين والأكاديميين والإعلاميين والمهتمين.

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

تاريخ النشر: كانون الثاني 2019 الموافق جمادي الأول 1440

العدد: السابع عشر

الطبعة: الأولى

القياس: 29×21

#### حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن-جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول.

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: Baabda 10172010

Beirut- Lebanon

P.O.Box: 24/47

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

الآراء الواردة في هذه السلسلة لا تُعبّر بالضرورة عن آراء

المركز الاستشارى للدراسات والتوثيق

#### المقدمة

الشرق الأوسط من أكثر الأقاليم سيولة وهشاشة في العالم اليوم، كما أن مستوى تداخل المجالات المحلية والإقليمية والدولية مرتفع للغاية مما يزيد من الغموض والضبابية حول كيفية تطور الأوضاع داخل الإقليم. إلا أنه يمكن انطلاقًا من الاتجاهات الأساسية التي تسيطر على المنطقة حاليًا، والتي تتفاعل في سياقها جملة موضوعات ساخنة ذات تأثير إقليمي، بناء مجموعة من التوقعات للمدى المنظور أي في العام 2019.

لذا وفي إطار التحضير لإعداد تقرير سنوي استشرافي تحت عنوان: "الاتجاهات الاستراتيجية: الشرق الأوسط 2019"، عقد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، على مدى ثلاثة أيام من شهر كانون الثاني 2018، سلسلة حلقات النقاش مغلقة تناولت جملة من الملفات والقضايا ذات التأثير العميق في أحوال المنطقة وتوازناتها خلال العام 2019. وبعد افتتاح الندوات بكلمة لمدير المركز الدكتور عبد الحليم فضل الله، تناوب على إدارة حلقات النقاش كل من الأساتذة محمد شري ووليد شرارة وحسام مطر، وثم عرض عدد من الخبراء والباحثين أوراقًا متخصصة في موضوعات محددة سلفًا. وتضمنت كل من هذه الأوراق عرضًا موجزًا لخلفيات ومسار تطور القضية المثارة وثم للسيناريوهات المحتملة لها خلال العام 2019. يعرض هذا التقرير تلك الأوراق كما وردت بهدف إغناء النقاش والمعرفة بين المهتمين والباحثين.

#### حلقات النقاش الاتجاهات الاستراتيجية الشرق الأوسط 2019





# الندوة الأولى:

الحرب الليبية

#### حلقات النقاش الاتجاهات الاستراتيجية الشرق الأوسط 2019





### ليبيا: أفُق مسدود للتسوية السياسية

يوسف الصواني باحث وكاتب ليبي ومدير الدراسات فى مركز دراسات الوحدة العربية

تتناقل وسائل الإعلام وتقارير مراكز الأبحاث الدولية والدبلوماسية بشكل شبه يومي المعلومات عن سوء الأوضاع في ليبيا وكل التقارير والمعلومات تقودنا إلى خلاصة مفادها أن هذا البلد ليس أقرب إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان اليوم مما كان عليه قبل التدخل العسكري الخارجي في عام 2011. لقد أضحت آمال وطموحات الشعب الليبي في الديمقراطية والازدهار أبعد منالًا فيما يزداد الإحباط رسوخًا لدرجة أن قطاعات معتبرة من السكان صاروا يتمنون عودة التاريخ إلى الوراء أو عودة نظام القذافي. أفضل وصف للحالة الراهنة يمكن أن تختصره عبارة "الوصفة الكارثة" فقد أصبحت ليبيا "خليطًا سامًا من الضعف البنيوي الموروث وتحديات مرحلة ما بعد الصراع وتداعيات أو ارتدادات تغيير النظام ... تبدو البلاد متأرجحة على حافة التذمر... بل وربما تجدد الاستبداد". هكذا تتراجع فرص السلام والمصالحة والازدهار وبناء الدولة في ليبيا التي وقعت في "حلقة مفرغة"؛ حيث يتطلب بلوغ أهداف الانتفاضة الشعبية بناء مؤسسات الدولة الذي يعتمد على الأمن واحتكار الدولة للعنف والسلاح، والذي لا يتحقق قبل تفكيك الميليشيات، وفي الوقت نفسه فإن هذه الميليشيات ليست مستعدة للتخلي عن نفوذها وامتيازاتها ومصالحها الخاصة وهي اليوم أقوى من أي ليست مستعدة للتخلي عن نفوذها وامتيازاتها ومصالحها الخاصة وهي اليوم أقوى من أي تمثل رسمى للسلطة والدولة.

ولعل آخر التطورات في هذا الشأن هو الفشل الذي مُني به المؤتمر الذي نظمته الحكومة الإيطالية في مدينة باليرمو في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وهو الذي جاء في إطار تنافسها مع فرنسا التي نظمت هي أيضًا مؤتمرًا سابقًا في باريس. ورغم أن المؤتمرين جمعا العديد من الأطراف الليبية المؤثرة في المشهد اليوم مع حضور لافت لحلفائهم أو سادتهم الإقليميين فقد فشل المؤتمران في تحقيق أي تقدم حقيقي لحل الأزمة والوصول إلى توافقات حول سُبل تجاوزها. كما أن الحوار بين مجلس النواب ومجلس الدولة لتعديل الاتفاق السياسي الذي وقع في الصخيرات المغربية برعاية الأمم المتحدة منذ أكثر من عامين فشل هو أيضًا



في تجاوز المربع الأول للخلاف حول شرعية المؤسسات ذاتها. لذلك عندما صدر عن رئاسة البرلمان ما يفيد إقرار تعديل دستوري في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 يتيح الفرصة لإجراء استفتاء على مسوّدة الدستور الذي أعدته الهيئة المكلفة بذلك وسلمته للبرلمان منذ صيف 2017، فقد تناقضت التصريحات وصدر عن أعضاء البرلمان ومجلس الدولة ما يشير إلى إن هذا القرار وما اعتبره البرلمان تعديلًا دستوريًا يطال تكوين المجلس الرئاسي الذي يعترف به المجتمع الدولي سلطة على ليبيا، ليس سوى مخالفة دستورية قام بها البرلمان الذي يزمع عدد من أعضائه الاعتراض على القرار قانونيًا ونقضه أمام المحاكم. هذا دليل آخر على استمرار حالة الانسداد والأزمة.

ويبدو أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا التي أشرفت على تحقيق وتنفيذ اتفاق الصخيرات، كما عبر رئيسها اللبناني غسان سلامة في آخر إحاطة له في هذا الخصوص أمام مجلس الأمن الدولي مؤخرًا، قد وصلت إلى نتيجة مفادها أن تقاسم السلطة لم يعد حلًا وأنها بحاجة لمقاربة جديدة تتبنى مقاربة سلام ومصالحة عبر عقد مؤتمر وطني شامل لكل الأطراف بمن في ذلك من يسمون بأنصار النظام السابق وزعماء القبائل والمناطق بهدف التوصل إلى اتفاق سلام ومبادئ عقد اجتماعي جديد.

على أن التوقف عند هذه الاتصالات والجهود وسط الصراع المتواصل لا يمكن أن يقدم تفسيرًا عميقًا للأزمة وأن ييسر لنا التعرف على بعض أطرافه. لذلك يجب إيلاء الاهتمام لواقع ليبيا وكيف تفاعلت الديناميكيات الجهوية والقبلية والعرقية والدينية لتشكيل ماضيها وحاضرها، وكيفية إشراكها وممثليها بشكل أفضل لإنقاذ هذا البلد من أزمته الحالية. هذا أمر تؤكده التطورات الأخيرة حيث بدا ظاهرًا أنه بمجرد أن يتم تسيس أي من هذه الديناميكيات، ولا سيّما الدين، فإن نطاق وأفق التسامح والتصالح ومن ثم السلام يصبح أشد ضيقًا.

يثير هذا الواقع أسئلة جديرة بالاهتمام حول سبب معارضة القوى الغربية والأطراف العربية التي أطاحت بنظام القذافي للاستنتاجات والتوصيات الصريحة التي يقدمها المختصون ومراكز البحوث التي أبرزت الأهمية القصوى لمنع ميليشيات الحرب من أن تصبح أجنحة مسلحة لجبهات أو توجهات أو مجموعات سياسية. العكس تمامًا هو الذي حصل حيث تُركت مهام الأمن وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع في أيدي الميليشيات والقوى السياسية التي شكلتها أو عبرت عنها، على فرضية أن السلطات الليبية المؤقتة، التي ساعدوا على خلقها في الواقع، لم تكن مستعدة لقبول أي عمليات حقيقية ذات جدوى فيما بعد الصراع، وبالتالى سهلوا سيطرة الفصائل المسلحة على البلد.



ورغم إجراء ثلاثة انتخابات وتوقيع اتفاق سياسي بين الأفرقاء برعاية الأمم المتحدة في بلدة الصخيرات المغربية منذ أكثر من عامين فقد استمر الوضع هشًا على كل المستويات. اتضح أن ترتيبات تقاسم السلطة كهدف للحوار السياسي الليبي، والتي تم إقرارها في الاتفاق السياسي الليبي الموقع في بلدة الصخيرات المغربية، قد أثبتت عدم فعاليتها. فقد تجاهلت حقيقة أنه لا يمكن تقاسم أي سلطة قبل أن يتم إنشاؤها فعليًا. ذلك أن قوة الدولة الليبية وسلطتها ليستا موجودتين ويجب أن يتم إنشاؤهما بديلًا عما جرت بلورته ليلائم مصالح الأطراف الفاعلة غير الخاضعة للدولة والتي جعلتها تتردى للحضيض، في حين أصبحت القوة والسلطة الحقيقية في أيدي الفاعلين من دون مستوى الدولة.

ولم تقتصر الأزمة والهشاشة على المستوى الأمني والسياسي بل امتدت لتشمل المجال الاقتصادي وصار الليبيون يعانون من تدني مستوى المعيشة فيما تراجعت الصادرات النفطية وتقلصت العائدات والدخل القومي وفقدت العملة قيمتها حيث انخفضت سعر صرف الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية بشكل رهيب وصار الناس يعانون الأمرين في الحصول على السيولة النقدية من المصارف. لقد بدت موارد ليبيا الطبيعية واحتياطاتها المالية الضخمة كاللعنة وليس النعمة، حيث ظهر واضحًا الأثر السلبي بل المدمر لما قامت به الحكومات المتعاقبة بعد سقوط النظام من دفع المال ومنح الامتيازات للميليشيات وفقًا لحجة زائفة أن هؤلاء ثوار يستحقون المكافأة مقابل دورهم في إسقاط النظام. أدى هذا إلى تنازع بين شرعية الدولة الرسمية وما يُسمّى بالشرعية الثورية، مما فتح الطريق أمام المزيد من الميليشيات وانتشارها لابتزاز الأموال والامتيازات وتولي أدوار اقتصادية واجتماعية وسياسية. لقد ساومت الحكومات المتعاقبة بمؤسسات الدولة وشرعيتها وخصصت الموارد لخدمة مصالح الميليشيات التي أصبحت السلطة الحقيقية وهو ما قاد في نهاية المطاف إلى دورة أخرى من الحرب الأهلية وتشظى السلطة الحقيقية وهو ما قاد في نهاية المطاف إلى دورة أخرى من الحرب الأهلية وتشظى السلطة الرسمية.

لم تحقق ترتيبات تقاسم السلطة النجاح المرغوب حيث لم تؤكد التطورات حتى الآن سوى عدم قدرة الهيئات المشار إليها في اتفاق الصخيرات (المجلس الرئاسي، وحكومة الوفاق الوطني، والمجلس الأعلى للدولة، والترتيبات الأمنية، ومجلس النواب) على التوحد معًا، واكتساب الشرعية، وامتلاك القدرة على التصرف بطريقة موحدة متماسكة. وقد أفسح ذلك المجال لسلطة الأمر الواقع وللأطراف الفاعلة غير الرسمية وغير الحكومية لكي تمارس المزيد من الهيمنة والتوسع والتغول والافتئات على صلاحيات السلطات الرسمية الهشة، وسط تزايد التهديدات اليومية وتواصل الاستقطاب السياسي الذي يتحدى محاولات بناء الإجماع أو التوافق. ووفقًا للخبراء فإن ما تحتاجه ليبيا الآن هو "ليس فقط إشراك مزيد من الأطراف الفاعلة التي تم استبعادها في العملية، ولكن ضمان المشاركة المناسبة في صفقة تضم

جميع الفاعلين". وما لم يتم تدارك هذه النقائص والتحديات فسيبقى الأمر مقاربة نخبوية تتجاهل تمامًا وبشكل ضار للغاية أو مدمر أصحاب المصلحة الحقيقيين من الليبيين بما في ذلك المواطن الفرد والعائلة (الوحدة الاجتماعية الليبية) والحكم المحلي (عبر الميليشيات والمجتمعات المحلية) وهو ما يعني عدم وجود "الصفقة الحقيقية" منظورًا إليها من زاوية أوسع مجتمعيًا.

أخيرًا... لا يمكن والحال هذه سوى توقع استمرار الأزمة وتردي مؤسسات الدولة وهشاشة الأمن والاقتصاد مع آثار سلبية وربما مدمرة على السلم الاجتماعي والسيادة والترابط الكياني للأمن والاقتصاد مع قشرات قليلة تشجع على تبني أي سيناريو إيجابي للأزمة الليبية، بل إن ازدياد تدخّل الأطراف الخارجية وحدوث الانقسامات داخل كل طرف أو معسكر ليبي يبقيان السيناريو الأكثر رجوحًا.

أما أفضل التوقعات فهو أن تحصل توافقات محدودة تقود إلى استقرار هش دون أن يتم حسم الصراع الذي سيتواصل على المستوى السياسي مع هدر مستمر للثروات والموارد الوطنية. ولا يمكن الجزم بأن هذا الصراع لن يتحول إلى صراع ساخن أو مسلح في أرجاء مختلفة من البلاد بما في ذلك الشرق الذي يتمتع نسبيًا باستقرار أكثر مما هو في الغرب ولاسيما أن الخلاف بين قيادة الجيش الوطني بزعامة خليفة حفتر والبرلمان بات أمرًا ملحوظًا ومتصاعدًا.

أما الغرب الليبي حيث تسيطر ميليشيات جهوية وقبلية وإيديولوجية إسلاموية فإن سلطات المجلس الرئاسي في تلك المنطقة ستظل متقلصة إلى أبعد الحدود بينما تقوم الميليشيات بتبديل هيئتها لتبدو مؤسسات حكومية بدعم إقليمي من حلفائها. وأما الجنوب الليبي ووفقًا لما حدث خلال العامين الماضيين فقد أصبح مسرحًا لداعش وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب وبوكو حرام وغيرها إضافة إلى جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود وربما ساحة لتصفية حسابات إقليمية بدعاوى الهجرة غير الشرعية والإرهاب.

إن ليبيا بحاجة ماسة إلى خطة سلام وأمن شاملة فلقد طال انتظار المساعدة المباشرة في وضع وتطبيق خارطة طريق جديدة للتحول الديمقراطي الحقيقي تعكس طموحات السكان وتعبّر عن خيارات الناخبين الذين لا ينبغي إخضاعهم ورهن اختيارهم الحر للتحالفات أو لانتهازية الحكومات الأجنبية.



# الندوة الثانية:

حرب اليمن

#### حلقات النقاش الاتجاهات الاستراتيجية الشرق الأوسط 2019





# ح**رب اليمن 2019:** في انتظار الموقف الأميركي

خليل كوثراني كاتب متخصص في الشؤون الخليجية

لا تشبه الخريطة العسكرية والسياسة لليمن اليوم ما كانت عليه عشية إعلان عملية "عاصفة الحزم" بقيادة السعودية لما أُطلق عليه "التحالف العربي" في آذار 2015. فقد شهد عام 2018 تحوّلات مهمة، لا شك في أنها ستأخذ مداها في التفاعل هذا العام (2019).

#### انعكاسات الأزمة الخليجية

أوجدت الأزمة الخليجية (حزيران 2017) مجالًا واسعًا للشقاق بين دول الخليج، سرعان ما تطور مع استفحال الأزمة إلى تناحر متشظ، انتقلت فيه قطر وحلفاؤها من "الإخوان المسلمين" من موقع الدفاع إلى الهجوم. وكان للساحة اليمنية نصيب الأسد من هذا الخلاف. مما أسهم في تحريك المياه الراكدة داخل البيئة التي يفترض أنها موالية للرياض وأبو ظبي، ونجح في تهشيم هذه البيئة ودفعها إلى التنابذ الإعلامي والسياسي. وقد شهدنا في الفترة الماضية تبدلًا كبيرًا في الرأي العام اليمني، لا سيما في جنوب اليمن وشرقه، وصعود حالة اعتراض مناهضة للتواجد الإماراتي - السعودي بأشكال علنية متوسطة الحدة لكنها بالغة الإحراج والإضرار بـ "التحالف". هذا التغيير، فضلًا عن الأزمة الخليجية، مردّه انكشاف فاضح مع الوقت لأهداف الحرب ضد اليمن كدولة وتجلي أطماع أصحابها، ما بدّل أمزجة جمهوري كتلتي "الإخوان المسلمين" (التجمع اليمني للإصلاح) و"الحراك الجنوبي". ولا يزال هذا التباعد بما يحمله من تقاطعات يأخذ مداه مرشحًا للتطور ولأن يخدم أكثر "أنصار الله" عبر تراجع العداء يحمله من تقاطعات يأخذ مداه مرشحًا للتطور ولأن يخدم أكثر "أنصار الله" عبر تراجع العداء أن حسمت الحركة نفوذها في صنعاء عقب مقتل علي عبد الله صالح، واستتبت الأمور لها متجاوزة ذيول الفتنة الداخلية.



#### الوضع الميداني

كل ما تقدم لا يمكن أن يكون عاملًا أصيلًا وحاسمًا لولا الخريطة الميدانية، وأساسها مقدرة "أنصار الله" على الصمود العسكري طوال المدة الماضية، والاستمرار في رفع أوراق القوة المؤلمة، الأمنية والعسكرية، والمؤكدة لحالة الصمود والتوازن، ومن بينها الهجمات الصاروخية. لكن الصمود اليمنى العسكري، لا يزال مقتصرًا على الدفاع بشكل رئيسي وإن نجح سلاحا الطائرات المسيرة والصواريخ البالستية في اختراق المعادلة. وهذا لا يعني بحال من الأحوال أن وضع "التحالف" أفضل بكثير، إن كان لا يزال يملك زمام المبادرة في فتح الجبهات، ورغم أنه لم يفلح سابقًا في اختراق جبهة صنعاء (جبهات نهم) فإنه قادر على تدشين جبهات جديدة، كعملية الساحل الغربي والحُدَيدة. وتجدر الإشارة إلى أن قدرة السعودية والإمارات على تدشين معركة أو جبهة جديدة تقتصر على اكتساب ورقة (احتلال العاصمة صنعاء أو الحديدة والسواحل والموانئ...) تؤثّر في المفاوضات السياسية لا قلب الطاولة بشكل دراماتيكي. وهنا حجر الزاوية في تقدير الموقف يمنيًا: لا شيء في المدى المنظور يسمح بالاستنتاج أن طرفًا قادر على حسم المعركة عسكريًا، وهذا ما تثبّت وبات بديهيًا. في المقابل، لا شيء يمكن الركون إليه للقول إن أحد الطرفين غير قادر على تحقيق اختراق وازن في خريطة القوى. وهو ما تراهن عليه الرياض وأبو ظبي: إبعاد "أنصار الله" عن البحر الأحمر عبر احتلال الحديدة ومينائها. ويرى التحالف الرباعي (السعودية والإمارات والولايات المتحدة وبريطانيا) أن إبعاد "أنصار الله" عن السواحل وحصرهم في إقليم شمال الشمال الجغرافي (إقليم أزال)، بعد اليأس من إسقاط صنعاء، هو الورقة الأخيرة وأقل ما يمكن التنازل عنه للاطمئنان إلى أن "حلفاء إيران" في اليمن قد تم قطع الطريق على مشروعهم بنسبة معقولة ضمن المستطاع ولو كانت غير مرضية بالكامل. عند هذا الحد يمكن لصاحب القرار دراسة التسوية السياسية للتخفيف من أعباء تورّطه، على حساب سقفه المرتفع الذي يتضمن إسقاط صنعاء وتحجيم قوة "أنصار الله" العسكرية والصاروخية في مرحلة لاحقة لتشديد الحصار وإغلاق ميناء الحديدة. وهذا "الحد الأدنى" يوفر إمكانية فرض مخطط الأقاليم الستة الفدرالي.

إن بقاء "التحالف" في اليمن سيكون مكلفًا وتترتّب عليه متزايدة، كما أن الانسحاب السريع سيعني خسارة شبه متكاملة الأركان بلا إنجازات استراتيجية. ولا تزال التصريحات الإماراتية حول معركة الحديدة التي تديرها أبو ظبي الأكثر تعبيرًا عن هذه الاستراتيجية، ومنها إعلان مجلس الوزراء الإماراتي (15 حزيران الماضي) أن "هذه العمليات (الحديدة) تهدف إلى تعزيز التوصّل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية من خلال تغيير الواقع على الأرض". وقد نجح "أنصار



الله "حتى الآن في إفشال مختلف الهجمات التي شنتها الإمارات على مدينة الحديدة، عبر الاستنزاف في تصعيب المهمة، وهو ما عمّق مأزق "التحالف".

#### أزمة السعودية: خاشقجي وواشنطن

لا شك في أن قضية قتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي شكلت مفصلًا في الوضع السعودي ولا يمكن استبعاد تداعياتها على مسار الحرب. لقد فجّرت العملية ضد خاشقجي أكبر حالة انفضاح وانكشاف للنظام السعودي وقيادته الحالية. وتنشغل الرياض منذ أسابيع في ما بات يمثل "أزمة" حقيقية وجدية فاجأتها ومن المتوقع استمرار هذه الحالة في المدى المنظور. وهي أزمة متشعبة، بشقّ داخلي يتعلق بوضع العائلة الحاكمة، وشق خارجي يتعلق بصورة المملكة ومكانتها دوليًا وعلاقتها بالولايات المتحدة.

ما يهمنا هنا هو تداعيات الأزمة على مسار الحرب في اليمن. من الواضح أن المواقف حول هذه الأزمة ربطت جميعها بين قضية خاشقجي وحرب اليمن، ودخلت في إطار فتح ملف ولي العهد محمد بن سلمان، وسياساته غير الناضجة والأخطاء المتراكمة، ليكون الرد على هذه السياسات "جذريًا". وبغضّ النظر عن مسار الأزمة، فالواضح من المبادرة الأميركية تجاهها أنها باتت محكومة بسقف عنوانه ضرورة تصويب سياسات الرياض وولي عهدها، إذا استمر التعاون مع هذا "الحليف" فيجب ألا يكون ذلك بأي ثمن أو أن يترك الرجل مطلق اليدين.

#### المفاوضات

الموقف المستجدّ دشن حراكًا أميركيًا لتخفيف التصعيد في اليمن والتمهيد لمفاوضات الحل السياسي وتشجيع مشاورات الأمم المتحدة المرتقبة في السويد. وقد صدرت تصريحات أميركية بهذا الشأن أهمها من وزير الخارجية مايك بومبيو لأنه الذي جدد طرح مشروع الأقاليم والحكم الذاتي لـ "أنصار الله" وهو ما لا يتم تلقفه إيجابًا في صنعاء، لأنه يطلب تنازلًا كبيرًا لم تنجح الحرب في انتزاعه، ولا يخرج من المربع الأول للحرب.

في هذا الطرح تقاطع مع أهداف "التحالف" بالاكتفاء بالحُديدة والقبول بإقليم يحكمه "أنصار الله" فدراليًا. مع ذلك لا يبدو أن التشاؤم سيكون سيد الموقف، حيث من الممكن أن تدفع التناقضات الأميركية الداخلية وصراع الكونغرس والبيت الأبيض الرئيس دونالد ترامب ومعارضيه في المؤسسات إلى فرض قيود أكبر على الضوء الأخضر الممنوح للرياض في حربها سيضطر معها ترامب إلى التنازل وضبط حليفه السعودي. على سبيل المثال قد تكون "تسوية" مرضية مسألة استمرار صفقات السلاح وأرباحها من دون الحرب وصور الضحايا المدنيين التي يضغط بها الإعلام الأميركي.



#### خلاصة

من دون حسم مآلات النقاش الأميركي الداخلي بشأن الحرب (وهو ما سيتضح قريبًا) لا يمكن قراءة الدعوة الأميركية إلى إيقافها سوى كمسعى لخفض التصعيد وضبط إدارة الحرب وتخفيف مشاهدها القاسية لا إيقافها نهائيًا مع الحرص على إنجاز عسكري وسياسي. وتجدر الإشارة إلى أن الحليفين الخليجيين، الإمارات والسعودية، رغم معاناتهما من الضياع والتشتت في اليمن وعدم القدرة على انتزاع الإنجازات، من المستبعد ذهابهما إلى الحل السياسي من دون استكمال مشروع السيطرة على السواحل وإبعاد "أنصار الله" عن المنافذ المائية. خصوصًا أن هذا المعسكر منخرط في حرب شاملة مع محور إيران لتثبيت نظام إقليمي تكون له فيه الهيمنة المطلقة في إطار الوكالة الأميركية، وبالتأكيد فإن اليمن يشكل القاعدة الأساس للبناء على حلم مشابه. وفي حال عدم تدارك ابن سلمان وأخذه تجربة الفشل بعين الاعتبار وكذلك ملاحظته اهتزاز العلاقة مع واشنطن، فإن حرب اليمن ذاهبة إلى مزيد من تثبيت للستاتيكو العسكري، مع احتمال ضبابي لاختراق يحققه "التحالف" عبر إسقاط الحديدة، أو تصعيد مفاجئ من جانب "أنصار الله" بمبادرات عسكرية تكسر ميزان القوى، على أن تبدّل الخريطة السياسية وارد، لا سيما تقارب "الإصلاح" و"أنصار الله".



## اليمن إلى أين في العام 2019؟

علي شرف الـمَحَطُوري كاتب سياسي يمني

للإجابة عن سؤال اليمن إلى أين في العام 2019؟ لا بد أن نشير إلى توصيف للمرحلة الراهنة لهذه المواجهة التي توشك أن تطوي عامها الرابع وفيها نجد أن الحرب العدوانية على اليمن قد أصيبت بلعنة الستاتيكو رغم محاولات التحالف لتحريك الميدان من خلال تصعيد معركة الحديدة.

إن عجز تحالف العدوان عن حسم المواجهة لصالحه من بداياتها أوقعه في ورطة عامل الوقت، وكلما دارت عقارب الساعة دون أن يضيف التحالف لميزان ربحه أي جديد فهو يراكم الخسائر حتمًا وأمكن للطرف المدافع أن يستثمر ذلك بصبر أسطوري من خلال إيقاع العدو في حرب استنزاف طويلة المدى.

وبالنظر إلى فارق الإمكانيات المادية بين تحالف العدوان من جهة والجيش واللجان الشعبية من جهة أخرى فإن عملية الصد والصمود وكسر الزحوفات في أكثر من أربعين جبهة تمثل في حد ذاتها إنجازًا للطرف المدافع. وعليه وبناءً على ما يتمتع به ذلك الطرف المدافع من مزايا تساعده على الصمود الطويل مثل الحاضنة الشعبية الكبيرة، والتمركز في المنطقة ذات الكتلة السكانية الكبرى بما فيها العاصمة صنعاء، إضافة إلى اتكاء هذه القوة الوطنية على التاريخ العسكري لأنصار الله الذي جعلهم مؤهلين لخوض الحروب الطويلة، كل ذلك يجعل من امتداد زمن الحرب – من الناحية العسكرية البحتة - فرصةً سانحةً لاستنزاف العدو المهاجم المتمثل في السعودية والإمارات وجيوش المرتزقة التابعة لهما.

في هذا العام (2019) سوف يستمر الطرف المعتدي في تصعيده العسكري في جبهتي الساحل الغربي حيث الإمارات تستميت لإحراز تقدّم يجعلها ذات يد طولى في الشأن اليمني، وبإزاء ذلك تحرص السعودية على تأمين حدودها الجنوبية وأن تستعيد بالقوة النارية ما خسرته



من مواقع في نجران وجيزان وعسير، وتبعد الجيش واللجان الشعبية إلى داخل الأراضي اليمنية ليتسنى لها لو فكرت في تسوية أن تقدم عليها من موقع المتمكن من فرض السيطرة على الحدود لا الضعيف العاجز عن تأمين حدوده.

أما الطرف المدافع المتمثل بحكومة صنعاء فإنه يؤمن بأن الجغرافيا ليست دافعًا لتغيير الموقف المناوئ للعدوان، ولعدم إدراك المهاجم بعقائدية المدافع فإن أي تقدم ميداني يحرزه الأول لن يكون إلا غرقًا في وحول اليمن.

وما يضاعف من غرق المهاجم أن الطرف المدافع يعمل ليل نهار لمراكمة عوامل القوة، من خلال التصنيع الصاروخي والطائرات المسيّرة وغيرها من أدوات القوة، وقد أنبأت العمليات الصاروخية التي طالت الرياض وأبو ظبي أن اليمنيين قد وضعوا أيديهم على سر سلاح الفقراء بما يجعل عواصم العدوان تحت تهديد جدي، جاءت بالحرب للتخلص منه بتدمير ما كان في مخزون الجيش اليمني من صواريخ سكود، لكنها لم تفلح وباتت رهينة لصواريخ يمنية ذات تصنيع وتطوير محلى.

#### سياسيًا واقتصاديًا:

أجرت الأمم المتحدة أربع جولات تفاوض في بييل وجنيف وجنيف والكويت، ثم جنيف والتي لم تعقد، وجميعها باءت بالفشل، وسبب ذلك أن جماعة الرياض وأبوظبي ليسوا بأصحاب قرار، وسوف يكون الفشل نصيب أي جولة مفاوضات ما دامت الرياض وأبو ظبي تنأيان عن التفاوض، ثم إن لواشنطن الكلمة الأخيرة والفصل في أي تسوية سياسية للملف اليمني، وقد أثبتت وقائع جولات التفاوض الماضية والفاشلة حجم انخراط أميركا في الحرب على اليمن، الذي وصل في جولة الكويت إلى تهديد السفير الأميركي باستخدام سلاح العملة، وهو ما تم تنفيذه لاحقًا بخطوة نقل البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المعاناة الاقتصادية جراء تدهور قيمة العملة المحلية التي وصلت إلى أكثر من سبعمائة ريال مقابل الدولار في أواخر شهر أيلول/سبتمبر 2018، وبدايات شهر تشرين الأول/أكتوبر 2018. من هنا يقودنا الحديث إلى التوقعات الاقتصادية للعام 2019 بأنه عام الستمرار المحنة الاقتصادية ما لم يتمكن من تحقيقه بالحرب العسكرية. وفي مقابل ذلك تبدو محدودية الخيارات لدى صنعاء في مواجهة الحرب الاقتصادية، وأي إجراءات تتخذها للحد من تفاقم المعاناة الاقتصادية هي إجراءات نسبية، والتوجه نحو معالجات جذرية كتفعيل الزراعة والمنتج المحلى وإشاعة ثقافة الاقتصاد المنزلي إلى آخر ما هنالك من الإجراءات جميعها والمنتج المحلى وإشاعة ثقافة الاقتصاد المنزلي إلى آخر ما هنالك من الإجراءات جميعها والمنتج المحلى وإشاعة ثقافة الاقتصاد المنزلي إلى آخر ما هنالك من الإجراءات جميعها



تحتاج إلى فترة زمنية تعدّ بالسنوات حتى تعطي المردود المتوخى منه اقتصاديًا واجتماعيًا وإنسانيًا.

وحتى لا نكون متشائمين بشأن فشل أي جولة تفاوض، فإن مما يدفع نحو التسوية أن يحرز الجيش واللجان الشعبية تقدمًا ميدانيًا كاسرًا لحالة الستاتيكو، فيما سيكون العكس في حال أحراز تحالف العدوان تقدمًا ملحوظًا مما يؤدي إلى تصلّب الموقف الدفاعي لدى الجيش واللجان الشعبية.

وفي حال ألقت الأمم المتحدة بثقلها وتعاظم الضغط الدولي على تحالف العدوان لأن يوقف عملياته العسكرية فإن ما سوف يشهده اليمن خلال النصف الثاني من العام 2019 هو هدنة مؤقتة لمعالجة الوضع الإنساني ليس إلا، فيما بوادر الحل النهائي لا تزال مؤجلة إلى ما بعد 2019.

#### اليمن وحروب الشرق الأوسط:

نعلم جيدًا أن منطقتنا هذه التي أخذت اسمها من المستعمر البريطاني تموج بصراعات وأزمات وحروب متداخلة ومتشابكة، وأي انزياح في حرب أو أزمة هنا يكون له تأثير على أزمة أخرى هناك بشكل أو بآخر.

وتاريخ المنطقة حافلٌ بأحداث جاءت على حساب أحداث أخرى، فتخضع المنطقة لمنطق الحروب المتنقلة من بلد إلى بلد وتنسحب الأضواء الإعلامية تلقائيًا إلى الحدث المستجد، ويخفت الاهتمام بالحدث الأول بوضعه في منطقة تبريد بفرض حلول هي عبارة عن مهدئات أكثر من كونها حلولًا ناجعة.

هذه الخلفية أجدها مدخلًا إلى استشراف الحل في اليمن سواء في هذا العام 2019 أو ما بعده، في ضوء قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي التي ساهمت في اتساع دائرة النقد العالمي لسلوك السعودية داخليًا وخارجيًا وفي حربها على اليمن، وارتفعت أصوات غربية تدعو لوقف بيع السلاح للرياض لكنها دعوات لا تزال في أغلبها مجرد ظاهرة صوتية لم تترجم إلى سياسة، وتأثيرها على مجريات الحرب محدود، ذلك لأن الموقف السعودي مرتبط ارتباطًا كليًا بالموقف الأميركي والأمن الإسرائيلي، كما أشار إلى ذلك رئيس حكومة العدو الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بقوله إن استقرار السعودية ضروري لاستقرار العالم،



والحقيقة أن استقرار السعودية مهم للكيان الصهيوني، واستقرار كليهما دوامٌ لحالة الاضطراب الإقليمي.

إن أزمات السعودية يجب ألا توقعنا في فخ الوهم القائل بأن حرب اليمن أوشكت أن تضع أوزارها، ذلك لأن الفاعل المركزي فيها هو أميركا، بينما السعودية أداة تنفيذ أساسية، وإجمالًا فإن انزلاق المملكة في أزمات جانبية على هامش حربها اليمنية يصب على المدى الاستراتيجي في مصلحة اليمن. وما دام الثلاثي (ترامب- بن سلمان -بن زايد) على سدة الحكم يصعب الاعتقاد بإمكانية تحقق سلام حقيقي في اليمن في المدى المنظور.

وما أخلص إليه من مقاربتي هذه لملف اليمن هو أن الشعب اليمني بات يحمل عن المنطقة عبنًا ثقيلًا، وأصبح في القرن الواحد والعشرين هو الشعب المعوَّل عليه لأن يصد أخطر عدوان جمعت أطرافُه جاهلية كل العصور، وعواقبُ أي انكسار لليمن ستكون كارثية على كل المنطقة، وستكون سنوات ما سُمِّي بالربيع العربي مجرد بروفة أمام ما سوف يحصل لو قُدر لتحالف العدوان أن يستعيد هيمنته على اليمن.

أخيرًا لا بد من التعريج على ما حدث مؤخرًا في غزة من جولة محدودة حدّت من اندفاعة العدو الإسرائيلي وجعلته ينظر إلى عواقب أي مواجهة مفتوحة أكثر مما مضى. لقد ثبتت المقاومة الفلسطينية معادلة ردع تضاف إلى معادلات الردع المكرّسة من جهة الشمال لبنانيًا وسوريا، وظهرت "إسرائيل" على شاكلة وحش داخل قفص كبير اسمه فلسطين، وهو ما ينسحب ضعفًا على المحور الذي تنتمي إليه، يقودنا لطرح السؤال الآتي: ما علاقة ذلك بما يجري في اليمن؟ للإجابة عن هذا السؤال أن نأخذ في الاعتبار موجة التطبيع الخليجي العلني التي كشفت عن أن "إسرائيل" والسعودية هما في مركب واحد، وأن العلاقة بينهما علاقة عضوية، وبالمعنى العسكري أثبتت الأحداث أن الرياض هي آخر خط دفاع عن تل أبيب، وغرق إحداهما هو نهاية للثانية، من هنا فإن أي حرب إسرائيلية قادمة ستكون الأولى بعد غرق السعودية في المستنقع اليمني، لذلك أدعو الباحثين والكتاب المعنيين بشؤون المنطقة وهموم الأمة أن يستحضروا اليمن كقوة شعبية عسكرية ذات مشروع رسالي أسهمت بما لم يخطر على بال أحد في تعرية أعراب أميركا، وفي الوقت ذاته مثلت رافدًا استراتيجيًا مهمًا لمشروع التحرر العربي والإسلامي.



### الندوة الثالثة:

الأزمة الخليجية

#### حلقات النقاش الاتجاهات الاستراتيجية الشرق الأوسط 2019





### الأزمة الخليجية بين الحل العابر وثقل الإرث الخصامي

**فؤاد إبراهيم** باحث وكاتب سعودى

على نحو مُمنهج تدحرجت الأزمة الخليجية بين قطر وشقيقاتها الثلاث: السعودية، الإمارات، البحرين وتبعًا لها مصر. توارى السبب المباشر للأزمة، المتمثل في التصريحات المنسوبة لأمير قطر تميم بن حمد في حفل تخريج مجندي الخدمة الوطنية في 23 أيار/مايو 2017 والتي أشاد فيها، زعمًا، بإيران وثقلها الإقليمي وحزب الله وحركة حماس والإخوان المسلمين بصفتها حركات مقاومة، ثم سلكت الأزمة طريقًا سريعًا نحو حافة الصدام المسلح، كما كشف أمير الكويت في المؤتمر الصحافي المشترك مع الرئيس الأميركي ترامب في 7 أيلول/سبتمبر 12017.

كشف توتّر العلاقات بين قطر والتحالف الرباعي (السعودية، الإمارات، البحرين، مصر)، في ضوء الوتيرة الخاطفة التي استغرقها، عن نيّة مبيّتة لدى الرياض وأبو ظبي على وجه الخصوص لناحية تصفية حساب قديم مع الدوحة وكان هو المسوّغ، الذي بدا في الشكل والمضمون غير متين، كان لتبرير قطع العلاقة وتفجيرها. وقد تفاجأت الدوحة بجملة القرارات المتوالية التي تبنتها الشقيقات الثلاث على نحو عاجل، دون تقديم تفسير جدّي لما جرى، وتبيّن في وقت لاحق أن حزمة العقوبات ضد قطر مرتبطة في الأصل بمرحلة سابقة، وأنها تأتي استكمالًا لفصول أخرى في الخلاف تعود إلى بدايات التسعينيات من القرن الماضي وصولًا إلى الآن.

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> في مؤتمر صحافي مشترك مع ترامب قال أمير الكويت: "نحمد الله أننا أوقفنا أن يكون هناك شيء عسكرى"، أنظر: الرأى الكويتية، 8 أيلول/سبتمبر 2017، أنظر:



وقد نضبت الخيارات وتبددت جهود الوساطات على ضروبها، فيما ظهر أن ثمة أطرافًا إقليمية ودولية مستفيدة من تعقيدات الأزمة وانسداد أُفق الحلول فيها. وبقي السؤال المحوري: متى تنتهى؟ وما هى الخيارات المتوافرة للوصول إلى نهاية حاسمة للأزمة الخليجية؟

في تتبّع مسار الأزمة الخليجية، نتوقف عند تدابير تكتيكية ثلاثة لجأ إليها التحالف الرباعي ضد قطر على النحو التالى:

ـ المباغتة/الصدمة: بدأت من لحظة الإعلان عن التصريحات المنسوبة للأمير القطري وتاليًا إطلاق حملة إعلامية كثيفة ومنظّمة من الإمارات والسعودية ضد قطر. وفي اليوم التالي أعلنت الرياض وأبو ظبي والمنامة والقاهرة قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدوحة، وسحب السفراء، وإغلاق الحدود البرية والجوية مع قطر.

- العقوبة (الحصار الشامل) +المطالب: تنسيق الجهود لناحية تنظيم جملة تدابير عقابية دبلوماسية، واقتصادية، ومالية، وإعلامية، عبر "شيطنة" قطر وتحويلها إلى الدولة الراعية للإرهاب في العالم، تمهيدًا لعزلها وصولًا إلى "تغيير" سياستها و"سلوكها".

في 22 حزيران/يونيو 2017 أُعلن عن قائمة المطالب الـ 13، الواردة جزئيًا في وثيقة الرياض في نيسان/إبريل 2014، وأضيف إليها لاحقًا مطالب أخرى من قبيل: تخفيض مستوى العلاقة مع إيران، وإغلاق القاعدة العسكرية التركية وقناة الجزيرة الفضائية، واعتقال وتسليم مطلوبين متواجدين حاليًا على الأراضى القطرية، ودفع تعويضات إلى البلدان المذكورة..

أفض التحرّك الدبلوماسي القطري الكثيف أوروبيًا وأميركيًا، إلى جانب التفاهمات العاجلة مع أطراف إقليمية فاعلة (سلطنة عُمان، إيران، تركيا، العراق)، إلى كسر الحصار نسبيًا، وأضعف إلى حد كبير تأثير التدابير العقابية للتحالف الرباعي إلى القدر الذي كشف عنه اجتماع القاهرة في 5 تموز/يوليو 2017، والذي بدا باهتًا برغم انعقاده عقب استلام الرد القطري على المطالب الـ 13 السعودية الإماراتية، والتي وصفت بـ "المطالب المستحيلة" كونها تمس بالسيادة القطرية، حسب تعبير وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني2.

في اجتماع القاهرة جرى تمويه المطالب، بما يوحي بتقليصها إلى ستة (ما حصل في واقع الأمر أن المطالب الـ 13 أُدمجت في "مبادئ" ستة)، ويأتي ذلك في ظل انقسام واضح داخل الإدارة الأميركية على الأقل بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية حول الأسباب الموجبة للأزمة وحزمة العقوبات المفروضة على قطر. فقد وصف وزير الخارجية الأميركي السابق ريكس

\_

نظر:  $^2$  وزير الخارجية القطري: مطالب دول الحصار تمس السيادة، الجزيرة،  $^7$  أيلول/سبتمبر 2017، أنظر: https://goo.gl/URFzaL



تيرلسون المواقف القطرية بالمنطقية وطالب برفع الحصار الاقتصادي عن قطر. في الوقت نفسه نقلت وكالة رويترز في (11 تموز/يوليو 2017) عن آر سي هاموند وهو مستشار كبير لتيلرسون- أن المطالب الـ13 التي وُجهت إلى الدوحة قد انتهت ولا جدوى من العودة إليها<sup>3</sup>.

في النتائج، إن اختزال "المطالب" الـ 13 في ستة "مبادئ" يؤشّر إلى أن قطر كسبت الجولة، وهو الذي دفع التحالف الرباعي إلى تعديل لائحة المطالب وتخفيضها.

- تغيير النظام: اللجوء إلى خيار راديكالي من هذا القبيل يشي بفشل خياري الصدمة والحصار، بالرغم من وحدة الهدف في الأطوار جميعًا. لا يلغي ذلك، بطبيعة الحال، وجود إشارات مبكرة انطلقت من مواقع التواصل الاجتماعي وتعكس أجواء التحالف الثنائي السعودي الإماراتي تتحدث عن تغيير النظام في قطر عبر الانقلاب أو التدخل العسكري المباشر.

على أية حال بقي تغيير النظام سؤالًا أكثر من كونه خيارًا. ومنشأ السؤال يعود إلى أن تقديرات المدى الزمني لمفاعيل العقوبات الاقتصادية معطوفًا على الحملة الإعلامية والدبلوماسية المكثفة لم تكن دقيقة، بل إن بعض التدابير القطرية المضادة أحبطت جزءًا جوهريًا منها، عن طريق الحراك الدبلوماسي القطري، وفك الحصار التجاري، والجوي وتعويض المجال البري بالبحري وفتح آفاق شراكة مع عمان وإيران وتركيا..

وبالرغم من انسداد أفق الأزمة الخليجية، وخسارة الرهانات التي وضعها التحالف الرباعي لناحية تسوية الأزمة على طريقته وكما تشتهي، فإن ثمة تكتيكًا رابعًا جرى استحداثه في مرحلة لاحقة كرد فعل على فشل التكتيكات الثلاثة السابقة، يتمثل في: إطالة أمد الأزمة.

الهدف من وراء هذا التكتيك، هو الاستنزاف البطيء للموارد الاقتصادية القطرية، واللعب على عامل الوقت أملًا في حصول متغيّر جيوسياسي في مكان ما أو زمن ما يلعب دور المرجّح لكفة التحالف الرباعى ويسمح له بإملاء شروطه على الجانب القطرى.

وقد أعلن أنور قرقاش، وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنه "لن تكون هناك نهاية سريعة للخلاف بين قطر والدول العربية الأربع التي تقاطعها وبينها الإمارات"، كما جاء على حسابه الرسمي على "تويتر في 14 تموز/يوليو 2017. وأضاف: "متجهون إلى قطيعة ستطول... الحقيقة أننا بعيدون كل البعد عن الحل السياسي المرتبط بتغيير قطر لتوجهها، وفي ظل ذلك لن يتغير شيء، وعلينا البحث عن نسق مختلف من العلاقات"4.

-

<sup>3</sup> تيلرسون في الدوحة بعد الكويت لبحث الأزمة الخليجية، الجزيرة، 11 تموز/يوليو 2017، أنظر: https://goo.gl/k9WNqH

<sup>4</sup> الإمارات: متجهون إلى قطيعة ستطول مع قطر، وكالة رويترز، 14 تموز/يوليو 2017، أنظر:



في 22 تموز/يوليو 2017 بدد خطاب الأمير القطري التكهنات كافة لناحية الرضوخ للمطالب الد 13، إذ أعاد تأكيد ثوابت الدولة القطرية في ما يرتبط بالسيادة واستقلال القرار القطري، وأبقى الباب مفتوحًا للحوار فحسب. وعليه، دخلت الأزمة منعطفًا جديدًا، وتقلّصت الخيارات في ظل إصرار التحالف الرباعي على استجابة الدوحة للمطالب فحسب.

بعد فشل الوساطات جميعًا، بالرغم من الدعم المتواصل للوساطة الكويتية باعتبارها المرجعية في أي حل للأزمة الخليجية، فهم الجانب القطري على ما يبدو، من الاقتصار على الوساطة الكويتية حصريًا تفويت الفرصة على أي طرف آخر، وتعطيل خيار "التدويل" وأي حل يمكن أن يأتي من الخارج، ولذلك أعلن وزير الخارجية القطري في 27 تموز/يوليو 2017 أن بلاده سوف تطلب من الأمم المتحدة لعب دور أكبر لناحية تسوية الخلاف مع السعودية والإمارات والبحرين ومصر، وعزى استمرار الخلاف إلى "عناد" هذه الدول. ومرد ذلك، كما كشفت عنه المتحدّثة باسم الخارجية الأميركية هيثر نويرت في 28 تموز/يوليو 2017: "أن أزمة قطر وصلت إلى "طريق مسدود"5.

فشل التكتيكات الثلاثة أعاد الأزمة إلى المربع الأول، وأصبحت تدور في حلقة مفرغة، إذ أعيد تحضير ذات التدابير العقابية ولكن تحت عنوان مختلف. إذ أعيد إدماج سلسلة من الإجراءات ذات الطابع التهويلي، من بينها تصعيد نبرة المطالب، والتلويح بالخيار العسكري مجدّدًا، وصولًا إلى تغيير الخارطة الجيوسياسية في المنطقة عن طريق حفر قناة بحرية تحيل قطر إلى جزيرة.

علاوة على ما سبق، فإن النزوع نحو فتح ملفات خلافية قديمة والعودة إلى الماضي ونبش ما اندثر من نزاعات وإعادة تظهيرها وتوظيفها في الأزمة الخليجية الراهنة يستبطن فشل الخطة أ، وفي الوقت نفسه يبعث برسالة واضحة بأن لا نية لدى قادة التحالف الرباعي في حل الخلاف، بل في تعقيد المشكلة ومنع الحل، أو مضاعفة الثمن المطلوب من قطر. فقد تحدّث عبد الرحمن الراشد، الإعلامي السعودي المقرّب من الحكومة، عمّا أسماها "مشكلة قديمة وتراكمية" وأن الشكوى من قطر بدأت "منذ زمن طويل، عشرين عامًا تقريبًا". وفي الخيارات أبقى الراشد على خياري الإعلام والحصار الاقتصادي، ولفت إلى هبوط "التراشق إلى أدنى مستوياته"، وأن المتضرر بشكل أساسى هو الدوحة، في إشارة واضحة إلى

https://goo.gl/jF2v5T

<sup>&</sup>lt;sup>5</sup> الدوحة تفشل في تدويل الأزمة.. وواشنطن تطالبها بالحوار، صحيفة الخليج الإمارتية، 29 تموز/يوليو 2017، أنظر:



السياسات الإعلامية المتبعة في دول التحالف الرباعي. ولفت الراشد إلى أن التحالف "لا يزال يملك الذخيرة لإيصال رسالته". ومع أن الراشد أبقى الباب مفتوحًا في مسألة الحل للأزمة، رغم حتمية نهايتها في آخر المطاف، فقد خلص إلى القول: "ولا نستطيع أن نقول متى ولا كيف، ربما في العام المقبل"6..

على أية حال، كان فشل الوساطة الأميركية (تيرلسون في 11 ـ 13 تموز/يوليو 2017)، والتركية (أردوغان في 23 ـ 24 تموز/يوليو 2017) يؤشر إلى ميول جدّية نحو خيارات تصعيدية. بدأ ذلك فور مغادرة أردوغان المنطقة، إذ أُعلن عن قائمة من المنظمات والشخصيات الجديدة على لائحة الإرهاب تشمل ثلاث منظمات تتخذ من اليمن مقرًا لها، وست منظمات في ليبيا متّهمة بإقامة علاقات مع تنظيم القاعدة، وثلاثة قطريين، وثلاثة يمنيين، واثنين من الليبيين، وكويتيًا متورطين في "حملات لجمع التبرعات لدعم جبهة النصرة وغيرها من الميليشيات الإرهابية في سوريا"، حسب بيان التحالف الرباعي في 25 تموز/يوليو 72017.

وصفت قطر القائمة بأنها "مفاجئة مخيّبة للآمال"، فيما تحدّث إعلام التحالف الرباعي عن قوائم أخرى "كبيرة"، ونقلت صحيفة عكاظ في 27 تموز/يوليو2017 عن مسؤول خليجي أن هذه القائمة "ستزلزل قطر" ومن المقرر إعلانها في ختام اجتماع المنامة<sup>8</sup>.

على أية حال فإن الجانب القطري كان متأهبًا للذهاب إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه خيارات التحالف الرباعي، بما في ذلك الخيار العسكري. وأكّد السفير القطري بواشنطن مشعل بن حمد، في كلمة ألقاها خلال جلسة عقدها مركز العلاقات العالمية للأبحاث بواشنطن، في 28 تموز/يوليو 2017 "أن بلاده ليست قلقة من احتمال اندلاع مواجهة عسكرية في المنطقة".

<sup>&</sup>lt;sup>6</sup> عبد الرحمن الراشد، فشل الوساطات رسالة للدوحة، الشرق الأوسط، 26 تموز/يوليو 2017، أنظر: https://goo.gl/veZaa8

<sup>&</sup>lt;sup>7</sup> "القائمة الجديدة" تكشف وجه قطر الدموي، الخليج الإمارتية، 26 تموز/يوليو 2017، أنظر: http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/667a45b8-23fd-4735-90ea-5a66c74c6c96

<sup>&</sup>lt;sup>8</sup> "الرباعي" لقطر: لا تنازل ولا تفاوض، صحيفة (عكاظ)، 26 تموز/يوليو 2017، أنظر:

https://www.okaz.com.sa/article/1561164

وقطر توضح موقفها بشأن المواجهة العسكرية في الخليج ووجود القوات التركية على أراضيها، روسيا اليوم عن "وكالة الأنباء القطرية"، 27 تموز/يوليو 2017، أنظر:



من المؤكد أن أي عمل عسكري ضد قطر سوف يكون خارج القانون، مهما تكن المبررات، وسوف تكون له داعيات خطيرة على المنطقة، وسوف يثبّت سابقة تصفية الحسابات بين الدول عن طريق القوة وليس القانون، ويبعث برسائل خاطئة إلى دول المنطقة (ولاسيما سلطنة عمان التي تتعرض على الدوام لمحاولات اختراق أمنية إماراتية لتغيير النظام، وكذلك الكويت التى لديها تجارب حول تهديدات سعودية لنظامها السياسى).

تجدر الإشارة إلى أن إعفاء ريكس تيلرسون من منصبه كوزير للخارجية مثّل، بالنسبة للسعودية والإمارات، خبرًا سارًا لأنه قلّل من هامش المناورة القطرية، وعزّز الجبهة الأميركية خلف التحالف الرباعي. فالخلاف الذي نشب بين تيلرسون وكوشنر حول الصلاحيات وتجاوز الأخير على دور الخارجية في أكثر من ملف حُسم لصالحه.

#### خاشقجي.. مفتاح الحل!

أبقى التحالف الرباعي على مستوى مرتفع من التصعيد ضد قطر طيلة أمد الأزمة، وإلى ما قبل أزمة مقتل خاشقجي. كان وزير الخارجية السعودي عادل الجُبير قد وظّف تصريحات الرئيس الأميركي ترامب عن السعودية بشأن الكلفة المنخفضة لحماية العرش نحو قطر وقال في تصريح له في 25 نيسان / إبريل 2018 أن النظام في قطر سيسقط في أقل من أسبوع إذا رفعت أميركا حمايتها عنه 10.

وفي 27 أيلول/سبتمبر 2018 أعاد الجبير التأكيد على مبدأ إطالة أمد الأزمة والتمسّك بمطالب التحالف الرباعي وقال: "يمكننا الصبر على مقاطعة قطر من 10 إلى 15 سنة قادمة في حال عدم رضوخها لمطالب الدول الرباعية لمكافحة الإرهاب... لسنا في عجل"11.

في 29 أيلول/سبتمبر 2018 وعلى مستوى التصعيد نفسه، دعا وزير الخارجية البحريني خالد آل خليفة، في مداولات الدورة الـ 73 للجمعية العامة للأمم المتحدة، قطر إلى "أن تعود إلى رشدها وتؤكد حسن نواياها.." وطالبها "بالاستجابة لمطالب مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية".

في النتائج: بقيت النبرة السياسية والحصار والمطالب الـ 13 والحملة الإعلامية على حالها لأكثر من سنة ونصف منذ اندلاع الأزمة الخليجية. ولكن المشهد تبدّل بصورة دراماتيكية

\_

https://goo.gl/f3SUwK

<sup>10</sup> https://arabic.euronews.com/2018/04/25/saudi-foreign-minister-says-qatar-must-pay-to-us troops-in-Syria

<sup>&</sup>lt;sup>11</sup> أنظر: صحيفة عكاظ،

<sup>12</sup> https://news.un.org/ar/story/2018/09/1018322



بعد انفجار بركان غضب عالمي على مقتل الصحافي جمال خاشقجي في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر 2018 والذي عصف بأسس الاستقرار في المنطقة وفي العالم. ورأى وزير الدفاع الأميركي جيم ماتيس في "حوار المنامة" حول الأمن الإقليمي في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2018: "أن أحداثًا مثل مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي تقوّض الاستقرار في الشرق الأوسط..."<sup>13</sup>.

حجم الضغوطات التي تراكمت على السعودية في أزمة مقتل جمال خاشقجي أنجب انفراجات بالجملة.. وعلى ما يبدو فإن الدعم الذي تلقاه ابن سلمان من الرئيس الأميركي دونالد ترامب وأفضى إلى إزالة الانسداد في أفق العلاقة بين الرياض وأنقره وتاليًا تخفيف لهجة الرئيس التركي أردوغان في خطابه أمام البرلمان في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2018 بعد أن وعد بكشف "كل الأدلة" حول مقتل خاشقجي قد بدّدا بعضًا من هواجس ولي العهد السعودي لناحية إزاحته من العرش.

بدت مؤشرات تحوّل في الخطاب السعودي في إعلان المسؤولية عن مقتل خاشقجي قبل يومين من خطبة أرودغان، ثم في اللغة الوادعة في كلمته أمام منتدى الاستثمار في الرياض في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2018 والتي جاءت بعد اتصال هاتفي بينه وبين أردوغان بوساطة أردنية.

لهجة جديدة طرأت بعد مقتل خاشقجي، إذ أشاد ابن سلمان بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وشدّد على متانة العلاقة مع تركيا، وهو الذي كان قد وصفها في وقت سابق بأنها، إلى جانب قطر وإيران، جزء من ثالوث الشر<sup>14</sup>.

مرّر ولي العهد السعودي عبارة كانت لافتة في المنتدى حول متانة اقتصاديات دول الخليج، بما فيها قطر التي سوف يشهد اقتصادها في السنوات الخمس القادمة نموًا كبيرًا "رغم خلافنا معها" حسب قوله 15.

عدد من الصحافيين السعوديين المحسوبين على النظام وقلّل من شأن الكلام الإيجابي عن قطر وردود الفعل عليه، كما يظهر في تعليق الإعلامي السعودي عبد الرحمن الراشد في 24

<sup>14</sup> ابن سلمان: ثالوث الشر.. العثمانيون وإيران والإرهاب، الجزيرة، 7 آذار/مارس 2018، أنظر: https://goo.gl/neLrNa

<sup>&</sup>lt;sup>15</sup> رسائل ولي العهد السعودي إلى العالم و"قتلة خاشقجي"، سبوتنيك عربي، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2018، أنظر:



تشرين الأول/أكتوبر بما نصّه: "..إن ما قاله الأمير محمد بن سلمان عن قطر كان سطرًا واحدًا"، ووافقه عليه صحافيون آخرون<sup>16</sup>.

كشفت معطيات لاحقة أن ثمة ما هو أبعد من مجرد سطر واحد في كلام محمد بن سلمان، فهناك مؤشرات ذات دلالة تفيد، في الشكل حصرًا، بأن الأزمة الخليجية باتت جزءًا من ترتيبات أو بالأحرى تسويات ما بعد مقتل خاشقجي. ففي كلمته في (حوار المنامة) في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2018 تحدّث وزير الخارجية السعودي عادل الجبير عن تركيا بكونها دولة صديقة، وأن هناك تنسيقًا عسكريًا وأمنيًا مع قطر، وهناك مسؤولون سعوديون في قاعدة العيديد القطرية 17.

في المعلومات، تحدّثت مصادر مقرّبة من قطر أن الجبير قام بزيارة سرية إلى قطر كما قام أمير مكة خالد الفيصل بزيارة أخرى. لم يرشح أي شيء عن الزيارتين، فيما تشي المواقف القطرية بعدم التعاطي مع الإشارات السعودية والإماراتية بصورة جدّية وأن الحل لابد أن يتجاوز مجرد تصريحات إعلامية غير ذات جدوى عطفًا على عمق الأزمة والملفات العالقة فيها، وبحسب الإعلامي القطري جابر الحرمي في تعليق له على قناة الجزيرة في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2018 فإن الأزمة "أدخلت الشعب الخليجي في نفق مظلم وتحتاج سنوات لإيجاد علاج حقيقى"<sup>18</sup>.

وأكّد وزير الدولة لشؤون الدفاع القطري خالد العطية على أن الأزمة أعمق من أن تكون أزمة سياسية وإعلامية، وأن أي حل لها يجب أن تسبقه شروط وهي: الاعتذار للشعب القطري، ورفع الحصار المفروض على قطر منذ الخامس من تموز/يونيو 2017، والجلوس إلى طاولة الحوار "19.

الحل من منظور التحالف الرباعي بدا واضحًا، ودرءًا لأي محاولة للتدويل من الجانب القطري، أعيد التأكيد على مرجعية مجلس التعاون الخليجي. وكان أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي، قد أعلن في كلمة في مركز "Policy Exchange" للأبحاث السياسية في

https://goo.gl/LN2Rcj

\_

<sup>&</sup>lt;sup>16</sup> https://twitter.com/aalrashed/status/1055303309807009793

<sup>&</sup>lt;sup>17</sup> Saudi FM: We strongly support the Middle East Strategic Alliance, AlARABIYA English, 27 October 2018; https://goo.gl/s7FdsS

<sup>18</sup> https://twitter.com/ajmubasher/status/1056312224078163968

<sup>&</sup>lt;sup>19</sup> محاضرة للعطية حول الأزمة الخليجية نشرت في صحيفة (الشرق) القطرية، وأزيلت لاحقًا، وأعيد نشرها في مواقع مقرّبة من الدوحة مثل عربي 21 بتاريخ 27 تشرين الأول/أكتوبر 2018، أنظر:



العاصمة البريطانية لندن عن صمود مجلس التعاون في وجه أزمة قطر، وأرجع سر نجاح المجلس على مدى عقود ثلاثة إلى "السوق المشترك بين دول المجلس وليس التناغم السياسي". وأوضح أن: "السوق المشترك قائم على تدفق البضائع وحرية التجارة، ما ساعد جميع الأعضاء.. وهذا سبب صمود المجلس في وجه أزمة قطر، وعلى القيادة القطرية أن تدرك ذلك".

يمثل رأي قرقاش تطويرًا لأهداف المجلس الأصلية، ولا سيما المتعلق منها بالأمن الإقليمي لكل دولة عضو في المجلس. والجدير بالانتباه أن قرقاش أقرّ بفشل المجلس في أصل الوظيفة التي من أجلها تأسس، بقوله: "بالنظر إلى ما حققه مجلس التعاون، سنجد الإنجازات الأمنية السياسية في القاع...". وعلى ذلك فإن قرقاش يؤسس لمقاربة حل للأزمة الخليجية تبدأ من البوابة الاقتصادية وليس السياسية. وبرغم اعترافه بالأزمة القطرية وكونها من أكثر الأزمات تعقيدًا فإن "التجارة والاقتصاد هما الدعامة الرئيسة للمجلس"<sup>20</sup>. وفي النتائج تبطن تصريحات قرقاش دعوة إلى تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى مجلس اقتصادي فحسب، والتخلي عن الطابع السياسي والأمني.

في رد فعل قطري على توسّل قرقاش مرجعية المجلس، تساءلت صحيفة بوابة الشرق القطرية عن سر احتماء قرقاش بمجلس التعاون بعد "أن مات إكلينيكيًا" حسب قولها. وفي مقالة نشرت في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2018 سلّطت الضوء على ما وصفتها بالتناقضات، وأن المواقف الجديدة هي رد فعل "أمام انتصارات قطر وحنكتها على كل الأصعدة..". بصورة إجمالية لم تحمل قطر الإشارات الإعلامية والسياسية من دول التحالف الرباعي على محمل الجد، بل شجّعتها على الهجوم المضاد، بنبرة عالية. حملة الشيطنة لقطر بتمويل سعودي إماراتي فشلت وعلى دول التحالف الرباعي دفع الثمن. ما يلفت في الرد القطري هو تجاوز مجلس التعاون كمرجعية (بحسب تصريحات الجبير ونظيره العماني يوسف بن علوي) على أساس أنه لم يقم بأي مبادرة للحل خلال الأزمة بالرغم من مساعي قطر لتثبيت المجلس "بوصفه البيت الخليجي الذي يضم الدول الست الأعضاء ووفق الوساطة الكويتية..".

وفق التفسير القطري، فإن قضية مقتل خاشقجي ألقت بظلالها على السعودية، وهي التي تسبّبت في تغيير اللهجة السياسية والإعلامية لدى مسؤولي دول التحالف الرباعي<sup>21</sup>.

-

<sup>&</sup>lt;sup>20</sup> https://www.eremnews.com/news/arab-world/gcc/1434908

<sup>21</sup> https://goo.gl/BwsnqY



#### خلاصات

أدارت السعودية، ومعها الإمارات ومصر والبحرين، أزمتها مع قطر وفق مقتضيات العلاقات غير المتكافئة (Assyemtric relations)، التي سمحت للتحالف الرباعي بأن يمسك بزمام المبادرة، على الأقل في الشهور الأولى حيث نفّذت قائمة عقوبات متوالية بدءًا من قطع العلاقات الدبلوماسية وتاليًا فرض حصار شامل على قطر.

ترك الحصار الشامل تأثيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة نسبيًا، ولكن ما لبثت قطر أن نجحت في اجتراح بدائل لاحتواء تداعيات الحصار 22. في الوقت نفسه، نبّهت الأزمة بكامل حمولتها القيادة القطرية إلى الحاجة لخطط مستقبلية تخفّف من وطأة الإجراءات العقابية، وهذا ما أشار إليه أمير قطر في خطابه الأول.

لم تظهر السعودية وحليفاتها الثلاث، الإمارات ومصر والبحرين، جدّية في تسوية الأزمة مع قطر إلى ما قبل حادثة مقتل خاشقجي. التحرّكات الطارئة التي قام بها الجبير والفيصل لا تعكس نوايا جدّية لسببين رئيسين:

ـ أنها تحرّكات جاءت في سياق الأزمة التي تعاني منها السعودية على خلفية مقتل خاشقجي. ـ أنها لم تحمل مبادرة حل شامل ببنود واضحة وتفصيلية.

وهذا يفسر عزوف قطر عن التعاطي الجاد مع التحرّكات السعودية. على الضد، تعكس نبرة الإعلام القطري الإصرار على السير في طريق التصعيد الإعلامي ضد السعودية على خلفية مقتل خاشقجي، ما يعني أن قطر، بالتنسيق مع الجانب التركي، تعمل على إزالة الأسباب الجذرية للأزمة، ومنها وجود محمد بن سلمان على رأس السلطة في السعودية.

ما تلمح إليه الردود والردود المضادة أن الأزمة الخليجية لم يعد بالإمكان حلها بطريقة تقليدية، ولابد من حدث استثنائي يفضي إلى تغييرات جيوسياسية تكفل بدورها حلولًا للتسوية.

في التحليل الأولي، كان مقتل خاشقجي بمثابة كمين محكم، أفضى إلى إماطة الستار عن مشاشة بنيوية في الدولة السعودية، فقد كشفت الحادثة عن أزمة الحكم. كانت التفسيرات

<sup>&</sup>lt;sup>22</sup> سجّلت موازنة قطر خلال العام 2018 فائضًا بمقدار 1.96 مليار دولار، في زيادة لافتة على توقعات وكالة موديز العالمية لخدمات المستثمرين في كانون الأول/ديسمبر 2017 أي بنحو 631 مليون دولار. أنظر:

ـ وكالة دولية تتوقع فائضًا في الميزانية القطرية، آر تي أون لاين، 19 كانون الأول/ديسمبر 2017. https://goo.gl/bhrjkT

ـ قطر تحقق فائضا في الموازنة بقيمة 1.96 مليار دولار، سبوتنيك، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018. https://goo.gl/yfKdkv



للحادثة كما صدرت عن ترامب وأردوغان ولاحقًا النائب العام السعودي تنزع نحو تبرئة الملك في الرواية الأولى، وتبرئة ولي العهد في الرواية الثانية التي تضمنت الاعتراف بقتل خاشقجي داخل القنصلية.

على أفق أوسع، كان على القيادة السعودية أن تدفع أعلى ديّة في التاريخ، إذ أصبح هناك أولياء كثر في الخارج لضحية محلية. كان الملك سلمان على استعداد لدفع الأثمان المطلوبة، مهما بلغت، من أجل إنقاذ المستقبل السياسي لنجله بكونه الجهة التي أصدرت الأوامر لفريق الاغتبالات.

كانت قطر، من بين محطات عديدة، على قائمة الملفات المستعجلة المطلوب مقاربتها على نحو سريع. في المقابل، أدركت قطر أن المبادرة السعودية ليست مبنية على مراجعة أو تدارك لخطأ وقع منذ البداية، بل جاءت في سياق أزمة تعيشها القيادة السعودية على وقع حادثة مقتل خاشقجي. وقد واجه التكتيك السعودي ردًا استراتيجيًا قطريًا، وأن المطلوب ليس مجرد طي صفحة الماضي مع الإبقاء على مبررات الأزمة.

في النتائج، تبدو احتمالات تسوية الأزمة الخليجية ضئيلة، ما لم تتوافر شروط أخرى تفوق تداعيات حادثة مقتل خاشقجي، من قبيل تغييرات في مراكز القيادة في المملكة السعودية والإمارات، ورعاية أميركية أوروبية لمبادرة مصالحة جديّة، أو تغييرات جيوسياسية في المنطقة تجعل المصالحة الخليجية خيارًا جماعيًا.



### مآلات الأزمة الخليجية لعام 2019

علي مراد باحث في المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2018 حصلت بعض التطورات التي أسهمت في رسم التصوّر العام لمآلات الأزمة الخليجية خلال عام 2019 وما بعده. بدءًا بحادثة قتل جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول بداية تشرين الأول/أكتوبر، ثم انسحاب قطر من منظمة OPEC، وصولًا إلى انعقاد القمة الخليجية في الرياض بداية كانون الأول/ديسمبر وما خرج من مواقف بعدها.

#### إسهام الدوحة في أزمة قتل خاشقجي

ساهم الإعلام القطري في إبقاء الأضواء مسلطة على قضية قتل خاشقجي في القنصلية السعودية بتنسيق كامل مع الأتراك، وفي أغلب الأحيان كانت قناة الجزيرة القطرية تنشر معلومات تستقيها من مكتب المدعي العام أو الأجهزة الأمنية التركية حول تفاصيل عملية قتل الصحافي السعودي ومجريات التحقيق التركي. هذا الجهد الإعلامي القطري استهدف منذ الأيام الأولى للحادثة التصويب على رأس هرم السلطة السعودية الأمير محمد بن سلمان، وقد كان أكثر جرأة من الجانب التركي في الإضاءة بشكل صريح على دور بن سلمان المباشر في عملية تصفية خاشقجي. وقد ظهرت ردة الفعل السعودية الغاضبة من الاستهداف الإعلامي القطري في كتابات الصحافة والنخب السعودية، الأمر الذي عمّق الهوّة الموجودة أصلًا منذ العام الماضي بين الرياض والدوحة إبان اندلاع الأزمة الخليجية.

خلال العام ونصف العام الفائت من عمر الأزمة الخليجية كان الإعلام السعودي والإماراتي يهاجم الدور التركي في حماية قطر خلال الأشهر الأولى من الأزمة الخليجية. حينها رأى مراقبون أن غير المعلّن ضمن أسباب الأزمة الخليجية هو التصويب غير المباشر على وجود



تركيا في قلب الخليج عبر قاعدتها العسكرية في الدوحة. وبعد تطورات قضية خاشقجي واستمرار الإعلام القطري في مؤازرة أنقرة في مسعاها للإطاحة بولي العهد السعودي بشكل مباشر عبر الأميركيين، أصبح السعوديون ينظرون إلى الدوحة على أنها تجاوزت خطوطًا حمراء إضافية إلى ما كانت قد اقترفته – من وجهة نظر الرياض وحليفتها أبوظبي – قبل وبعد الأزمة الخليجية أ. واتّخذت الدوحة وضعية الهجوم الطامح في نهاية المطاف إلى رفد جهود تركيا – CIA – الكونغرس – الإعلام الأميركي للإطاحة بولي العهد السعودي، كون تغييبه عن السلطة في الرياض سيكون كفيلًا بإنهاء الأزمة الخليجية تلقائيًا – وفق ما تعتقده قطر.

منذ دخول الشهر الثاني من أزمة قتل خاشقجي، تُظهر السعودية مؤشرات على أن ولي العهد محمد بن سلمان نجح داخليًا في تخطي مرحلة خطر إزاحته من منصبه وابتعاده عن المشهد، تلبية للضغوط الأميركية والدولية. وأدّى دفاع ترامب عن الأمير السعودي إلى تحويل المعركة حول مستقبل حكمه إلى معركة كباش بين البيت الأبيض والكونغرس. هذا الواقع الذي تدحرجت إليه قضية خاشقجي كان لقطر سهم لا بأس فيه عبر إعلامها، وهو أمر لا تستسيغه الرياض ومن ورائها أبو ظبي، كون الأزمة الخليجية الحالية ترتبط جذورها إلى حد ما بالأزمة الأولى عامي 2013 و2014، والتي أفرزت آنذاك تغييرًا في الحكم القطري عبر تنازل الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى ابنه تميم. وتلعب قطر اليوم لعبة مشابهة عبر المساهمة بقوة في الضغوط الدولية على السعودية لتحقيق هدف تغيير ابن سلمان واستبداله بأمير آخر أكثر اتزانًا، وهو هدف تتشارك فيه مع جهات عديدة منها تركيا، وبعض الأوروبيين، والكونغرس ومؤسسات الأمن القومي الأميركي.

#### انسحاب قطر من أوبك

في الثالث من كانون الأول / ديسمبر الجاري أعلنت الدوحة الانسحاب من منظمة الدول المصدّرة للبترول – أوبك – مع بداية عام 2019، عازية الأسباب إلى حاجتها للتركيز على إنتاجها من الغاز – سلعتها الأساسية. ومع أن وزير الطاقة القطري سعد الكعبي نفى أن يكون القرار قد جاء لأسباب سياسية إلا أن الواقع السائد داخل منظمة أوبك والسلوك السعودي

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> بتاريخ 15 كانون الأول 2018، غرّد وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي أنور قرقاش على صفحته في موقع تويتر قائلاً: "وفي مسلسل الأخطاء القطرية الذي عمّق أزمتها الاستهداف الخبيث ضد السعودية مؤخراً والدور المحرض على الرياض مع تركيا وفي الدوائر الغربية والمنظمات الدولية، فالجهود التي تبذل خلف الأبواب المؤصدة تتسرب أخبارها بأسرع مما تتوقع الدوحة".



فيها تحديدًا جعل الكثير من المراقبين يربطون القرار القطري بسعي الدوحة إلى التحرر من أي قيود تجبرها على السير وراء الإرادة السعودية، ومنها قرارات رفع منسوب إنتاج النفط وتثبيته، والتلاعب بالأسعار دوليًا علمًا بأن ترامب يستهدف في تصريحاته منذ عام 2017 منظمة أوبك ويتّهمها بالتلاعب بأسعار النفط عالميًا، ويدعوها على الدوام إلى زيادة الإنتاج لخفض أسعار المحروقات. إضافة إلى استياء ترامب من سياسات منظمة أوبك يناقش الكونغرس الأميركي مشروع قانون (نوبك) الذي يتيح للولايات المتحدة مقاضاة أوبك وفرض قيود على السياسة المتبعة داخلها ألى هذا التوجّه الأميركي مغر للقطريين ليتقرّبوا أكثر من واشنطن ويصنفوا أنفسهم في خانة المؤيدين للرغبة الأميركية من باب معارضة سياسة التسعير والإنتاج القائمة في أوبك، ومن شأن خطوة انسحاب الدوحة من أوبك أن تحرّر القطريين من أي تبعات توتّر قادم بين الأميركيين والمنظمة الدولية، رغم أن حصتهم من الإنتاج في أوبك هي حوالي 4٪ فقط، لكن الدوحة ستكون حكمًا متخفّفة من أي عواقب قد تطالها في المواجهة القادمة بين الكارتيل الذي تتزعّمه السعودية وواشنطن. بهذه الخطوة تحسّن قطر من موقعها لدى ترامب وحتى الكونغرس، الذي تشهد أروقته طرح مشروع قانون منذ أيار/مايو 2017 يفرض عليها عقوبات على خلفية دعمها لحركة حماس.

### قمة الرياض الخليجية أكّدت المؤكّد

في إطار تحضيرات السعودية لاستضافة القمة الخليجية الـ 39 التي انعقدت يوم الأحد في التاسع من كانون الأول / ديسمبر وجّهت الرياض دعوات إلى قادة الدول الخليجية الخمس لحضور القمة، ومن ضمنهم وُجِّهت دعوة خطية إلى أمير قطر لحضورها، لكن القطريين انتظروا حتى ليل السبت / الأحد - قبيل ساعات من انعقاد القمة - ليسرّبوا لوكالة الأناضول معلومة عدم مشاركة الشيخ تميم في القمة $^4$ . وقد أوفدت الدوحة وزير الدولة للشؤون الخارجية سلطان بن سعد المريخي ليمثل قطر في القمة. وقد خلا "إعلان الرياض" في

<sup>2</sup> يورونيوز، "تحليل- الانسحاب من أوبك يُجنّب قطر المخاوف من مشروع قانون أميركي"، 2018/12/13. https://arabic.euronews.com/2018/12/13/qatar-will-leave-opec-to-avoid-american-legal-concerns

<sup>3</sup> رويترز، "مشروع قانون يسمح لأميركا بمقاضاة أوبك يجذب الاهتمام مجددًا"، 2018/10/02. https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1MC0NR

 $<sup>^{</sup>f 4}$  وكالة الأناضول، "مصدر قطري مسؤول للأناضول: الأمير لن يشارك بالقمة الخليجية"،  $^{f 4}$  https://bit.ly/ $^{f 2}$ rnLQNo



مقرراته من أي إشارة إلى الأزمة الخليجية أو جهود حلّها، رغم أن أمير الكويت كان قد ذكر الخلاف الخليجي في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية 5.

وكتأكيد على أنه لم يطرأ أي جديد على جهود حل الأزمة الخليجية قال وزير الخارجية السعودي عادل الجُبير في مؤتمر صحفي عقب تلاوة مقررات القمة الخليجية إن "الأشقاء في قطر يعلمون ما هو مطلوب منهم للعودة كعضو فعال في المجلس ونحن ننتظر من قطر تبنّي السياسات المطلوبة لكي نتعامل معهم" في هذا الموقف من الجبير يعكس حقيقة تعمّق الأزمة الخليجية واستبعاد إمكان التوصل إلى حلول قريبة للخلافات بين الدول الخليجية الثلاث (السعودية، الإمارات، البحرين) وقطر. بعد القمة بستة أيام نظّمت قطر النسخة الـ 18 من "منتدى الدوحة" الذي ألقى فيه أميرها كلمة قال فيها إن "موقف بلاده من حل الأزمة الخليجية لم يتغير، والذي يتلخص في الحوار وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية". وقد علّق وزير خارجية البحرين على دعوة أمير قطر إلى الحوار قائلًا: "قطر تدعو للحوار ولا يحضر أميرها قمة الرياض، وتدعو للاحترام المتبادل وهي تهاجم قياداتنا ودولنا على مدار الساعة، وتدعو لعدم التدخل في الشؤون الداخلية وهي التي تتدخل ولا تكف عن التآمر. وفوق ذلك لا ندرى عن أي حصار يتكلمون"?.

محصّلة مشهد القمة الخليجية الأخيرة تشي بأن القطريين ليسوا بوارد التنازل والقبول بتلبية مطالب الدول المقاطِعة لها أو حتى جزءٍ منها، وفي نفس الوقت لا تظهر السعودية ومن معها أي مؤشرات على تليين موقفها من الدوحة أو حتى القبول بتصالح ولو شكلي.

http://www.alriyadh.com/1723967

http://www.bbc.com/arabic/middleeast-46501261

 $<sup>^{5}</sup>$  جريدة الرياض، "إعلان الرياض يؤكد على أهمية استكمال البرامج والمشاريع وفق رؤية الملك سلمان"، 2018/12/9.

<sup>6</sup> BBC عربي، "اختتام القمة الخليجية: السعودية تشدد على ضرورة استجابة قطر لمطالب دول المقاطعة"، 2018/12/9.

 $<sup>^{7}</sup>$  تويتر، حساب وزير خارجية مملكة البحرين خالد بن أحمد آل خليفة، 2018/12/12.



#### خلاصة

لو أنّ الدوحة كانت تتلمس مؤشرات ليونة من الطرف السعودي للتوصل إلى حل للأزمة الخليجية في المستقبل المنظور لما رمت بثقل إعلامها كلّه في قضية خاشقجي، تصويبًا على شخص محمد بن سلمان على خلفية تورُّطه في قتل خاشقجي. هذا السلوك القطري يعكس اقتناعًا لدى الدوحة بأنّ حل الأزمة يكمن في كسر تحالف بن زايد - بن سلمان عبر الإطاحة بأحدهما وهو بن سلمان. فالدوحة ترى أنّ الأزمة الخليجية ناتجة عن دور إماراتي بالدرجة الأساسية فرَضَ وجهة نظره في محاصرة قطر لتطويعها لإرادة التحالف السعودي الإماراتي، ولا يمكن - من وجهة نظرها - التخلُّص من هذا الواقع المفروض عليها في الأزمة الخليجية إلا عبر تغيير طبيعة العلاقة الحميمية القائمة حاليًا بين أبو ظبى والرياض هذه العلاقة المتمثّلة بعلاقة ولى عهد أبو ظبى الشخصية بولى عهد الرياض، والتي ستتبدل حكمًا مع إزاحة بن سلمان واستبداله بأمير آخر. لذلك من المتوقّع أن تستمرّ الأزمة بين الطرفين خلال عام 2019 كما هو حاصل اليوم، مع استمرار الدوحة في محاولات تحسين موقعيتها لدي الأميركيين وبالتحديد في الكونغرس الأميركي، الذي سيشهد تصعيدًا في هجوم لجان الاستخبارات والشؤون الخارجية في مجلس النواب تحديدًا على محمد بن سلمان، وفحصًا لعلاقته بالرئيس الأميركي دونالد ترامب. كانت أزمة قتل خاشقجي لصالح قطر، لجهة إشغال السعودية في محاولات اتّقاء هجوم الكونغرس ومؤسسات الأمن القومي الأميركي، الأمر الذي سيعنى أن موقع الدوحة في الأزمة سيكون خلال عام 2019 أفضل مما كان عليه خلال العام ونصف العام الفائتين من عمر الأزمة الخليجية، والثنائي الإماراتي السعودي سيكون أقل فاعلية في استهداف قطر لأن أحد الحجج التي يستعملها أعضاء الكونغرس في هجومهم على بن سلمان هو محاصرته لقطر، حليفهم الحريص على تطوير علاقته بهم.



# الندوة الرابعة:

بؤر الاضطرابات السياسية

### حلقات النقاش الاتجاهات الاستراتيجية الشرق الأوسط 2019





# الشرق الأوسط في العام 2019: قراءة استشرافية

**توفیق شومان** باحث وکاتب سیاس*ی* 

تهدف هذه القراءة إلى مقاربة بؤر الاضطراب المحتملة في الشرق الأوسط خلال العام المقبل، مرتكزة على مفاصل ومعطيات شهدها العام 2018، ولا تبدو المفاصل نفسها، ولا المعطيات ذاتها، في الطريق نحو مغادرة مشاهد العام المقبل، نظرا لترسخ الاشتباك السياسي - الأمني بين الجماعات المحلية، وارتباطها بالأبعاد الإقليمية والدولية، بعدما أضحت مركبات الاشتباك شديدة الالتحام والتعقيد في آن واحد، مما يصعّب القول بحدوث انفراجات مفصلية في العام 2019.

وإذا كانت سوريا قد تصدرت قائمة التحولات الأمنية والعسكرية الإيجابية في العام الماضي، لصالح الدولة السورية، الأمر الذي أسفر عن انحسار جماعات التمرد المسلح في مساحات محدودة وطرفية، كذلك الأمر بالنسبة إلى العراق بعدما استطاعت قواه العسكرية والشعبية الموازية أن تلحق انكسارات استراتيجية بالتنظيمات الإرهابية، فإن السؤال الملقى على هاتين الدولتين موجزه ومضمونه مرتبطان بالقدرة والسرعة -على- وفي إعادة تثبيت الدولة بمؤسساتها ومسؤولياتها الأمنية أولًا والرعائية ثانيًا.

### بؤر الاضطراب الاجتماعية

قد يكون السؤال الثاني الناجم عن هذه المقدمة مرتبطًا بالبحث عن إجابة تتعلق بأولوية البدء بسوريا والعراق. قد لا تحتاج الإجابة إلى إطالة لأن سوريا والعراق شكلا منذ مرحلة ما بعد الاستقلالات العربية الدولتين المحوريتين من أصل أربع دول عربية، مع مصر والسعودية، صاغت القرار العربي منذ الأربعينيات من القرن الماضي وحتى فترة متأخرة. ومن هذه الزاوية يمكن النظر إلى فضاء أوسع، يشمل لبنان ومصر وتركيا وإيران واليمن وفلسطين



المحتلة، مع إطلالات موجزة على الخليج مشرقًا وليبيا مغربًا. ولو أمعنا النظر في هذا الفضاء، المستثنى منه دول مجلس التعاون أو ما تبقى منه، سنلاحظ التالى:

أزمات اقتصادية مترابطة سلبًا، تبدأ من لبنان وتمر في سوريا وتعبر نحو العراق وتركيا، ثم تتجه نحو إيران وتتعمق في اليمن وفي قطاع غزة. هذه بؤر اضطراب اجتماعية لا يمكن التغافل عن واقعها وإن اختلفت أسبابها بين دولة وأخرى ومجتمع وآخر، لأنها تشكل مجالًا للاستغلال الخارجي والاستثمار الدولي، كما أنها قد تسهم بنسبة أو بأخرى في انزياح الولاءات، أو في رفع منسوب القلق داخل البيئات المحلية الموالية.

ففي لبنان على سبيل المثال لم يعد حديث الانهيار الاقتصادي محصورًا في أوساط النخبة والخبراء بل توغل في يوميات الناس العاديين، وهذا بحد ذاته يدفع نحو هبوط الثقة بالاقتصاد المحلي والطبقة السياسية في آن واحد حيث لم تقدّم أي جهة لبنانية نافذة، حتى الآن رؤية تصحيحية، لكي لا أقول إصلاحية أو إنقاذيه، للحال الاقتصادية المتردية، غير الرهان على الإسهام في إعادة إعمار سوريا، أو التعويل على قطاعي الغاز والنفط، أو انتظار "مدفوعات" مؤتمر "سادر"، وكلها رهانات على "عطوفات" خارجية أو أضواء خضراء من الخارج قد تنطفئ في أي لحظة، وقلّما يوجد نقاش جدي تتبناه الدولة ومن يديرها حول كيفية كبح فرامل التدهور الاقتصادي الحاصل.

هذه بؤرة اضطراب كامنة، علا دويها في الانتخابات النيابية في شهر أيار/مايو الماضي، وفي أكثر من حراك مدني وشعبي، وهذا الكمون - على الأرجح- يشكل صاعقا قد ينفجر بدون سابق إنذار، مع الاستمرار في تقلّص الخدمات العامة، من قروض للإسكان، إلى ارتفاع حجم البطالة، إلى الفاتورة الصحية الباهظة، إلى تراكم معضلة النفايات وتلوث المياه والأنهار، وفي طليعتها نهر الليطاني، فضلًا عن اتساع دائرة الجريمة والاتجار في المخدرات. إن كل ذلك يعيد طرح السؤال الذي أصبح تقليديًا في لبنان: أين الدولة؟ يضاف إليه: أين الأحزاب الحاكمة؟ والسؤال نفسه مطروح في العراق.

وأوجه الشبه متقاربة في بعض وجوهها بين البلدين فكما أن الجماعات المحلية أقوى من الدولة الدولة في لبنان كذلك الأمر في العراق حيث الجماعات المحلية أقوى من الدولة، والدولة أضعف الأطراف. وهذا بحد ذاته يجلب بؤر اضطراب. وإذا كانت الجماعات المحلية في لبنان، ممثلة في طوائفه، فالتعقيد في العراق أشد، فهو قومي من جهة، ومذهبي من جهة ثانية، وعشائري من جهة ثالثة. هذه أيضًا بؤرة اضطراب اجتماعية في العراق، وليس هناك ما يدل على احتمال النزول عن فوهة براكينها في العام المقبل.

### حلقات النقاش الاتجاهات الاستراتيجية الشرق الأوسط 2019



أما بؤرة الاضطراب الرابعة فتكمن في اعتماد العراق في موازنته العامة على صادرات النفط، وأي تراجع في الأسعار سيعني تراجعًا تشغيليًا في أعمال الدولة، وبالتالي التراجع عن وعودها ومشاريعها تحت ضغط الواقع، مما قد يدفع إلى صدامها مع مواطنيها.

بؤرة الاضطراب الخامسة تتمثل في إعادة إعمار مناطق المسلمين السنّة، وهذا رهان على فشل أو نجاح الحكومة العراقية الجديدة في كيفية إعادة السنة إلى عباءة الدولة، أو انتظار لحظة اضطراب جديدة.

وأما البؤرة السادسة فترتبط في ارتفاع الصوت الشيعي حيال انخفاض التقديمات الاجتماعية والخدمات العامة واختلال الدورة الاقتصادية، وما تظاهرات البصرة وجنوب العراق في العام 2018 سوى مؤشر فعلي إلى احتمال تكرار التعبيرات الاستيائية نفسها واحتمال اتساع رقعة الاضطراب في محافظات عراقية جنوبية عدة. أغلب الظن أن هذه البؤر الست تشكل امتحانًا عسيرًا للحكومة العراقية الجديدة، ولا يذهب القول هنا إلى حث الحكومة على إطفاء هذه البؤر سريعًا، إنما استدراكها والحد منها للحؤول دون انفجارها.

كما في العراق كذلك الأمر في سوريا حيث لبؤر الاضطراب علاقة معروفة بالحرب. وعلى الرغم من المؤشر الإيجابي الظاهر في إقرار الموازنة العامة للسنة المقبلة، المقدرة بـ 3882 مليار ليرة سورية، أي بزيادة 695 مليارًا عن موازنة العام 2018، فإن مسألتين أساسيتين تفترضان جذب المواطنين إلى مظلة الدولة:

- إضفاء المرونة على استراتيجية التقشف المعتمدة.
- إيلاء اهتمام أكبر لإعادة بناء الاقتصادين الصناعي والزراعي اللذين يوفران مئات الألوف من فرص العمل.

بطبيعة الحال، ليس من السهل الحديث عن احتواء بؤر الاضطراب الاجتماعي في سوريا في ظل الوضع الحالي، وهذا ما ينطبق على اليمن وعلى قطاع غزة. وأما لو عرّجنا باتجاه تركيا فبالإمكان الاستعانة بثلاث وكالات دولية للتصنيف الائتماني، وهي "فيتش" و "موديز" و "ستاندرد آند بورز"، تجمع على أن يشهد الاقتصاد التركي انكماشًا ملحوظًا في الربيع المقبل مجموعة عوامل وأهمها:

- ـ ارتفاع الدين العام إلى 466 مليار دولار.
  - ـ العجز عن فتح أسواق خارجية جديدة.
- ـ سياسة الاقتراض المفتوح خصوصًا في القطاع المالي.
  - الهيمنة السياسية على المصرف المركزي.



إن هذه العوامل السلبية المترافقة مع الاضطراب السياسي الداخلي والمزيد من الانخراط في أزمات المنطقة، يدخل الاقتصاد التركي في دوّامة السؤال القلق، ولا يبدو لدى القادة الأتراك من عوامل مضادة سوى الرهان على قطاع الخدمات السياحي ورفع أعداد السياح إلى خمسين مليون سائح في العام 2019، وإبرام عقود تجارية بالعملة المحلية، وترتيب العلاقة مع الاتحاد الأوروبي حيث نسبة الاقتراض منه هي الأعلى، وكذلك توطيد العلاقات السياسية والتجارية مع روسيا، وكان من معالمها الأخيرة افتتاح خط الغاز المشترك المعروف بتوركيش ستريم" في التاسع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

من الواضح أن كل هذه العوامل وثيقة الصلة باستقرار العلاقات السياسية التركية مع الخارج، الأمر الذي يعني أن أي اضطراب في هذه العلاقات ستكون له تداعياته المضطربة على الاقتصاد التركي.

### بؤر الاضطراب الأمنية

لعل السؤال الناتج عن الاستعراض أعلاه يدعو إلى البحث عن بؤر الاضطراب في إيران، وهو سؤال في مكانه، إنها بؤر الاضطراب الإيرانية لا تبدو متصلة بالأسباب الاقتصادية الناجمة عن منظومة العقوبات الأميركية على إيران بعد الانسحاب من الاتفاق النووي في أيار/مايو الماضي وفرض الحظر على الصادرات النفطية في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر الفائت، فالإجراءات التي اعتمدتها الجهات المختصة قلّصت بنسبة معقولة المفاعيل السلبية المحتملة والسريعة التي توقعها الأميركيون، فلا العملة المحلية تراجعت ولا الساحات العامة شهدت نزول المتظاهرين إليها، كما أن تكيّف الإيرانيين مع احتمال انخفاض صادراتهم النفطية إلى مليون ونصف مليون برميل يوميًا، وانفتاح حدود دول الجوار على الصادرات الإيرانية (روسيا -باكستان - أفغانستان - العراق -تركيا)، تجعل الاضطراب الاجتماعي الناتج عن العامل الاقتصادي محدود الاحتمال والأثر.

لذلك تفترض هذه القراءة وجود بؤر اضطراب إيرانية في أمكنة أخرى أمنية الطابع، في "الأمكنة الطرفية" على الحدود، وبالتحديد في بلوشستان على الحدود مع باكستان، وفي خوزستان، وفي كرمنشاه.

ولعل العملية التفجيرية الأخيرة التي وقعت في مدينة تشابهار بمحافظة سيستان وبلوشستان، في السادس من كانون الأول/ديسمبر 2018، دليل على ما تذهب إليه هذه القراءة، خصوصًا وأن هذه المحافظة شهدت العديد من التفجيرات المماثلة على مدى السنوات القليلة الماضية وهذه البؤرة لها مثيل في خوزستان حيث ما زالت الذاكرة القريبة تحفظ



الهجوم الانتحاري على عرض عسكري في الأهواز في الثاني والعشرين من أيلول/سبتمبر المنصرم، وبحسب وزير الأمن الإيراني محمود علوي فأن الأجهزة الأمنية الإيرانية فككت ودمرت 300 خلية إرهابية في العام الماضي - (وكالة "مهر" ـ 20 ـ 11 ـ 2018).

وإذا ما تم دمج هذا الرقم الكبير من الخلايا الأمنية المدمرة والمفككة مع الاتهام الإيراني الواضح للولايات المتحدة الأميركية و"إسرائيل" وبعض دول الخليج، ومع إعلان ولي العهد السعودي محمد بن سلمان أنه سينقل الحرب إلى داخل إيران، يمكن القول بأن عناصر الضغط الأساسية على إيران يمكن العثور عليها في الحرب الأمنية المعلنة على إيران، مع الاستحقاقات التالية:

- حين إعلان "صفقة القرن".
- إذا فشلت مساعى الحل السياسي في اليمن.
- إذا تم تشكيل "الناتو" الشرق أوسطي، حيث ستتعمق الروابط الأمنية والعسكرية بين "إســرائيل" خارج إطار "الناتو" المذكور. "إســرائيل" خارج إطار "الناتو" المذكور.
  - حين يدرك الأميركيون انهم لم يحققوا أهدافهم من الحرب الاقتصادية على إيران.

بالانتقال إلى سوريا، ينبغي أولًا ملاحظة تعدد اللاعبين أو الفاعلين الخارجيين في الأزمة السورية وبالتحديد: روسيا والولايات المتحدة، وإيران وتركيا و"إسرائيل".

إن تضارب استراتيجيات هؤلاء الفاعلين يجعل احتمال الصدام بين فاعل وآخر أمرًا متوقعًا، مع ضرورة الالتفات في هذا المجال إلى استئناف الاعتداءات الإسرائيلية على سوريا في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر الفائت، وتوسيع رقعة الخطاب التهديدي الإسرائيلي باتجاه لبنان، مرة بخرائط نتنياهو الصاروخية ومرة بمشاهد الأنفاق، وكلها تندرج في سياق ما تسميه تل أبيب مواجهة "النفوذ" الإيراني في سوريا ولبنان.

وإذا كان انفجار البؤرة الأمنية في لبنان مستبعدًا حتى من قبل الإسرائيليين فإن الميدان السوري مرشح لانفجار هذه البؤرة، وبحدود ما يصفه الإسرائيليون بـ "معركة بين الحروب"، وبمعنى ألا تنفلت هذه المعركة من عقالها وتبقى تحت السيطرة.

تبقى البؤرة الأمنية الأخيرة متموضعة في اليمن، وانفجارها من عدمه مرتبط بما ستؤول اليم المفاوضات الجارية في السويد، وعلى الأرجح أن اليمن سيكون أمام منعطف ميداني غير مسبوق، في مدينة الحديدة حصرًا، لو فشلت هذه المفاوضات.



### الجماعات العسكرية غير النظامية

من حقائق المشهد العربي الراهن بروز ظاهرة الجماعات العسكرية غير النظامية، وهي إذا اختلفت جذور نشأتها وأهدافها فإنها باتت واقعا عنيدًا، وأثبتت تجاربها الميدانية المختلفة في مفاصل عدة أنها تتجاوز الجيوش الكلاسيكية كفاءة، من حيث قدرتها على تحقيق انتصارات باهرة كما حدث مع المقاومتين اللبنانية والفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، أو أنها باتت حاجة قتالية لا تستغني عنها الجيوش النظامية نظرًا لكفاءتها المشهودة، كما هي الحال في العراق وسوريا، وفي اليمن باصطفافيه، أو أنها باتت واقعًا مقلقًا يهدد وحدة الكيانات السياسية والأوطان كما هي الحال الليبية.

واقع الأمر لا يمكن إدراج الجماعات العسكرية غير النظامية في إطار واحد، فظروف النشأة والمهام تحدد الحاجة إليها أو المخاوف منها غير أن دور المقاومة اللبنانية التحريري في جنوب لبنان والدفاعي في سوريا، وكذلك دور الحشد الشعبي في العراق، يُظهر أن ثلاث نتائج في غاية الأهمية:

- ـ مقاتلون أقلّ.
- ـ أعباء مالية أقلّ.
- ـ إنجازات ميدانية أكثر.

## هل هذا يعني أننا أمام تحوّل في بنى وهياكل جيوش المستقبل؟

على الأرجح أن الإجابة لا تبتعد كثيرًا عما بات يُعرف بـ "الجيوش الرشيقة"، ففيها تتقلص أعداد المقاتلين وتنخفض أثقال الآليات والدبابات المتنوعة وتقل أحجام الإنفاق، فيما يتسع الاعتماد على التكنولوجيا العالية وكثافة النار ونوعيتها.

طبعًا، هذا الواقع له أكثر من وجه كما سلف القول، وإذا كان وجهه الإيجابي متمثلًا بتجارب المقاومة فوجهه السلبي متمثل في خطورة استلهام تجربة "الجيش الرشيق" من قبل جماعات متشددة إيديولوجيًا أو عرقيًا ذات ارتباط استخدامي خارجي، وهذا ما شهدته المنطقة العربية في السنوات الأخيرة فكانت "داعش" ومثيلاتها نموذجها الصارخ.

في سوريا ما زال تنظيم "داعش" يملك قبضة غليظة، وقد شنّ في العام الماضي عمليتين نوعيتين على مدينة البو كمال (نيسان/أبريل ـ أيلول/سبتمبر)، وثالثة على مدينة السويداء (تموز/يوليو)، وخاض جولة قتالية واسعة في تشرين الثاني/نوفمبر في أطراف مدينة دير الزور مع "قوات سوريا الديمقراطية"، وهذا يعني أن لـ "داعش" القدرة على الحركة، والقدرة على التقدم ولو أعقبه تراجع إلى مخابئه في البادية.



### فأي دور لـ " داعش " باق في سوريا؟

إن مجرد طرح هذا السؤال، وهو سؤال عام وجماعي، يعني بقاء "داعش" في سوريا بؤرة اضطراب تحت الطلب. ولا يبتعد العراق عن بؤرة الاضطراب ذاتها. وما يلفت عراقيًا أن الإجماع على هزيمة "داعش" عسكريًا يقابله إجماع على أن "داعش" لم ينته بعد.

وعدم انتهاء "داعش" يتبدى في العديد من العمليات التفجيرية التي شهدها العام الماضي في مناطق ومدن عراقية متفرقة، بما يؤشر أو يوحي على الأقل بأن "داعش" عاد إلى اعتماد قواعد "المقاتل الشبح" بعدما خسر "أرض الخلافة"، وإذا ما تم استحضار الأرقام المتداولة حول وجود أكثر من 1500 "مقاتل عامل"، وحوالي 8000 "مقاتل خامل" ـ أو نائم أضافة إلى سؤال كبير محوره أين اختفى مسلحو "داعش" إثر المعارك الكبرى ضد التنظيم، وخصوصًا في الموصل، وإلحاق كل ذلك مع احتمال ارتفاع حدة الصراعات الإقليمية وتقاطعها مع البؤر القابلة للاضطراب جراء الأوضاع الاجتماعية في مناطق الغالبية السنية مع كل ذلك لا تغدو عودة "داعش"، كليًا أو جزئيًا، باسمها القديم أو بمسمّى جديد، أمرًا مفاجئًا أو تحيطه الغرابة. عمومًا، إن تقلص "أرض خلافة داعش" في سوريا، وخسارة "أرض الخلافة" في العراق أنتجا تحولًا في طريقة عمل "داعش" وكذلك "تنظيم القاعدة"، فبعدما كانت "أرض الخلافة" عنصر الجذب ومقصد الهجرة غدا الفضاء المفتوح بديلًا مستجدًا، وهذا يعنى الانتشار في مناطق الفراغ الأمنى حيث سلطة الدولة ضعيفة، أو منعدمة، فصحراء جنوب ليبيا مثال، وصحراء سيناء مثال ثان، وجبل الشعانبي في تونس مثال ثالث، وهذا ينطبق على أطراف دولة مالي، والتعقيدات القبلية والعشائرية في نيجيريا، والملاحظ أن "داعش" أو "القاعدة" في الدول السابقة الذكر تتبعان استراتيجية عسكرية قوامها "الغزوات المفتوحة" وليس استراتيجية السيطرة على الأرض، إلا أن دائرة الخطر المتمثلة في شمالي أفريقيا تكمن في:

- 12 ألف تونسي من أنصار "داعش" و"القاعدة " قاتلوا في سوريا العراق.
  - 10 آلاف من ليبيا.
  - ثلاثة آلاف من الجزائر.

ولو اتجهنا شرقًا نحو أفغانستان فإن ولايتي ننجرهار وكنر تشكلان معقل "داعش"، وخطورة هذا المعقل متأتية من قدرة "داعش" على استقطاب طبقة وسطى أو ميسورة في ولاية ننجرهار، مما يفضي إلى زحف عائلات أفغانية بأكملها إلى هذه الولاية الزراعية، كما أن عوامل الخطورة الأخرى تتعلق بالتالى:

- اتساع عناصر التجنيد لتشمل مقاتلين من مختلف جنسيات الدول الإسلامية في آسيا الوسطى.
  - الحضور الباكستاني الكثيف في صفوف "داعش" الأفغانية.

#### حلقات النقاش الاتجاهات الاستراتيجية الشرق الأوسط 2019



- الليونة التي تتعاطى بها السلطات الباكستانية مع ظاهرة "داعش" في أفغانستان، لأسباب أهمها اعتبار حركة "طالبان" خطرًا محدقًا يفوق خطورة "داعش".
- المرونة التي يتسم بها تعاطى السلطات الأفغانية مع "داعش"، للأسباب الباكستانية نفسها.
- اضطرار روسيا لفتح قنوات اتصال مع حركة "طالبان" لمواجهة "داعش" التي تستجمع أنصارًا آسيويين من الجمهوريات المحسوبة على المجال الحيوى الروسى.

وخلاصة ظاهرة "داعش" الأفغانية أنها تحولت، أو تكاد إلى رهان خاضع لتجاذبات صراع النفوذ والسيطرة في أفغانستان وجوارها.

#### خاتمة

من المؤكد أن أزمات ومعضلات العام 2018 ستشهد انتقالًا تلقائيًا إلى العام الجديد 2019 وبصرف النظر عن احتمال اتساع مساحة الأزمات أو احتوائها فإن مجموعة من بؤر الاضطراب تشكل تحديات حقيقية للدول والمجتمعات الشرق أوسطية. وعلى هذه الخلفية يمكن القول:

- إن لبنان ينتظر تحدي البؤرة الاجتماعية الناتجة عن العوامل الاقتصادية والخلافات السياسية الداخلية ذات الطابع الطائفي والمذهبي، ومن غير المستبعد حدوث صدامات أهلية ترافق تعقيدات تشكيل الحكومة.
- وفي ظل الدخول الإسرائيلي على خط الأزمات اللبنانية من خلال ما يُعرف بـ "حرب الأنفاق "، وقبلها "خرائط الصواريخ "، المتكاملة والمتزامنة مع تدرج العقوبات الأميركية على حزب الله، فإن حدة الانقسام ستزيد الشرخ الحاصل الذي قد تكون له تداعياته في الأوساط الشعبية، مما يفترض اجتراح حل نوعي وسريع لإحدى المعضلات الاجتماعية (النفايات ـ تلوّث الليطاني) التي يمكن أن تعمل على تحصين الساحة الوطنية.
- إن سوريا تنتظر هي أيضًا مجموعة بؤر اضطراب، من بينها تحدي إعادة القطاعين الصناعي والزراعي، فيما يهدد تعدد الفاعلين في الميدان السوري يهدد باحتمال الصدام بين واحد وآخر، خصوصًا بعدما استأنفت "إسرائيل" اعتداءاتها، وثمة بؤرة أخرى مرشحة، ولو نسبيًا للسخونة، وهي بؤرة "الكتلة الكردية السورية" المدعومة أميركيًا في شرقي الفرات، في مواجهة "الكتلة التركمانية السورية" المدعومة من تركيا في محافظة إدلب.
- إن العراق ينتظر بؤر اضطراب متعددة، الأولى هي الخلافات داخل "البيت الشيعي"، والثانية ارتفاع صوت محافظات الجنوب المستاءة من تدني الخدمات والتقديمات العامة، والثالثة تحدى إعمار المناطق السنية، والرابعة انتقال "داعش" إلى قواعد



- العمل المعروفة بـ "المقاتل الشبح"، والخامسة احتمال اشتداد المواجهة الإيرانية ـ الأميركية وانعكاسه على العراق مما يهدد واقع الحال المعروف بـ "المساكنة السلبية".
- إن إيران تنتظر بؤر الاضطراب الطرفية على الحدود، ومع اشتداد المواجهة مع الإدارة الأميركية وحدّة الصراع الإقليمي مع السعودية قد تتحول هذه البؤر إلى خارطة أهداف خارجية.
- إن تركيا تنتظر بؤرة الاضطراب المالي والاقتصادي، وهذه مرتبطة بمدى اتساع أو ضيق التفاهم مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبتقاطعات المصالح مع روسيا وإيران، والتحدي الكبير الذي يواجهه الرئيس رجب طيب أردوغان يرتبط باستحقاق الانتخابات البلدية في الربيع المقبل.
- إن اليمن يقف أمام امتحان سؤال مفاوضات السويد، فإما أن تشكل نتائج هذه المفاوضات مدخلًا طويلًا لتسوية معقدة، وإما ستختصر "حرب الحُدَيدة" فصلًا جديدًا وغير مسبوق من الكارثة اليمنية.
- وفيما يعيد "داعش" تنظيم صفوفه عبر "بلاد الانتشار"، ووفقًا لقاعدة العمل اللامركزي بعدما خسر مركز الخلافة ومعظم أرضها فإن وجهة عمله تبدو أكثر تمركزًا في شمالي أفريقيا نظرًا لوجود آلاف المقاتلين التونسيين والليبيين والجزائريين، حيث الصحراء الكبرى المفتوحة على الرمال وغير المقيدة بحدود وسلطة، أما التمركز الثاني لا "داعش"، فميدانه في أفغانستان، وعلى ما يبدو فأن استمرار وجوده في ولاية ننجرهار مرتبط بعاملين اثنين، الأول متمثل بالوفرة المالية، والثاني متعلق بصراعات النفوذ الإقليمية.

أخيرًا، قد يفيد القول بأن مجموعة الاستحقاقات العُليا التي ينتظرها الشرق الأوسط في العام 2019، من مثل "صفقة القرن" و "الناتو الشرق أوسطي"، والحرب الاقتصادية على إيران، بالإضافة إلى مصير بنيامين نتنياهو السياسي الذي تلاحقه قضايا فساد متعددة، واستمرار تداعيات مقتل الكاتب الصحفي جمال خاشقجي وانعكاسها على ولي العهد السعودي محمد بن سلمان كل هذه الاستحقاقات قد تدفع، مجتمعة، نحو مزيد من "تشابك القبضات المتهورة" بين الرياض وتل أبيب، معتمدة على مساندة خلفية أميركية عنوانها مواجهة "الأذرع الإيرانية" في الشرق الأوسط.

### حلقات النقاش الاتجاهات الاستراتيجية الشرق الأوسط 2019





الندوة الخامسة

صفقة القرن

### حلقات النقاش الاتجاهات الاستراتيجية الشرق الأوسط 2019





## "إسرائيل" و "صفقة القرن" 2019: الخيارات والتقديرات

عباس إسماعيل باحث متخصص بالشؤون الإسرائيلية

هذه الورقة تحاول معالجة المسائل الآتية: الرد الإسرائيلي في حال إعلان صفقة القرن، والوقائع التي سيحاول العدو الإسرائيلي فرضها على الفلسطينيين في الواقع خلال العام 2019، والاستراتيجية الإسرائيلية المتوقعة فيما يخص الشأن الفلسطيني والظروف والعوامل المؤثرة، واحتمالات شن عملية عسكرية ضد قطاع غزة.

## أولًا: الرد الإسرائيلي في حال إعلان صفقة القرن

ثمة ملاحظتان تمهيديتان أساسيتان لا بد منهما كمدخل لمقاربة الرد الإسرائيلي المتوقع في حال إعلان "صفقة القرن" من الخطاب الرسمي والأدبيات السياسية في "إسرائيل"؛ وغموض ماهِيّة "صفقة القرن".

الملاحظة الأولى: مصطلح صفقة القرن لا أثر له في الخطاب الإسرائيلي الرسمي، وهو غير معتمد، ولم يرد في أي من خطابات أو مواقف أو تصريحات لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، كما لم يُسجَّل استخدامه من قِبل وزراء الحكومة الإسرائيلية، وإن جرى تداوله في الخطاب الإعلامي. هذا الغياب يمثل بحد ذاته مؤشرًا على موقف نتنياهو وحكومته اليمينية من هذا المصطلح شكلًا، ومما قد ينطوي عليه مضمونًا.

الملاحظة الثانية: الحديث عن الرد الإسرائيلي المتوقع في حال إعلان "صفقة القرن" يستلزم بداية توفر جواب على سؤال "ما هي "صفقة القرن"؛ وماذا تتضمن؛ الجواب المبني على المعلومات الموثوقة والمؤكدة متعذر حتى الآن، لأنه لم تصدر بعد أي ورقة أو وثيقة أو خطة أو اقتراح، أوّلي أو نهائي، بهذا الخصوص، عن أية جهة رسمية في الإدارة الأميركية.



وكل ما هو متوفر تسريبات وأخبار وتوقعات، بعضها غير واقعي ولا قابلية له للحياة، لا بل تم نفيه من الجهات المعنية (كونفدرالية مع الأردن؛ أبو ديس عاصمة للقدس)؛ وبعضها الآخر متناقض (دولتين لشعبين/دولة واحدة/كونفدرالية..)، وما هو متداول لا يصلح علميًا ومهنيًا موضوعيًا للبناء عليها.

في مقابل ما تقدم ثمة ثلاث حقائق تتفق عليها المستويات كافة في "إسرائيل".

الحقيقة الأولى هي وجود إدراك وتوافق واسع في "إسرائيل" على أن المقصود ب "صفقة القرن" هي الخطة التي تعمل إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب على بلورتها وصياغتها لإيجاد تسوية للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، والتي كانت تنوي طرحها قبل نهاية العام الماضى كما وعد الرئيس ترامب.

الحقيقة الثانية هي أن التقدير السائد في "إسرائيل" يفيد أن الخطة الأميركية للتسوية "صفقة القرن"، ستتضمن "تنازلات" من الطرفين، كما سبق وأعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب. وكلمة "تنازلات" هذه تثير قلق الأوساط اليمينية في "إسرائيل" التي لا تبدي استعدادًا للموافقة على الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية، ولهذا لا تبدو الحكومة الإسرائيلية اليمينية بكل مكوّناتها، متشجعة لطرح " صفقة القرن"، وتتعامل معها كما لو أنها "وصفة مضمونة" لخلاف مع إدارة الرئيس ترامب، و"لغم داخلي" من شأنه تفجير الحكومة الإسرائيلية في حال وافق نتنياهو عليها. وما يعزز ذلك هو ما قاله مبعوث ترامب الخاص لملف التسوية جيسون غرينبلات، خلال اجتماع مُغلق عُقد في لندن غداة زيارته الأخيرة لتل لملف التسوية جيسون غرينبلات، خلال اجتماع مُغلق عُقد في لندن غداة زيارته الأخيرة لتل أبيب (بحسب القناة العاشرة الإسرائيلية) من أن الإدارة الأميركية ستنشر قريبًا "خطة ترامب للسلام"، وأن التفاصيل الواردة في الخطة "لن تعجب أيًا من الطرفين وستكون هناك حاجة من الجانبين لتقديم تنازلات"، وإشارته إلى أن معظم ما نشر من معلومات وإشاعات حول من الطرفين "خطة السلام" الأميركية حتى يومنا هذا غير صحيحة.

الحقيقة الثالثة هي أن ثمة خطوات وقرارات وإجراءات اتخذتها الإدارة الأميركية منذ مجيء الرئيس ترامب (الاعتراف بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل"، نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وقف المساهمة المالية للأونروا)، ستكون من دون أدنى شك جزءًا لا يتجزأ من أي خطة أميركية مستقبلية، وهي تُعدّ دفعة على الحساب لصالح "إسرائيل" بحيث سيكون عليها تسديد مقابلها عند طرح الخطة الأميركية.



### ثانيًا: "صفقة القرن" و"اللاءات الخمس"

في ظل عدم توفر معلومات مؤكدة عن مضمون الخطة الأميركية المنتظرة لتسوية الصراع بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، السؤال المطروح بقوة هو ما الذي يمكن أن توافق عليه "صفقة القرن المفترضة". الإجابة عن هذا السؤال مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بطبيعة الحكومة أو الائتلاف الحكومي القائم وحتى المقبل. وهذا يتطلب استعراضًا لمواقف الأحزاب التي تتشكل منها حكومة نتنياهو من الملفات والقضايا المطروحة للتفاوض. هذه المواقف تتمتع بتأثير حاسم إذا ما أخذنا في الاعتبار أن كل حزب، لا بل كل وزير أو عضو كنيست من تلك الأحزاب، يملك بطاقة حمراء يستطيع من خلالها إسقاط الحكومة الحالية التي باتت تعتمد على 61 عضو كنيست فقط، أي النصف زائدًا واحدًا، بعد استقالة وزير الأمن أفيغدور ليبرمان وخروج حزبه "إسرائيل بيتنا" من الحكومة.

صحيح أن الائتلاف الحكومي الحالي برئاسة بنيامين نتنياهو تعصف به الخلافات بشأن العديد من الملفات، لكن يُسجل للائتلاف الحالي أن مركّباته تتفق على جملة من الملفات ذات الصلة بالتسوية مع السلطة الفلسطينية، وأن سياسته بشأن التسوية المرتقبة مع السلطة الفلسطينية على "اللاءات السلطة الفلسطينية تقوم على قاعدة: "أخذ كل شيء مقابل لا شيء"، والمبنية على "اللاءات الخمس":

- لا لقيام دولة فلسطينية مستقلة على أراضى الضفة الغربية، ولا حتى على أجزاء منها.
  - لا لتفكيك وإخلاء أي من المستوطنات المعزولة أو الكبيرة.
    - لا لتقسيم القدس في أي ظرف من الظروف.
  - لا للانسحاب من غور الأردن في ظل أي تسوية مستقبلية، على فرض حصولها.
    - لا لحق العودة للفلسطينيين، الجزئية أو الشاملة، ولو تحت عنوان لم الشمل.

هذه " اللاءات الخمس" تضمّنها البرنامج الحكومي الذي على أساسه تشكلت حكومة نتنياهو الحالية، وتم التعبير عنها مرارًا وتكرارًا في مناسبات عدة، من قبل رؤساء ووزراء ونواب الأحزاب المشاركة في حكومة نتنياهو، وآخرها ما جاء في مؤتمر "الجيروزاليم بوست" (انعقد في "إسرائيل" بتاريخ 21-11-2018). (وزيرة القضاء أيليت شاكيد، وهي عضو

في الكابينت من حزب البيت اليهودي قالت "أعتقد أن المسافة بين الإسرائيليين والفلسطينيين كبيرة جدًا وأن خطة ترامب هي تضييع للوقت. لا أعتقد أنه يمكن التوصل إلى اتفاق". ووزير الإسكان يوآف غالنتن وهو عضو في الكابينت عن حزب كولانو قال: "لم



يكن هناك شريك فلسطيني منذ 100 عام. السيطرة المُحكمة على الضفة الغربية هي مصلحة أمنية إسرائيلية واضحة. نحن لا نستطيع إعطاء سنتيمترًا واحدًا من الجزء الغربي لغور الأردن لأي أحد. وليس هناك خيار سوى السيطرة الإسرائيلية الكاملة من البحر المتوسط حتى الأردن ".

في الفترة الفاصلة بين إعلان ترامب تكليف فريقه الخاص وضع خطة للتسوية وبين إعلان الخطة انتهجت حكومة نتنياهو سياسة تتضمن جملة مبادئ ابرزها: الرهان العلني على إدارة ترامب، ترامب؛ الترحيب بكل القرارات ذات الصلة حتى الآن؛ الامتناع عن أي صدام مع إدارة ترامب، أو توجيه أي انتقاد لها؛ تجنّب إبداء أي موقف بشأن ما يمكن أن يُطلب من "إسرائيل" تقديمه في سياق صفقة القرن، وفي المقابل استغلال كل مناسبة للتأكيد على الخطوط الحمراء الإسرائيلية بخصوص التسوية؛ التلطي وراء الموقف الحازم والصدامي لرئيس السلطة الفلسطينية تجاه ترامب وإدارته؛ إلقاء كل المسؤولية، من الآن، عن إفشال صفقة القرن المفترضة على الجانب الفلسطيني.

طبيعة تركيبة الائتلاف الحكومي الحالي، وخارطة مواقفه من القضايا الأساسية الخلافية مع السلطة الفلسطينية، تتيح القول مسبقًا إن الموقف الإسرائيلي المبدئي المضمر من "صفقة القرن" سيكون سلبيًا بامتياز في حال عدم استجابتها "للاءات الخمس" منفردة أو مجتمعة، وأن هذه الصفقة، بحدها الأدنى، ستطيح حتمًا بائتلاف نتنياهو الحالي، على فرض استعداد نتنياهو للقبول بها، مع الإشارة إلى أن المعارضة المتوقعة لها من داخل حزب الليكود الذي يرأسه نتنياهو لن تكون أقل حدة وشدة من معارضة الأحزاب اليمينية الأُخرى لها.

إذا كان الرفض متوقعًا حتمًا من الحكومة الإسرائيلية لـ "صفقة القرن" (بصرف النظر عن مدى إجحافها بحق الطرف الفلسطيني) فإن السؤال الهام هو كيف ستعبّر الحكومة الإسرائيلية عن معارضتها لخطة التسوية؟ وهل هي مستعدة للذهاب في معارضتها لها إلى حد الرفض الذي يؤدي إلى الاصطدام بإدارة ترامب، على غرار ما حصل بين نتنياهو والرئيس الأميركي السابق باراك أوباما؟ ما يشبه اليقين هو أن حكومة نتنياهو ستفعل كل شيء لتجنب الاصطدام مع ترامب تحديدًا، ولهذه الغاية قد تتبع استراتيجية ثلاثية الأبعاد: اللجوء لاستخدام روافع الضغط التي تمتلكها في الساحة الأميركية عبر اللوبي اليهودي في كل المستويات؛ التذرّع بعدم قدرة الحكومة الإسرائيلية على السير في خطة التسوية على طوء موازين القوى الحزبية داخل الحكومة وعلى الساحة الإسرائيلية؛ الرهان على الطرف



الفلسطيني ليكون أول من يرفض الخطة الأميركية، والتلطي وراء هذا الرفض لتجنب تجرّع الكأس المرّة الناجم عن رفض الخطة.

## ثالثًا: تأثير الواقع السياسي الإسرائيلي على موعد طرح الخطة الأميركية

الواقع الهش والمهزوز للحكومة الإسرائيلية، وارتفاع فرص فرط عقدة الحكومة وتقديم موعد الانتخابات للكنيست، ولكون العام 2019 هو في جميع الأحوال عام انتخابات في "إسرائيل"، على اعتبار أن الولاية الحالية للحكومة والكنيست تنتهي دستوريًا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، كل هذه الأمور أثارت أسئلة حول تأثير الواقع السياسي الداخلي في "إسرائيل" على موعد طرح الخطة الأميركية، ربطًا بتأثير ذلك على فرص نجاحها. هذا النقاش أثير في تل أبيب وواشنطن على حد سواء حيث برز احتمالان أساسيان:

- الاحتمال الأول: طرح الخطة الأميركية كما هو معلن من قبل الرئيس الأميركي، أي قبل نهاية العام 2018، أو مطلع العام 2019، بصرف النظر عن الواقع السياسي الداخلي في "إسرائيل"، سواء كانت الحكومة مستقيلة أم غير مستقيلة. هذا الاحتمال، وإن كان يتماشى مع الجدول الزمني للإدارة الأميركية، إلا أنه سيضع نتنياهو (في حال كانت حكومته غير مستقيلة) أمام ثلاثة خيارات: رفض الخطة والمخاطرة بصدام مع الرئيس ترامب شخصيًا، وهذا خيار الضرورة بالنسبة لنتنياهو (هذا يصح أيضًا في حال كانت الحكومة مستقيلة)؛ رفض الخطة من دون إعلان ذلك، والمراهنة على موقف السلطة الفلسطينية الرافض للخطة، وهذا الخيار المفضل عند نتنياهو لأنه يجنبه الصدام مع ترامب وإدارته ويُبعد عنه صورة الرافض للتسوية، ويتيح الصاق هذه التهمة برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ( أبو مازن) وتحمله هو والسلطة تبعات هذا الرفض (هذا يصح أيضًا في حال كانت الحكومة مستقيلة)؛ قبول الخطة وتحمل تبعات ذلك لجهة معارضة أحزاب من الائتلاف الحكومي ولا سيما من البيت اليهودي، أو من الليكود، لهذه الخطة وانسحابهم من الحكومة على خلفية قبول نتنياهو بالخطة، وهذا ما يضع نتنياهو أمام مسارين محتملين إما محاولة تغيير تركيبة الائتلاف الحكومي من خلال ضم أحزاب مثل "هناك مستقبل" أو "المعسكر الصهيوني" إلى الحكومة تحت عنوان ضرورات التسوية؛ وإما حل الكنيست والحكومة والذهاب إلى انتخابات مبكرة ستجري في هذه الحال على خلفية خطة ترامب.

أما إذا كانت حكومة نتنياهو مستقيلة فإن لجوء إدارة ترامب إلى هذا الخيار، خيار نشر الخطة، سيُعدّ مغامرة كبرى بفرص نجاحها لأنها ستُعرض في ظرف لا حكومة فيه في "إسرائيل"، وستتحول هذه الخطة إلى عنوان للمعركة الانتخابية، وبما أن كل استطلاعات الرأي العام

في "إسرائيل" تُظهر أرجحية مضمونة للتيار اليميني فمن الطبيعي الافتراض أن نتنياهو سيتجنب قدر المستطاع إعطاء موقف إيجابي من الخطة الأميركية تلافيًا لخسارته الانتخابات، وهذا طبعًا على فرض صحة التقديرات الإسرائيلية التي تفيد أن خطة ترامب ستتضمن "تنازلات" إسرائيلية "خطوات وإجراءات على إسرائيل القيام بها"، وهي تلقى معارضة شديدة من اليمين الإسرائيلي. وعلى ذلك فإن طرح ترامب خطته في ظل الانتخابات يعني تجميدها حتمًا في انتظار انتهاء الانتخابات لأنه لا توجد حكومة للقبول بها وتنفيذها، وإذا فاز اليمين فسيكون مصيرها محسومًا بالفشل وبالتالي إن فرص هذا الاحتمال ضعيفة حدًا.

الاحتمال الثاني: أن تأخذ إدارة ترامب في الاعتبار الواقع السياسي الداخلي في "إسرائيل" وأن تُقدر أن الحكومة الإسرائيلية الحالية دخلت منذ الآن مرحلة الانتخابات، سواء أكملت ولايتها الدستورية أم لم تكملها، وبالتالي الانتظار إلى ما بعد الانتخابات في "إسرائيل" من أجل طرح خطة التسوية منعًا لفشلها، وأن تعلن ذلك. هذا الاحتمال يعطي فرصة أفضل للخطة لأنها ستُعرض في مرحلة استقرار حكومي إسرائيلي بعد الانتخابات، ولأنه سيكون على من يشكل الحكومة المقبلة (نتنياهو أو غيره) أن يجري حسابات تشكيل الحكومة على هذا الأساس. مشكلة هذا الخيار أنه سيؤجل طرح الخطة لمدة عام على أقل تقدير، وهي فترة طويلة جدًا بالنسبة لترامب المستعجل لإحداث اختراق نوعي على حلبة التسوية الإسرائيلية-الفلسطينية قبل انتهاء ولايته الرئاسية، ولأن هذه الفترة الطويلة ستكون حبلى أيضًا بأحداث وتطورات لا يمكن لأحد التكهن بطبيعتها ولا بتداعياتها، ولأن "إسرائيل" ستحاول خلال هذه الفترة مواصلة سياستها القائمة على جملة عناصر أهمها:

إن مواصلة سياسة إدارة الصراع مع فرض وقائع على أراضي الضفة الغربية تُكرّس المصالح الإسرائيلية وتجعل من المتعذر تجاوزها وإلغائها في أي تسوية مستقبلية (سياسة الاستيطان، تغيير الميزان الديمغرافي)؛ تكريس الانقسام الفلسطيني سياسيًا وجغرافيًا (بين حركتي وفتح وحماس، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة)؛ البحث عن بديل مناسب ليحل مكان أبو مازن، في رئاسة السلطة الفلسطينية انطلاقًا من تقدير وضعه الصحي المتردي حشد أكبر قدر من التأييد والاعتراف الدوليين بقرارات ترامب بشأن القدس المحتلة وحق العودة؛ من الأولوية لخيار التسوية الإقليمية كمدخل للتسوية الفلسطينية من خلال تعزيز وتوطيد العلاقات مع مزيد من الدول العربية.

هذا الخيار هو المفضّل بالنسبة لنتنياهو لأنه يُجنّبه اتخاذ قرار بشأن الخطة قبل الانتخابات، ويرفع عنه إحراج خوض الانتخابات على أساسها. وينقل النقاش إلى السياسة الإسرائيلية المتوقعة خلال تلك الفترة.



### – رابعًا: الاستراتيجية الإسرائيلية المتوقعة والظروف والعوامل المؤثرة

لا يمكن الفصل بين الاستراتيجية الإسرائيلية المتوقعة للعام 2019، وبين العوامل المؤثرة، على اعتبار أن هذه الاستراتيجية، وإن كانت تقوم على جملة ثوابت عامة من قبيل ضمان "أمن إسرائيل"، والحفاظ على "المصالح الإسرائيلية"، وعدم المس "بالطابع اليهودي للدولة"، وضرورة توفر "التفوق العسكري"، وغيرها من العناوين العامة، إلا أن التجربة برهنت أن الظروف والعوامل القائمة من شأنها أن تسكب مضامين مغايرة في قوالب ثوابت الاستراتيجية الإسرائيلية، ومن بين العوامل المؤثرة يمكن التوقف عند ثلاثة:

- العامل الداخلي: ولا سيما تركيبة الحكومة. بما أن العام 2019 هو عام انتخابات في "إسرائيل" في كل الأحوال، وبما أن التقديرات كافة تشير إلى أن اليمين في سيحظى بالأغلبية البرلمانية في كل السيناريوهات فإن الحكومة التي ستُشكل بعد الانتخابات لن تختلف كثيرًا عن الحكومة القائمة حاليًا، ما يعني عدم توقع تغيير في التوجهات الإسرائيلية المتعلقة بالموضوع الفلسطيني.

**العامل الفلسطيني**: الاستراتيجية الإسرائيلية تتأثر بالواقع الفلسطيني وباستراتيجيته. ويمكن الحديث عن جملة عناصر مؤثرة في هذا المجال: هوية رئيس السلطة الفلسطينية (بقاء أبو مازن أو مجيء من يحل مكانه)؛ سياسة السلطة الفلسطينية (التمسك بخيار المفاوضات والتنسيق الأمنى مع "إسرائيل"، أو العودة إلى خيار الانتفاضة والمقاومة ووقف كل أشكال التنسيق مع "إسرائيل" ومستوياته)؛ وحدة الصف الفلسطيني سياسيًا وجغرافيًا (بين حركتي فتح وحماس، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة)؛ الوضع الأمنى والانتفاضة (بقاء الوضع الأمنى في الضفة الغربية على حاله في ظل استمرار العمليات المنفردة، أو انطلاق موجة واسعة من العمليات أو حصول حراك شعبى فاعل)؛ الوضع مع غزة (الحفاظ على التهدئة رغم استمرار الحراك الفلسطيني على السياج الفاصل، مع جولات تصعيدية محدودة، أو الذهاب إلى مواجهة واسعة يصعب التحكم بمداها ونتائجها). وهنا لا بد من الإشارة إلى أن سياسة "إسرائيل" ومصلحتها تجاه قطاع غزة قائمة على جملة ثوابت أو مصالح: ضمان الهدوء؛ تكريس الانقسام؛ منع تعاظم القدرة؛ منع تفاقم الأزمة الإنسانية لتجنب الانفجار. وفي مقاربتها للوضع في غزة تجد "إسرائيل" نفسها مقيدة في أزمة أولويات (الأولوية للجبهة الشمالية)، وأزمة خيارات (الخيارات المتاحة تتراوح بين سيئ وأسوأ، في ظل غياب الأفق السياسي والعسكري لأي مواجهة وعدم ضمان النتيجة مع كلفة عالية وضرر متوقع للجبهة الداخلية، ما يجعل معادلة الكلفة والجدوى في غير مصلحة "إسرائيل"، ولا سيما أنه ليس ثمة ما يضمن النجام في إعادة بناء قدرة الردع الإسرائيلية).



العامل الإقليمي: تطور العلاقات مع الدول العربية بوجه خاص وتطور مواقف تلك الدول من التسوية واقترابها أكثر من المقاربة الإسرائيلية، وهو ما يبدو مرجحًا لمزيد من التطور في العام 2019.

العامل الأميركي: الإدارة الأميركية وسياستها وأولوياتها وخطتها (تم التطرق إليه أعلاه).

#### خاتمة:

مصادر إسرائيلية رفيعة المستوى أن الإدارة الأميركية في بلورتها لخطة السلام تعمل وفق ثلاثة مبادئ لم نعرفها إلى اليوم (يديعوت أحرونوت - إيتامار آيخنر- 21-10-2018)؛ كل من يأتي إلى طاولة المفاوضات يجب عليه التنازل عن شيء ما وليس هناك تنازلات أُحادية؛ كل من يترك طاولة المفاوضات يدفع ثمنًا؛ ومن يقول "لا" للخطة فإنه يخاطر بأن تكون الخطة التالية أقل ملاءمة له. في الحقيقة إنها مقاربة تجارية تقول: "خذ الصفقة التي أعرضها عليك الآن لأن التالية ستكون أسوأ". هذه المبادئ هي التي تثير قلق الحكومة اليمينية في "إسرائيل"، وهي التي تجعلها لا تستعجل طرح هذه الخطة قبل الانتخابات، وهي التي تجعل من طرح الخطة الأميركية وصفة مضمونة لوجع رأس إسرائيلي في العام 2019. والحكومة الإسرائيلية التي ستناور لتجنب تجرع الكأس المرة لـ "صفقة القرن" يحدوها الأمل بحصول تطورات تجنّبها ذلك وتحول دون طرح الخطة من أساسها، وهي تراهن بالدرجة الأولى على موقف فلسطيني رافض يعفيها مُرّ القرار، أو الحصول على حزمة مكاسب سياسية ومادية ومالية تعوّض عليها ما قد تخسره، وتساعد رئيسها في تسويق قبوله بالخطة الأميركية وفى مواجهة معارضيه إذا ما سار فى هذا الاتجاه.



# الصفقة النهائية وأد القضية الفلسطينية والتطبيع وتطويق إيران

ميشال نوفل كاتب وباحث متخصص فى الشؤون الفلسطينية

تحاول هذه الورقة تفكيك ما يُسمّى "صفقة القرن"، أو "الصفقة النهائية" السلام حسب الرئيس الأميركي دونالد ترامب، عبر مسارين رئيسَين: الأول هو المسار الفلسطيني – الإسرائيلي، والثاني المسار الإقليمي العربي – الإيراني. ويذهب التحليل الذي تقترحه الورقة إلى أن بؤرة التقاطع والتفاعل بين المسارين المذكورين، هو سعي إدارة ترامب إلى تغيير نظام الصراع وأولوياته في منطقة الشرق الأوسط، ونشر وتعميم أفكار تصوّر أنّ المشكلة الرئيسية في المنطقة لم تعد "إسرائيل" والاحتلال والاستيطان الصهيونيين، بل إيران ونفوذها الإقليمي الآخذ في التوسع على خلفية انهيار النظام الإقليمي العربي. وأد القضية الفلسطينية بفرض الأمر الواقع الإسرائيلي/الصهيوني على الشعب الفلسطيني وقياداته، وتطوير خطوات التطبيع والتعاون الجارية بين "إسرائيل" ودول الخليج العربية، إلى تحالف استراتيجي يُطوّق إيران ويُحدّ من تأثير استراتيجيتها الإقليمية غير الموازية في مواجهة "إسرائيل"؛ ويكون الهدف الأول للصفقة تسهيل خطوات كبرى غير الموازية في مواجهة "إسرائيل"؛ ويكون الهدف الأول للصفقة تسهيل خطوات كبرى العنصري اليهودية، والتقدم الحاسم نحو اعتراف عربي واقعي بدور لـ "إسرائيل" يستدعي العنصري اليهودية، والتقدم الحاسم نحو اعتراف عربي واقعي بدور لـ "إسرائيل" يستدعي التطبيع معها في مقابل حماية أنظمة عربية من "الخطر الإيراني".

## 1 – حول مفهوم "الصفقة"

اعتمد ترامب مصطلح "الصفقة النهائية" وليس "صفقة القرن" عقب فوزه في الانتخابات الرئاسية الأميركية، وذلك في اتصال هاتفي له مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. وقال ترامب لنتنياهو "إنها الصفقة النهائية،



وكصانع صفقات أحب أن أصنع الصفقات التي لا يمكن صنعها، وأن أفعل ذلك من أجل الإنسانية".

وأثير موضوع "الصفقة النهائية" (Ultimate Deal) مع الرئاسة المصرية في كانون الأول/ديسمبر 2016 عندما كانت القاهرة تستعد لطرح مشروع القرار 2334 حول وقف النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس؛ وتحدث ترامب في حينه هاتفيًا مع الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي وافق على سحب المشروع بالنظر إلى "أهمية إعطاء فرصة للإدارة الأميركية الجديدة لكي تتعامل بطريقة شاملة مع الجوانب المختلفة للقضية الفلسطينية"، على ما جاء في بيان مصري رسمي.

كان الاتجاه الإسرائيلي واضحًا في المضيّ نحو تحقيق إنجازات سياسية واستيطانية متتابعة، بينما السلطة الفلسطينية في رام الله تحاول أن تلتقط دليلًا في الأشهر الأولى من عهد ترامب على أنه سوف يمضى في الصفقة<sup>3</sup>، إلى أن تبيّن بعد أقل من ثلاثة أشهر

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> Torah Lazaref Trump: Israeli – Palestinian Peace Would Be "Ultimate Deal" Jerusalem Post, 12 NOV 2016.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> Douglas Bloomfield, "Washington Watch: Art of the peace Deal", Jerusalem Post, 15 March 2017.

 $<sup>^{3}</sup>$  صرّح الرئيس الفلسطيني محمود عباس لدى استقبال الرئيس ترامب له خلال اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر $^{2018}$  أن هذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على جدية فخامة



على لقاء عباس/ترامب على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك أن موضوع "الصفقة النهائية" لا يغيّر شيئًا في السياسة الإسرائيلية المندفعة نحو تحقيق مكاسب تدريجية على الأرض وتصوير ذلك على أنه مقاربة لتسوية. وجاء قرار ترامب بشأن القدس في كانون الأول/ديسمبر 2018 ليقضي على كل التوقعات الإيجابية للرئيس الفلسطينى كاشفًا المضمون الحقيقي لـ "الصفقة النهائية".

### 2 – المسار الفلسطيني الإسرائيلي

مع تولّي ترامب الرئاسة في الولايات المتحدة لم يعد قيام دولة فلسطينية إلى جانب "إسرائيل" من المسلّمات في السياسة الخارجية الأميركية، بل بات الحق الفلسطيني في إقامة دولة موضع تشكيك لدى الإدارة الأميركية الجديدة، وهو الأمر الذي لم تتجرّأ عليه أي إدارة أميركية سابقة. وقد صرّح الرئيس دونالد ترامب خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نتنياهو في شباط/فبراير 2017 بأنه لم يعد يتمسك بالالتزام الأميركي التقليدي في شأن خيار الدولتين على أرض فلسطين: "أتطلع إلى دولتين وإلى دولة واحدة ويروقني الحل الذي يروق لكلا الطرفين.. يمكن التعايش مع أي منهما". وذهبت التفسيرات لموقف الرئيس الأميركي على أنه رسالة أخرى إلى الفلسطينيين مفادها أنه يرفض الالتزام الكامل بحل الدولتين، أو أن أميركا قد تؤيّد وضعًا يحظى فيه الفلسطينيون "بسيادة ناقصة" لكون أي محاولة لإعادة إطلاق المفاوضات يُفترض أن تخضع للشروط الإسرائيلية، أي استمرار عمليات الاستيطان والضم في الضفة الغربية والقدس.

واستنادًا إلى تقرير الدكتور صائب عريقات رئيس دائرة المفاوضات في السلطة الفلسطينية أمام المجلس المركزي الفلسطيني في 14 كانون الثاني/ يناير 2018 حول نتائج الاتصالات الديبلوماسية مع فريق ترامب لعملية السلام، فإن الفريق الصهيوني في البيت الأبيض الذي يضم جاويد كوشنير صهر ترامب ومستشاره الخاص لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وجيسون غرينبلات ممثّله الخاص للمفاوضات الدولية، يتفادى طرح مبادئ الحدود النهائية ويقترح خطوات وإجراءات سريعة من قبيل الموافقة على ضم كتل استيطانية إلى "إسرائيل" قد تمثّل 10٪ من مساحة الضفة الغربية، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من بعض المناطق المصنّفة "ج" لكي تضاف إلى المناطق "أ" و "ب" وذلك بالتدريج ومن دون برامج زمنية محددة. ويريد الفريق الصهيوني الأميركي حسب التقرير نفسه، أن تعلن الدولة الفلسطينية ضمن الحدود التي تمارس فيها السلطة صلاحياتها، بينما تبقى قوات الاحتلال الإسرائيلية متمركزة على طول وادي نهر الأردن وتبقى الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح؛ يُضاف إلى ذلك أن تبقى المياه الإقليمية والأجواء تحت

الرئيس في أنه سيأتي بصفقة العصر في الشرق الأوسط خلال هذا العام أو خلال الأيام القادمة إن شاء الله".



سيطرة "إسرائيل"، وأن تحتفظ "إسرائيل" بالصلاحيات الأمنية الشمولية بما في ذلك إدارة المعابر الدولية<sup>4</sup>.

إذا كان ممكنًا التخمين بأن هذا العرض الأميركي يُمثّل جوهر "الصفقة النهائية" التي يفترض أنها خطّة ترامب للسلام فإنّه ينزع صفة "الدولة" عن مناطق سيطرة السلطة الفلسطينية، ويعني عمليًا استمرار الحكم الذاتي الفلسطيني في مقابل ضم أجزاء من الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية. أما موضوع الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، فإن الإدارة الأميركية الجديدة لا تُصرّ على تجميد الاستيطان كما كانت تفعل الإدارة السابقة، الأمر الذي يترك المجال مفتوحًا للسفير الأميركي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان لمواصلة حملته التي تُحدّر من تفكيك المستوطنات بحجّة أنه يهدّد الاجتماع الإسرائيلي بحرب أهلية 5.

لقد فاجأ ترامب العالم في 6 كانون الأول/ديسمبر 2017 بإعلان اعتراف الولايات المتحدة رسميًا بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل" بعدما تعهّد خلال حملته الانتخابية بأنه سينقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس. ثم أعلن في 25 كانون الثاني/يناير 2018 أنه يسحب موضوع القُدس من طاولة المفاوضات وذلك خلافًا لما جاء في إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي الموقع في أيلول/سبتمبر 1993، والذي أشار إلى القدس بوصفها إحدى قضايا مفاوضات الوضع النهائي. وقد أكد عباس هذا التبدل في الموقف الأميركي من مسألة القدس عندما أبلغ المجلس المركزي لمنظمة التحرير في 14 كانون الثاني/يناير 2018 أن المعروض على الجانب الفلسطيني هو أن تكون بلدة أبوديس في ضواحي القدس عاصمة للدولة الفلسطينية.

وفي سياق العمل على إنهاء الملفات الأساسية للقضية الفلسطينية جاء دور إخراج حق العودة من جدول أعمال المفاوضات، إذ قرّر ترامب في 16 كانون الثاني/يناير 2018 حجب مبلغ 65 مليون دولار عن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وفي 14 نيسان/أبريل أفاد المفوض العام للوكالة أن ترامب حجب تمويلًا قدره 305 ملايين دولار متجاوزًا المبلغ المذكور في كانون الثاني/يناير.

-

<sup>4</sup> أنظر محتويات تقرير د. صائب عريقات على موقع صوت فتح الإخبارى.

<sup>-</sup> شمعون أراد، العناصر الأساسية في مقاربة الولايات المتحدة موضوع استئناف المفاوضات بين "إسرائيل" والفلسطينيين، "مباط عال" 2018/1/16.

<sup>&</sup>lt;sup>5</sup> Amir Tibon and Noa Landau; US Ambassader Warns Jewish Leaders: Israel Could Risk Civil War if Settlements Dismantled, Haaretz, **20** Feb **2018**.



وقد تمّ التمهيد لخطوة ترامب الجديدة، بحملة متصاعدة في الكونغرس الأميركي للوبي الصهيوني منذ 2013، استهدفت وظيفة "الأونروا" لكونها تمنح أبناء وأحفاد لاجئي 1948 صفة اللاجئين وتساهم تاليًا في إدامة المشكلة، بينما يُسمح للعاملين فيها بمعاداة إسرائيل وزرع فكرة العداء لإسرائيل لدى الجيل الفاشى في مدارسها.

### 3 – المسار الإقليمي العربي/الإيراني

في موازاة التحركات والاتصالات الرامية إلى فرض "تسوية" على السلطة الفلسطينية ليست في الواقع سوى نوع من الحكم الذاتي على مناطق منفصلة وخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، تركزت الجهود الديبلوماسية الأميركية على محاولة إقناع الدول العربية بأن المشكلة الرئيسية في المنطقة تتمثل في "الإرهاب الإسلامي" وإيران وليس في التهديد الإسرائيلي. وهذا ما ذهبت إليه الوثيقة المتعلّقة باستراتيجيات الأمن القومي لإدارة ترامب، والتي صدرت بعد أيام من قرار القدس. وجاء في هذه الوثيقة أنه "لأجيال عدّة كان يُنظر إلى الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين باعتباره العقبة التي تحول دون بناء السلام والازدهار في المنطقة. أما اليوم فيسود الإدراك بأن التهديد يأتي من المنظمات الجهادية الإرهابية وإيران، وأن إسرائيل ليست المصدر لمشاكل المنطقة. لذلك فإن الدول ستجد بصورة متزايدة مصالح مشتركة مع إسرائيل في مواجهة التهديدات المشتركة".

وانطلاقًا من هذا التصوّر فإن الجهد الذي يقوده فريق ترامب، وتحديدًا الثنائي كوشنير – غرينبلات، أخذ يتمحور حول ترتيب إقليمي استراتيجي يضم "إسرائيل" والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومصر، على أن يكون قادرًا على مواجهة النفوذ الإيراني في الإقليم والضغط على السلطة الفلسطينية لإقناعها بالانخراط في هذا الترتيب الإقليمي المعادي لإيران. وتزامن الجهد الأميركي مع الترويج الإسرائيلي الرسمي والإعلامي للتطبيع المتزايد مع دول عربية في الخليج، والتلميح إلى تعاون أمني وعسكري بعيد عن الأضواء قد يتحوّل في ظروف مناسبة إلى تحالف علني خصوصًا بين "إسرائيل" والسعودية8.

ومن السهل أن نتصوّر أن الترتيب الإقليمي الذي يقترحه فريق ترامب على المسؤولين في السعودية ومصر يستند إلى الاضطراب الطارئ على البيئة الجيوستراتيجية الإقليمية بسبب انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق النووي مع إيران وانقلاب ميزان القوى في

\_

<sup>&</sup>lt;sup>6</sup> جورج رومان، الأونروا هي العقبة الكبرى في وجه السلام، "يسرائيل هيوم"، 2018/2/6، مختارات من الصحف العبرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

<sup>7 &</sup>quot;National Security Strategy of the United States of America", The White House, DEC 2017.

<sup>&</sup>lt;sup>8</sup> Judy Maltz, Israel 's Relations with Arab States Improving Beyond Imagination, Natanyahu Tells Jewish Conference in Jerusalem, Haaretz, 10 June 2018.



المواجهة الدائرة في سوريا لمصلحة إيران وروسيا، وتراجع أولوية القضية الفلسطينية على جدول الأعمال السياسي للمجموعة العربية في ظل انهيار النظام الإقليمي العربي وتفاقم سياسة المحاور وتحوّلها إلى حروب عربية/عربية. هذا فضلًا عن عامل آخر يحاول المشروع الأميركي الإسرائيلي استغلاله، وهو الشعور بالتهديد الذي اجتاح الأنظمة العربية نتيجة الأزمة الناتجة من الانتفاضات (2011)، وتاليًا السعي المحموم لهذه الأنظمة إلى طلب الحماية الأميركية بذريعة الخوف من إيران وتصوّر التحالف مع "إسرائيل" أمرًا ممكنًا في مواجهة "الخطر الإيراني".

وخلافًا لموقف مصر التي قد تجد أن لا فائدة استراتيجية تجنيها من التورّط في نزاع مع إيران نتيجة للترتيب الإقليمي المقترح وإن كانت تحتاج إلى الدعم المالي من السعودية والإمارات، فإن السلطة السعودية لا تخفي أن التهديد الأكبر يأتيها من إيران وشبكة نفوذها الإقليمي، ولذلك ترى نتنياهو يُطالب بإصرار الإدارة الأميركية بدعم السعودية بقيادة ولي العهد محمد بن سلمان، على رغم الإحراج والارتباك الناتجَين من الفضيحة العالمية لجريمة اغتيال الصحافي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول. ونظرًا إلى المواجهة الإيرانية – الإسرائيلية، وادّعاء تل أبيب أن السياسة الإيرانية تشكل "تهديدًا وجوديًا" للدولة اليهودية، فإنّ ولي العهد السعودي يرى مناسبًا أن يتحدث إلى مجلة "تايم" الأميركية عن إيران بوصفها "عدوًا مشتركًا" للمملكة و "إسرائيل".

والآن تزداد التساؤلات لدى المراقبين حول التداعيات المحتملة لهذا التناغم السعودي الإسرائيلي الذي ظهر أولًا في التوافق على معارضة ديبلوماسية أوباما (التي أفضت إلى مهادنة إيران وتوقيع الاتفاق النووي) واحتمال أن يندفع ابن سلمان إلى إعلان التطبيع الرسمي مع "إسرائيل" سعيًا إلى ترميم صورته في الغرب والولايات المتحدة والحفاظ على سلطته المهدَّدة بسبب أزمة اغتيال خاشقجي. ويمكن لوليّ العهد السعودي الذي يُشهر عداء شديدًا للنظام الإيراني لا يجاريه فيه أحد من المسؤولين العرب أن يبني على وجود "الكثير من المصالح المشتركة مع "إسرائيل"" ومنها ما يتعلق بتعاون استراتيجي ضد إيران.

\* \* \* \* \*

في ضوء ما تقدّم يمكن أن نتوقّع أن الاتجاهات التي ستحكم ديناميات نظام الصراع الإقليمي على الساحتين الفلسطينية والخليجية ستكون على الشكل التالي في الأيام والشهور المقبلة:

<sup>&</sup>lt;sup>9</sup> Jeffrey Goldberg, "Saudi Crown Prince: Iran 's Supreme Leader Makes Hitler Look Good", The Atlantic, 2 April 2018.



- 1 المشروع الأميركي الإسرائيلي الصهيوني سوف يمضي قُدمًا سواء أُعلنت "الصفقة النهائية" أو لم تُعلن. ونتيجة لهذا الاتجاه الذي يترجم في المزيد من عمليات الاستيطان لابتلاع الضفة الغربية والقدس والذي يعزّزه إقرار الكنيست قانون القومية اليهودية (الذي ينص على أن أرض "إسرائيل" هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي وأن على حق تقرير المصير فيها هو للشعب اليهودي وحده وأن الاستيطان هو قيمة قومية وعلى الدولة تشجيعه ودعمه وتطويره) في غياب خطة فلسطينية بديلة، فإن المقاومة الشعبية المتعددة الأشكال للاحتلال والاستيطان سوف تتصاعد أيضًا من دون هوادة تُرافقها مسيرات العودة في قطاع غزّة وسط استمرار تدابير الحصار، وربما انفجار معادلة التهدئة والتصعيد ضد القطاع نتيجة الغليان الشعبي.
- 2 فشل المحاولات الرامية إلى فرض "تسوية" على الطرف الفلسطيني يُراد أن تؤدي إلى تثبيت الأمر الواقع الحالي لمصلحة "إسرائيل"، أي استمرار سياسة الاستيطان والضم في الضفة الغربية وحصار قطاع غزّة.
- 3 لا شيء يدلّ على أن نزوع الأنظمة الخليجية إلى تطوير شراكة مع "إسرائيل" باعتبارها شبكة أمان إضافية لهذه الأنظمة العاجزة عن التعامل مع تحديات مرحلة انتقالية حبلى بالمفاجآت، يمكن أن يُسقط جدار الرفض الفلسطيني المعزّز بموقف الرئيس محمود عباس من "صفقة القرن" ورفض الاتصالات مع فريق ترامب للمفاوضات، وإن كان التطبيع الإسرائيلي الخليجي يُضعف الموقف الفلسطيني<sup>10</sup>.
- 4 حرية العمل الإسرائيلية في الأجواء السورية باتت مكبّلة بالخطوط الحمراء الروسية في المواجهة الضارية مع التموضع الميداني الإيراني. في الوقت نفسه تتراجع قدرات التفوق الإسرائيلي في المواجهة مع المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة. هذه المعادلة الجديدة تزيد احتمالات شنّ عدوان إسرائيلي جديد على الجبهة، اللبنانية قد يكون مطلوبًا في سياق الحرب الباردة الأميركية الإيرانية، من دون أن تمنع احتمال ارتفاع منسوب الاشتباك الكبير في غزّة.

<sup>10</sup> أليكس فيشمان، إعلان واشنطن بشأن القدس مثابة هدية لعباس من أجل إسقاط خطة ترامب، يديعوت احرونوت، 2017/12/27. مختارات من الصحف العبرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

<sup>-</sup>كوشنير وغرينبلات عادا إلى واشنطن خاليَي الوفاض، هآرتس 2018/6/27. مختارات من الصحف العبرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

### حلقات النقاش الاتجاهات الاستراتيجية الشرق الأوسط 2019





# الندوة السادسة:

نظرية الردع الإسرائيلية





## تحولات الردع الإسرائيلي

يوسف نصر الله رئيس مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

يمثل مفهوم الردع مركّبًا من مركّبات العقيدة الأمنية للدول، ولعله المركّب الأكثر الحاحًا، باعتباره يوفّر البيئة الآمنة للدولة في ســعيها إلى تحقيق أهدافها، والمحافظة على بقائها ووجودها، وصون مصالحها الحيوية.

### والردع ـ كمفهوم وممارسة يتوضّع بين حدّين يحكمان أداءه وفعاليته:

- في حدّه الأدنى، هو صــمام أمان يحول دون اندلاع الحروب، بوصــفه ينزع إلى المحافظة على ميزان الصــراعات القائمة، لجهة عدم تحوّلها إلى صــراعات من طبيعة عسكرية مدمّرة.
- وفي حدّه الأعلى، هو يتوسل فرض الإرادة السياسية على الخصم وإخضاعه، من
  دون حاجة إلى افتعال حروب، وإلى نشوب نزاعات دموية.

"إسرائيل" من جهتها تبنّت في عقيدتها الأمنية مركّب الردع، بسبب من توضّعها الهجين والغريب وسط بيئة جيو — سياسية غير آمنة، تحيط بها. فمنذ اللحظات الأولى، لنشأة الكيان اتكأ القادة الإسرائيليون على مفهوم الردع، بعدما تكشّف لهم باكرًا، أنّ أحد أخطر وأهم التحديات التي تتهدّد وجودية هذا الكيان، هو محدودية قدراته وإمكاناته الكلية، إذا ما قيست بالقدرات والإمكانات الكلية لأعدائه وخصومه. لذلك سعى الإسرائيلي عاجراء تعويضي - إلى جسر مساحة التوتر المتمثلة بهذا الفارق، من خلال تفعيل كلّ ما من شانه أن يزعزع ثقة الأعداء بقدراتهم، ومن خلال الحفر عميقًا في الوعي العربي الجمعي، بما يعكس قوة "إسرائيل" وجبروتها، وبالتالي توالد قناعة لديهم بعدم جدوى مواجهتها، بما يفضي في المحصّلة إلى تجريد العدو من الدافعية، التي تتأتّى في العادة من توافر القدرة والحافزية لديه على الإضرار بـ "إسرائيل".

ينطلق الإسـرائيلي في فهم وتقدير سـلوك العدو، من أنّ الخلفية التي يصـدر منها في حراكه، هي إمّا اسـتجابة للفرص التي توفّرها البيئة الاسـتراتيجية المحيطة به، أو هي



ناتجة عن رؤيته لنقاط الضعف التي تتكشّف عنها بيئة "إسـرائيل" الداخلية. ما يجعل وظيفة السلوك الأمنى الإسرائيلي، تتعيّن في:

- إبقاء القيود الأمنية قائمة وحاضرة على الدوام، تحاشيًا لاعتداءات تستهدف كيان الدولة، وتضرّ بمصالحها الحيوية.
  - إبعاد الفرص عن متناول أيدي الأعداء، كي لا يتسنّى لهم الإفادة منها.

أمّا السبيل، إلى ذلك، فيكون بالعمل على إظهار عناصر القوة لدى "إسرائيل"، وإبراز قدراتها الردعية، ثم إستقاطها مجتمعة على وعي أعدائها، بما يفضي إلى كيّ هذا الوعي. ويُظهر للعدو عجزه، وضعف قدرته على إلحاق الأذى بـ "إسرائيل"، وبذلك يتحقّق مفهوم الردع بالمنع.. أو يُظهر لهذا العدو أنّ ما سيقوم به سيعود عليه بالمصائب والويلات والكوارث والخسائر كنتيجة حتمية للردّ الإسرائيلي وللعقاب الإسرائيلي. وبذلك يتحقق مفهوم الردع بالعقاب.

والحال، كان مفهوم الردع قد قدّم خدمات جليلة لــــ "إسرائيل": أرخى عليها ستارًا من الأمن، وجعلها مرهوبة الجانب، وفرض إرادتها على أعدائها، ووفّر الحماية لمصلحها الحيوية، وجنّبها الاعتداءات وأعمال العنف على نحو كبير، ونأى بها عن تأثيرات وتدخلات الخارج، وساعدها على تحقيق الانتصارات في حروبها لاسيما الأولى منها.

## ولكن كيف هي الحال التي آل إليها الردع الإسرائيلي اليوم؟؟

يمكن القول إن التصدّع بدأ يشوب الردع الإسرائيلي، وبدأ التدهور يأخذ طريقه إليه تراكميًا منذ انسحابه من لبنان في العام 2000، دون قيد أو شرط، ودون أية مكاسب سياسية. عاش الإسرائيلي منذ ذلك الحين لحظات قاسية وصعبة: كيف يكون بمقدوره أن يرمّم قدراته الردعية، وأن يستعيد هيبتها المفقودة؟

وللغاية، بادر الإسرائيلي إلى حروبه الـــ (2006 و2008 و2014) وما بينها وما بعدها من أعمال عسكرية، وعينه مشدودة على الردع المفقود. حيث كانت تتصدّر قائمة الأهداف الموضوعة: استعادة الردع، أو بالأقل ترميم الردع المتآكل. لكنّ النتائج كانت مخيّبة؛ فقد خرجت "إســرائيل" من هذه الحروب مثخنة بالجراح، بعد أن مُني الردع الإســرائيلي بفشل ذريع، أودى به إلى مزيد من التآكل والتصدّع.

ما زاد من تعقيد هذه المهمة؛ أنّ "إسرائيل" بوصفها دولة احتلالية مغروسة في محيط معاد لها؛ هي معنية بتفعيل الردع تجاه خصوم مشبعين بالحافزية أساسًا. ما أثقل على الردع في الحالة الإسرائيلية وجعله مرهقًا بمطالب تقع في الأصل خارج تأسيساته العادية، فكيف به إذا كان متآكلا، على خلفية سلسلة من الإخفاقات الميدانية، وفشل الرهانات التي كانت معقودة على الأزمة السورية.



والحديث عن تداعيات تصـدّع الردع الإسـرائيلي، لا يمكن قصـره على حصـرية العلاقة بسـاحة ما دون سـواها، بل يتعدّى ذلك إلى ما هو أشـمل وأعمّ، لينطوي على أبعاد استراتيجية بالغة الخطورة تتهدّد مستقبل الكيان العبري. إذ من الصعوبة بمكان فصل تداعيات هذا الأمر، وحجب تأثيراته عن الداخل الإســرائيلي من جهة، وعن الواقعين الإقليمي والدولي، من جهة ثانية.

وآية ذلك، أنّ تدهور صورة الردع كان له داخليًا انعكاس سلبي طال الجمهور الإسرائيلي والجيش وصانعي القرار على حدّ سواء. على ما يمكن تمثله في:

- فقدان ثقة المواطن الإســرائيلي بقدرة جيشــه. وهو ما يؤدّي إلى تراجع ثقة الجيش بنفســه، بســبب من العلاقة الجدلية القائمة بين الجيش والشــعب. ما ينسحب بالضرورة على القدرات الكلية لهذا الجيش.
  - تعاظم الهجرة السلبية، بسبب من فقدان الشعور والإحساس بالأمان.
- العزوف عن الالتحاق بالخدمة العسكرية.. (إحجام الإسرائيليين عن التجنّد، وامتناعهم عن الخدمة، وسلوكهم كل مسلك ممكن للتهرّب من الالتحاق بالمؤسسة العسكرية: كالتذرّع بالتديّن الأصولي للحصول على الإعفاء، أو التعلل بأسباب صحية ونفسية، أو المكوث في خارج البلاد).

#### وكان لتدهور القدرات الردعية الإسرائيلية أيضا مفاعيل خارجية:

أ- منها ذات صلة بالصورة التي تحرص "إسرائيل" على تظهيرها عند راعيها الأميركي، بوصفها عنصرًا فاعلًا ومفعّلًا للسياسات الأمنية الأميركية التي لا يمكن لواشنطن أن تخوضها على نحو مباشر.

لقد تأدى تصــدّع القدرة الردعية الإســرائيلية؛ إلى انكشــاف محدودية قوة "إســرائيل"، بعد أن كانت تعيش حالة من الانتفاخ في دورها ومكانتها، وبعد أن كان يصار إلى تصويرها كفزّاعة، أو كعصا شرطي غليظة تروّض بها الأنظمة، وترمّب الشعوب والحركات الخارجة على المشيئة الأميركية.

ما يطرح تساؤلًا جوهريًا: هل باتت "إسرائيل" عبئًا على راعيها الأميركي، أم مازالت ذخرًا استراتيجيًا له؟

لا شك، أنّ "إسرائيل" قد تحوّلت بعد تدهور صورة ردعها إلى عبء أثقل كاهل راعيها، ما دفع الإدارة الأميركية \_ مضطرّة \_ إلى محاولة إعادة تفعيل دور الآلة العسكرية الأميركية في المنطقة.

ب- منها ذات صلة بمحور المقاومة. فقد عزّز تدهور القدرات الردعية الإسرائيلية مكانة محور المقاومة، وحوّلته إلى تهديد استراتيجي ووجودي غير مسبوق. ذلك إنّ ما استجدّ من تغييرات مادية وتسليحية على قدرات وإمكانات هذا المحور،

#### حلقات النقاش الاتجاهات الاستراتيجية الشرق الأوسط 2019



ليس من النوع الذي يتيح له أن يعدّل بذاته ميزان القوة المادية بينه وبين "إســرائيل". التعديل قد تحقق نتيجة اكتشــاف "إســرائيل" لمحدودية قوتها، واكتشاف محور المقاومة لهذه المحدودية أيضًا.

وإذا حاولنا الاستدلال على أخطر تداعيات تراجع القدرة الردعية الإسرائيلية في ما خصّ محور المقاومة، لأمكننا الوقوف على مؤشرين في غاية الأهمية:

1- بعد أن كان التهديد باندلاع حرب، وسيلة فضلى تتوسّلها "إسرائيل" لتحقيق مآربها؛ أصبحت "إسرائيل" بعد كل تهديد يطلقه قادتها، وعند كل تحرّك لها على الحدود مع لبنان؛ تحرص على عدم استفزاز حزب الله.

بموازاة التهويل والضجيج الإسرائيلي ضد حزب الله، وبموازاة الإعلان عن عملية عسكرية أطلق عيها اسم (درع الشمال) للبحث عن إنفاق حزب الله؛ كانت "إسرائيل" تحرص على بعث وإمرار رسائل الطمأنة والتهدئة عبر القنوات الديبلوماسية والدولية المعنية، بأنّ إجراءها دفاعي، وهو يقتصر على البحث ضمن الأراضي الإسرائيلية، أي ضمن ما يسمّى بـ(السيادة الإسرائيلية، ولن يمتدّ إلى الجانب اللبناني، وأنّ لا نيات عدائية لها، وأنّها ليست في وارد التصعيد.. بحيث بدا أنّ ثمة خشية تتملك "إسرائيل" من أن يقرأ حزب الله نواياها سلبا، فيبادر هو إلى التصعيد.

على العموم؛ أشرّ التعاطي الإسرائيلي مع حدث الإنفاق، إلى مستوى مرتفع من الإرتداع اتجاه حزب الله. هو أراد تحقيق أقصى فائدة ممكنة، بلا دفع أية أثمان ومن دون الإقدام على أية مخاطرة مهما كانت محدودة.

2- إنّ فرضية الحرب على الجبهة السورية عادت لتموضّع بقوة في صلب اهتمامات الإسرائيلي، وفي صدارة قائمة فرضياته، وفي عمق عقله الأمني والعسكري. فلا يكاد سيناريو حرب محتملة ومفترضة يخلو من أخذ الجبهة السورية بلحاظ الاعتبار والحسبان. كان مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي؛ قد أطلق على أية حرب مفترضة اسم (حرب الشمال الأولى)، وليس حرب لبنان الثالثة. لأنّ مسرح هذه الحرب لن يكون مقيدا بجبهة واحدة؛ بل سيشمل الساحتين السورية واللبنانية، وفي مواجهة سوريا وإيران وحزب الله مجتمعين.



# يبدو بوضــوح أن التهديد الأخطر الذي ترى "إســرائيل" أنه يحدق بكيانها، يتأتّى من الشمال. فكيف شخصت هذا التهديد؟

يقود البحث في مكوّنات الرؤية التي تنظر من خلالها القيادة السياسية في "إسرائيل" إلى التهديد المتشكل على الجبهة الشمالية، إلى أن ثمة مصدرين حاكمين للقلق لديها: سعي إيران إلى تكوين قوة عسكرية (برية وجوية وبحرية) في سوريا، والعمل على إدخال أسلحة كاسرة للتوازن إلى لبنان من شأنها أن تغير قواعد اللعبة، كالصواريخ الموجّهة عالية الدقة.

## والحال؛ فإنّ ثلاث مهام رئيسة تواجه "إسرائيل":

- منع حصول إيران على سلام نووى (هذه تبقى المهمة الأكثر إلحاحا لديها).
  - منع تمركز إيران عسكريا في سوريا.
  - منع تصنيع صواريخ دقيقة في لبنان.

# وقد حدّدت هذه المهام على خلفية أنّ التهديد الإيراني يأخذ في الوعي الإسرائيلي، أشكالًا ومستويات متعدّدة؛ فهو يتأتى من:

- امتلاكها قدرات نوويَّة.
- تعاظم نفوذها الإقليمي، لاسيما على الساحة السورية.
- تطوُّر قدراتها الصاروخية التي تزوِّد بها فصائل المقاومة المختلفة، لاسيما حزب الله.
- التواصل البرِّي الذي تحقق من طهران إلى بيروت مرورًا ببغداد ودمشق، والذي ترى فيه "إسرائيل" عاملًا أساسيًا لتعزيز منابع التهديد الأخرى.

هذه التهديدات الاستراتيجية تحتل رأس اهتمامات المؤسّسة الإسرائيلية في هذه المرحلة. لذلك هي لا تدع مناسبة إلا وتستغلها لإطلاق المواقف العلنية بشأنها؛ لغرض استمرار تسليط الضوء عليها، والحؤول دون حرف الإنظار عنها، بوصفها التهديدات الفعلية التي تواجهها "إسرائيل" على جبهتها الشمالية.

الحدث الفلسطيني، وإن كان يشكّل تحديًا قائمًا بذاته، ويشغل حيّزا كبيرًا من المشهد الإسرائيلي، وتحاول "إسرائيل" التعامل معه بما يسمح لها بمواجهته، من دون أن يصل الأمر إلى انفجار كلي وواسع. إلا أنَّ "إسرائيل" ترى إلى هذا الحدث الأمني والسياسي والشعبي- بلحاظ سعي محور المقاومة إلى الدفع باتجاه انتفاضة ثالثة؛ ترى إليه ليس إلا محاولةً لحرف اهتمامها عن مواجهة التهديد الأكثر خطورة على الجبهة الشمالية. وليس إلا



محاولة لاستنزافها وتقييد قدرتها على تفعيل المبادرة العملانية في ساحات أخرى، وأضعاف تأثيرها في الساحة الإقليمية.

فليست المواقف التي أطلقتها القيادة الإسرائيلية مؤخرًا، والاعتداءات التي قامت بها على الساحة السورية، وإثارة موضوع الإنفاق المكتشفة على الحدود مع لبنان؛ إلا ربطًا بتوقيت سياسي يُراد منه الإيحاء بأنّ الأجواء التي تشهدها الساحة الفلسطينية؛ لا تشغل "إسرائيل" عن مواجهة التهديدات الاستراتيجية. وأنّ "إسرائيل" ماضية في مواصلة مسارها العملاني، بل إنها حاضرة للارتقاء بهذا المسار في أية لحظة تتطلّب "حاجاتها الأمنية" فعل ذلك.

فضلًا عن أن الاستمرار في إطلاق المواقف بشأن هذه التهديدات؛ يخدم "إسرائيل" في سياق محاولة تعزيز قدرة الردع لديها، وشطب أية رهانات لدى خصومها وأعدائها حول إمكانية انكفائها. كما يخدم "إسرائيل" في سياق بناء المشروعية الدولية التي تحتاج إليها في أية سيناريوهات مستقبلية (عسكرية أم سياسية)، بوصفها تشكّل مادة للتحريض الدولي ضد إيران ومحور المقاومة، وبوصفها تمنحها تفهمًا وغطاءً لسياستها العدوانية، وتوفّر لها حضورًا أكبر في الحراك الإقليمي والدولي المتّصل بسوريا ولبنان.

ما فاقم من حجم هذا التحدي والتهديد الذي تواجهه تل أبيب، هو عزوف الأميركي عن تبني خيارات هجومية لتغيير المعادلة الإقليمية من جهة، وعدم وجود استعداد روسي لفك التحالف مع إيران في سوريا من جهة ثانية. بات واضحًا بالنسبة لصانع القرار في "إسرائيل" أنَّ الولايات المتحدة حريصة على عدم التورُّط العسكري المباشر في الساحتين السورية والإقليمية، في حين أنَّ موازين القوى الناتجة من التحالف بين روسيا ومحور المقاومة، يتطلَّب استراتيجيةً أميركيةً أكثر فعالية، على الأقل من أجل إحداث قدر من التوازن.

كانت الرسالة الأهم التي قرأتها "إسرائيل"، أنّ الأميركي في ضوء تعقيدات سياساته السورية والإقليمية؛ هو غير حاضر وغير جاهز لخوض معركة كبح تعاظم الحضور والنفوذ الإيراني في سوريا، وأنّ هذه المهمة سوف تبقى ملقاة على عاتق "إسرائيل" بمفردها، لاسيما إذا ما أُخذ كلام ترامب عن نيته الانسحاب من سوريا على محمل الجدّ.

هذه المردوعية الأميركية عمّقت- بلا شك - قلق تل أبيب، ورفعت منسوب اضطرابها وتوتّرها؛ لأنّ انكفاء الأميركي سيعني فقدان تل أبيب لأهم عنصر ردعي لديها.



والحال، فإنّ "إسرائيل" وجدت نفسها محشورة بين حدين سيئين:

- إمّا أن تسلم بالتهديد القائم المتشكل من حولها وتتكيّف معه؛ ما يضعها في مواجهة معضلة استراتيجية كبرى تتمثل في تنامي التهديد على الساحة السورية، معطوفًا على التهديد الواسع المتأتى من لبنان.
- وإمّا أن تتحرّك لوأد هذا التهديد والقضاء عليه في مهده من خلال المبادرة إلى حرب شاملة. ما يضعها أمام معضلة استراتيجية أكبر، لأنّ "إسرائيل"باتت غير قادرة على مواجهة المخاطر والتحديات التي يمثلها محور المقاومة من دون انخراط أميركي مباشر. وذلك بعد أن بلغت هذه التهديدات مبلغًا يفوق قدرة تل أبيب على مواجهتها منفردة.

يضغط هذا الواقع على المستويين السياسي والعسكري في "إسرائيل"، على هيئة سؤال: كيف يكون بمقدور "إسرائيل" أن تستعيد ردعها المفقود؟

إنّ مأزم "إسرائيل" الإشكالي هو إدراكها أنّ الإجابة المنطقية تقتضي حربًا مضمونة النتائج تبادر إليها، وتخرج منها بنصر مؤزّر، حاسم، بيّن، لا لبس فيه، ولا يحتاج إلى نقاش، لا على المستوى الداخلي، ولا عند الأعداء والخصوم، ولا حتى عند الأصدقاء والحلفاء. لكنّها تدرك في المقابل أنّ نتائج وتداعيات خيار الاصطدام العسكري المباشر مع محور المقاومة؛ ستكون مكلفة وباهظة جدًا من دون أن تتوافر إمكانية تحقق النتائج المرجوة.

هذا الواقع المأزوم الذي تتخبّط به "إسرائيل"، والذي لا تملك فيه حيلا ولا قوة؛ يقود إلى بروز إشكالية وجودية مستجدّة على مستوى الكيان؛ هي: كيف ستبقى "إسرائيل" إذن؟ في عالم لم يعد للردع فيه من فاعلية.

يبدو أن الإســرائيلي الذي يعيش أزمة خيارات، آثر أن يخوض غمار طريق أخرى أقل كلفة؛ فعكف على رسم سياسة بديلة تقوم على استبدال سياسة الردع بسياسة منع الأعداء من الحصــول على القدرات. شــرط أن لا يصــار إلى ذلك عبر إرسـال الفرق المجوقلة، بل عبر مسارات أخرى يكون فيها النشاط الحركي أحد أدواتها الكثيرة. والحال، تبنّت "إسرائيل" خيارًا يقوم على انتهاج مسارات اقتصادية وقضائية وسياسية وعسكرية متلازمة:



### أ- في المسار الاقتصادي:

يتطلع الإسرائيلي إلى تفعيل الحرب الاقتصادية التي يشنّها الأميركي على إيران، من خلال العمل على تثمير وتوظيف كل إمكاناته وقدراته في سياق التثبّت والتحقق من أنّ العقوبات ستطال الاقتصاد الإيراني، وسوف تؤدّي إلى الإضرار به بنحو واسع. وللغاية، سوف يدفع بجهوده الاستخبارية باتجاه الكشف عن أية محاولة إيرانية لتجاوز العقوبات أو الالتفاف عليها. كما سوف يسعى إلى تفعيل ديبلوماسيته لغرض التأثير على الدول الأوروبية، وإعادتها إلى حظيرة الدول المشاركة في العقوبات. إذ يعتقد الإسرائيلي أنّ تخلي الأوروبي عن العقوبات من شأنه أن يضعف الطوق المفروض على العنق الإيراني، ويجعلها أقلّ فاعلية. مع لحاظ الاعتبار أنّ الإسرائيلي يرفع من سقوف رهاناته على العقوبات، لأنّه يرى أنّها في أسوء الاحتمالات سوف تؤدّي إلى إشغال الإيراني ووضعه في يرى أنّها في أسوء الاحتمالات سوف تؤدّي إلى إشعاري والعلمي.

#### ب- في المسار القضائي:

يريد الإسرائيلي لهذا المسار القضائي أن يستهدف بنحو خاص وكلاء إيران لاسيما حزب الله. يريد أن يخوض معركة قضائية ومعركة على الوعي ضد الحزب، ربطًا بسعيه إلى الكشف أمام العالم وتحديدًا الأوروبي؛ كيف أن حزب لله بات شريكًا أساسيًا للدولة اللبنانية، وكيف يتخذ من المدنيين العزل دروعًا بشرية، ومن مؤسّسات الدولة وبناها التحتية والحيوية مخابئ لصواريخه. ما من شأنه أن يخدم "إسرائيل" في سياق تبرير ادعاءاتها، ويمنحها تفهمًا دوليًا لسياستها العدوانية في شنّ هجمات متواصلة ضد أهداف بنيوية في لبنان في أية حرب مقبلة. بالمقدور أن نقع على تمثلات هذا المسار في صعود نتنياهو، على منبر الأمم المتحدة في أن نقع على تمثلات هذا المسار في صعود نتنياهو، على منبر الأمم المتحدة في صواريخ قرب مطار بيروت الدولي، في محاولة لجعل قضية صواريخ المقاومة، وبخاصة الدقيقة منها، قضية رأي عام دولي وقضية رأي عام لبناني.

الأمر نفسه ينسحب على الجولة التي قامها بها نتنياهو في 6 كانون الأول\ديسمبر من العام 2018، مع السفراء الأجانب المعتمدين في تل أبيب لمعاينة ما قيل إنها أنفاق حزب الله على الحدود مع لبنان. وما صاحب هذه الجولة من كلام عن الدعوة إلى ضرورة فرض عقوبات على الحزب، وتصنيفه ككيان إرهابي بجناحيه السياسي والعسكري. وضرورة توجيه إنذار إلى لبنان الذي لا يفعل شيئا حيال ما يقوم به حزب الله من نشاط عدواني على الحدود.



وفي سياق نفسه، تأتي دعوة "إسرائيل" مجلس الأمن للانعقاد (1) على خلفية الكشف عن الأنفاق. للنَّظر بخرق حزب الله على الحدود، والمطالبة بتغيير قواعد الاشتباك لليونيفيل، ومنحها صلاحيات أوسع تمكنها من مواجهة الحزب.

#### ت- في المسار السياسي:

يسعى الإسرائيلي من خلال تفعيل هذا المسار إلى وضع مطالبه ومخاوفه وهواجسه على طاولة القرار الدولي في موسكو وواشنطن، وفق ما تكشّفت عنه الرحلات المكوكية التي قام بها رأسا القرار الأمني والسياسي في تل أبيب إلى هاتين العاصمتين.

- على خط موسكو: سعى الإسرائيلي جاهدًا إلى التأثير في الموقف الروسي، باعتباره المدخل الإلزامي لأي ترتيب سياسي- أمني في الساحة السورية. وبنحو يدفع به (الروسي) إلى أداء دور الكابح للنفوذ الإيراني هناك، لعلّ ذلك يخفف من وطأة التهديد الاستراتيجي على الجبهة الشمالية لـ "إسرائيل". ما يعني أن "إسرائيل" سعت إلى تعزيز التنسيق والتعاون مع موسكو ليس لتجنّب إمكانية حصول احتكاك أو تصعيد أمني بينهما في الساحة السورية فحسب؛ بل لاستثمار هذه العلاقة الميدانية المستجدّة من أجل دفع موسكو لتقييد المسارات والنشاطات الإيرانية في المنطقة.
- على خط واشنطن: يسعى الإسرائيلي إلى الانضمام إلى منظومة الدول الراغبة أو التي لديها مصلحة في كبح النفوذ الإيراني كـ (المملكة السعودية، والإمارات، والمغرب، والأردن، ومصر)، للدفع باتجاه إعادة الأميركي إلى المنطقة، ولبلورة استراتيجية مشتركة في مواجهة تحديات المرحلة المقبلة، ولاحتواء مفاعيل تقدّم وانتصار محور المقاومة.

وقد أرادت تل أبيب للقاءاتها السياسية في عواصم القرار، أن تكون مصحوبة بخطوات عملانية في سوريا، موضعية ومدروسة، مع منسوب من السخونة. وذلك لرفع مستوى القلق لدى موسكو تحديدًا. ولدى كل اللاعبين المعنيين بالاستقرار في المنطقة، وبنحو تُظهر فيه تل أبيب جدّيتها بأنّها لا تستطيع القبول والتسلّيم بهذا الواقع القائم من حولها. (نرى ترجمات هذا الأمر في الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة على الساحة السورية. كما في الانقلاب الجوي على قواعد الاشتباك التي حاولت "إسرائيل" أن تنفذه عبر سلسلة هجمات شنّتها من الأجواء اللبنانية على مواقع متعدّدة في سوريا).

\_



وإن كانت "إسرائيل" تدرك إن نجاح المعركة الحركية، وتوسيع مساحات عملها ومروحة أهدافها؛ بات منوطًا بأمرين حاكمين:

- أن تُعلن الولايات المتحدة، تبنيها الكامل والواضح لكل المبادرات العملانية التي تقوم بها تل أبيب في سوريا على خلفية مواجهة التمركز الإيراني.
- أن تعكف "إسرائيل" على إبرام تفاهمات واضحة وجديدة مع موسكو، تُبقي على
  حرية العمل لديها غير مقيدة في الميدان السوري.

صحيح أنّ "إسرائيل" بدت في هذه المرحلة أكثر حاجة إلى إضفاء قدر من المصداقية والجدية على تحذيراتها، وأكثر حاجة إلى رفع مستوى التهديد والظهور بمظهر المتوثُب، وإلى الارتقاء في الاستهداف الذي تمارسه؛ لإدراكها أنّ اكتفاءها بالتهويل سينعكس سلبًا على قدرة الردع لديها، وسيضعف تأثيرها في أية محادثات مستقبلية لتسوية الأزمة، لاسيما وأنّ "إسرائيل" ترغب في الدخول على خط صياغة الوضع السوري الجديد. لكنها في المقابل؛ بدت إلى الآن حريصة على عدم المغامرة، وعلى أن لا تتجاوز في رسائلها العملانية حدودًا معينة، لإدراكها أنّ السير على حافة المواجهة سيكون محفوفا بخطر تدحرج ما، من شأنه أن يفتح دائرة الاحتمالات، وأن يعرّضها لردود مضادة تحشرها بين خيارات لا تريدها. ولإدراكها أيضا أنّ لمحور المقاومة خطوطا حمراء مقابلة يؤدي تجاوزها إلى الانزلاق نحو مواجهة عسكرية تحرص على تجنبها. ما يعني أنّ جدلية الفعل والامتناع الحاكمة الآن في الوعي الإسرائيلي؛ تفرض على صانع القرار في تل أبيب المزيد من التعقُّل.

# ماذا يعني كل ما تقدم؟

يعني أن الردع الإسرائيلي دخل في ما يشبه حالة الموت السريري، أو حالة الاحتضار، وبات ينتظر من أولياء نعمته لحظة إطلاق رصاصة الرحمة عليه، على أن يصار إلى التأسيس لسياسة أمنية جديدة يؤمل منها أن تكون أكثر فعالية، وأشد تأثيرًا.



الندوة السابعة:

الحرب السورية

### حلقات النقاش الاتجاهات الاستراتيجية الشرق الأوسط 2019





# تحوّلات سورية عام 2019

أنيس نقاش باحث وكاتب متخصص فى الشؤون الإقليمية

لا بد من أجل قراءة استشرافية لاحتمالات التحولات في الصراع الجاري على سوريا، من أن نحدد أولا أهداف القوى التي دخلت في هذا بهذا الصراع منذ بداياته، والبحث في مجرى تطوراته، وقراءة الواقع الحالي للتموضعات السياسية بأهدافها والعسكرية ومهماتها لمعرفة كيفية تطورها والاتجاهات التي يمكن أن تؤول إليها.

مع بداية الحراك في سوريا كان من الواضح أن هناك قوى إقليمية ودولية تعمل من خلال قاعدة القيادة من الخلف. هذه القوى الإقليمية والدولية توافقت على تغيير الاتجاه السياسي للدولة السورية، إن من خلال إسقاط النظام أو تغيير سلوكه أو إسقاط الدولة السورية بكل مقوّماتها، وهذا لا يعني أن كل هذه القوى تسعى لهذا الهدف المشترك دون اختلاف في الأهداف الإضافية أو الجانبية أو التكميلية والخاصة بكل منها.

كان من الواضح أن مجموع هذه القوى قد أخذ ضوءًا أخضر من الولايات المتحدة، التي كانت تسعى لتغيير النظام، أو بالحد الأدنى تغيير سياساته وتحالفاته، وخاصة تحالفه وتموضعه ضمن محور المقاومة، ودوره في دعم القوى المقاومة للمشروع الصهيوني وللحضور الأميركي في المنطقة. في حين أن القوى الإقليمية كانت تسعى، إضافة لهذا الهدف إلى أهداف خاصة بها قد تتطابق مع التوجهات والأهداف الأميركية أو تختلف عنها بنسب مختلفة، وأحيانًا تعارض توجهات الولايات المتحدة الاستراتيجية في المنطقة.

# يمكن تقسيم هذه الأهداف على الشكل التالي:

تُمثّل الموقف السعودي الإماراتي بداية بمحاولة تغيير تحالفات الدولة السورية مع محور المقاومة، وبالذات تحالفه مع إيران وحزب الله، من خلال الإغراءات وتقديم العروض، ظنًا منهما أن هذه العروض التي لم تأت بنتيجة في السابق قد تؤتي أكلها تحت ضغط الحراك الناتج عما شاهدته دول عربية أخرى، تونس ومصر وليبيا، ومن ثم امتدادها إلى سوريا. ولكن كل هذه المحاولات التي قام بها عبد الله بن زايد، بشكل رسمى، ورسائل أخرى نقلت عبر وسطاء، أو خلال لقاءات



بعيدة عن الأضواء لم تصل إلى نتيجة، بل رفضت بشكل كامل وواضح. في قلب هذه الأهداف هناك جوهر واحد وأساسي لها ألا وهو فك تحالف سوريا مع محور المقاومة، إرضاءً لتوجهات أميركية أولًا، وحفاظًا على التوازنات الإقليمية ثانيًا، والتي تعتبرها تلك الدول ضرورية لإقامة توازن مع إيران. وطبيعة الحراك الثوري الناتج عن انتصارات محور المقاومة والتي يمكن أن تؤثر على وجود تلك الدول. وقد تمظهر ذلك مؤخرًا بالظهور العلني للتعاون الإسرائيلي مع هذه الدول الخليجية، والدخول في عملية تطبيع علنية، تمهيدًا لما سمي بصفقة القرن، والواضح إن هذا التطبيع ينبع من قناعة تقول: أن من يقترب من "إسرائيل" يضمن بوليصة تأمين أميركية.

المحاولات القطرية التركية، التي كانت منسقة بشكل واضح وبنفس الاتجاه، فيما بين البلدين، كانت تصب في محاولات إدخال جماعة الإسلام السياسي، الممثلة بالإخوان المسلمين، ضمن أطر الحكم في سوريا، من خلال توزير بعض الوزراء، ومن خلال إدخال بعض التعديلات في الدستور. في جوهر هذه الاستراتيجية عدة أهداف: الهدف الأول يصب في برنامج "الحراك العربي المرقط "الذي انتشر في أكثر من دولة، وهدف إلى تغيير النظم لصالح هذا الإسلام السياسي. وهي حركة منسقة مع الولايات المتحدة تهدف إلى استباق الانفجارات المحتملة في تلك الدول، ولمنع أي تغيير جذري من خلال التخادم مع الإسلام السياسي ضمن خطة "تمكينه من أجل إفشاله ومن ثم استبداله"، من أجل الخروج من وهم إمكانية الحكم بالإسلام، ومن ثم دمقرطة هذا الإسلام وتغيير أهدافه.

الهدف الثاني: كان محاولة مد النفوذ التركي إلى الإقليم، من خلال إعادة صياغة العلاقات الإقليمية حول محورية النفوذ التركي بما عرف بالعثمانية الجديدة. والتحرك التركي هذا، انطلق من تشجيع أميركي بتعميم التجربة التركية لإسلام ديموقراطي وإسلام يعترف بـ "إسرائيل". كما طمح لتنفيذ أجندته من خلال ملء الفراغ المتأتي عن الانسحابات الأميركية، التي أبلغ بها كافة حلفاء الولايات المتحدة في الإقليم، ورغبة الأتراك بأن يتولوا هم أمن المنطقة، وإعادة ترتيب توازناتها بما يخدم مصالحهم.

الاستراتيجية الثالثة كانت تتعلق بالعدو الصهيوني الذي كان يهدف من خلال تدخله في سوريا تقويض مكونات الدولة وإضعافها، بحيث لا تعود قادرة على لعب دورها في محور المقاومة، ولا حتى على الاستمرار في المعاندة في وجه العدو وعدم الاستسلام لإرادته بتوقيع اتفاقية استلام بشروطه هو.

المفاجأة الكبرى التي واجهتها هذه القوى مع كل أهدافها المتقاربة أو الخاصة هي دخول كل من إيران وحزب الله وروسيا في المواجهة مباشرة، ومساعدة الدولة السورية على استعادة سيادتها وفرض سيطرتها على العديد من المدن والجغرافية السورية بشكل عام.



هذا التدخل المفاجئ خلط الأوراق، وأنهى قدرة المجموعات المسلحة، بكافة ألوانها، على الاستمرار في السيطرة على مساحات ومدن ومواجهة قوات الدولة السورية وحلفائها.

تراجع دور هذه المجموعات المسلحة، التي يمكن بوضوح إطلاق صفة الوكيل عليها، لأنها وإن كانت تعمل ضمن الأجندات الثلاث لتلك المحاور التي ذكرناها.

مع تراجع إمكانية إسقاط الدولة السورية، وفقدان ألأمل بتغيير سياساتها، أصبح من الضروري للأصيل أن يدخل على خط الصراع، ليس من منطلق إعادة التوازنات وقلب المعادلات من أجل التشبث بهدف إسقاط الدولة أو تغيير سياساتها، بل بهدف الحد من الخسائر، التي يمكن أن تترتب على القوى الأساسية الفاعلة التي كانت تقف خلف هذا الحراك.

من هنا كانت الاستدارة التركية، والانسحاب القطري من الصراع، فانتقلت تركيا من موقع المهاجم والداعم بشكل علني للمجموعات المسلحة بهدف إسقاط الدولة السورية واستبدالها إلى موقع الشريك في محاولة إيجاد حلول أمنية وسياسية للحرب الدائرة في هذا البلد. وذلك من خلال انخراطها في عملية الأستانة وسوتشي والشراكة مع كل من إيران وروسيا.

الشراكة التركية مع إيران وروسية، تحت عنوان البحث عن حل، هي اعتراف تركي بأن لإيران دورًا في الإقليم. وهو ما كانت ترفضه بقوة في بداية الأحداث، معتبرة أن المنطقة قد حُكمت من قبل الإمبراطورية العثمانية لمدة تزيد عن أربعمائة عام وليس من قبل إيران. وبالتالي لا حق لغيرها بأن تكون له كلمة في تفصيل ورسم سياسة الإقليم.

كما أن تموضع أنقرة إلى جانب روسيا، التي أثبتت حضورها بقوة في الإقليم، هو اعتراف تركي بأن ملء الفراغ الذي سيسببه الانسحاب الأميركي من المنطقة لا يمكن أن يتم بقوة تركية متفردة، بل بقوة دولية، فاجأت الجميع ودخلت على خط الصراع، وعلى الجميع التعامل معها، ألا وهي روسيا.

أما الولايات المتحدة فقد اكتشفت فشل الوكلاء، السعودي والقطري والتركي، بإحداث تغيير في السياسة السورية، رغم المليارات التي صُرفت والأسلحة التي أُرسلت، لإسقاط الدولة السورية.

إلى جانب تدخل إيران وحزب الله وروسيا تحولت عملية إعادة رسم الخارطة السياسية لصالح الولايات المتحدة وحلفائها، وخاصة "إسرائيل"، إلى موازين قوى جديدة جعلت الإقليم يميل بقوة ضد هذه المصالح، خاصة مع التغييرات التي تحصل في العراق، وخروجه شيئًا فشيئًا من النفوذ الأميركي.



واكتشفت "إسرائيل"، أن محاولة ضرب محور المقاومة في حلقته الأهم في سوريا، أدت إلى انتشار قوات محور المقاومة في سوريا وتوطيد التنسيق العسكري والأمني والسياسي بين أطراف هذا المحور، بالإضافة إلى دخول العامل الروسي والدفاعات الجوية التي قلبت موازين القوى بشكل واضح وجلي. وبالتالي عوض أن تخرج "إسرائيل" في موقع جيوسياسي أقوى من خلال الصراع على سوريا خرج محور المقاومة أقوى في شمال فلسطين، وأصبحت البيئة الإقليمية المحيطة بالكيان تهدد وجوده، بحسب تعبيرات أعلنها محللون وسياسيون في الكيان نفسه.

#### تموضع القوى:

أمام تغير موازين القوى، وفشل المعتدين على سوريا في تحقيق أهدافهم من خلال الوكلاء، أي المجموعات المسلحة، اضطرت كل من الولايات المتحدة وتركيا و "إسرائيل" إلى الدخول مباشرة على خط الاشتباك للحد من الخسائر.

دخلت تركيا من خلال سيطرتها على ما يقدر بأربعة آلاف كيلومتر مربع، في الشمال والشمال الغربي لسورية. وإدخال قوات تركية من خلال تفاهمات حصلت عليها مع الشريك الروسي والإيراني في أستانة، وتحت عناوين البحث عن حلول سياسية ومحاولة احتواء للمجموعات المسلحة إما من خلال فصلها عن المتطرفين وإدخالها في العملية السياسية، وإما من خلال القضاء عليها في حال فشل السيناريو الأول. كما وضعت هدفا معلنا هو منع قوات كردية من إنشاء أية كيانية سياسية وعسكرية في الشمال السوري لأنها تهدد تركيا في المستقبل.

ولكن خلف كل هذه الأهداف المعلنة هناك أهداف تحاول تركيا تنفيذها لها علاقة بالنفوذ التركي في الإقليم بشكل عام، وفي سوريا بشكل خاص. من خلال هذا السيناريو تحاول الحد من خسائرها بفشلها في تغيير الدولة السورية وسياساتها وفرض شريك سوري في الحكم يلائم السياسة التركية، والسعي للوصول إلى معادلات تحفظ لها دورًا مهمًا في سياسة الإقليم، وخاصة في المناطق المتاخمة لحدودها. هذا في الحد الأدنى، أما في الحد الأقصى من الطموحات التركية، فهي متعلقة بتاريخ عام 2023، أي تاريخ انتهاء العمل بمعاهدة فرساي، التي رسمت الحدود التركية الحالية، ووضعت شروطًا على الدولة الكمالية الحديثة بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى.

الخطابات والشعارات، وحتى بعض الكتابات التركية على عدة مستويات، تبدأ بالرئيس أوردوغان نفسه وتصل إلى بعض المعلقين في الصحافة الموالية، لم تتردد بالإشارة إلى هذا التاريخ والاستعداد لإعادة فتح ملفات شروط توقيع الاتفاقية، وإعادة النظر بنتائجها.

من هنا فالانتشار التركي في شمال سوريا يمكن أن يُفسّر في كافة هذه الأبعاد التي يجب أن يحسب حسابها.



أما الولايات المتحدة فقد وجدت في الأكراد قوة يمكن أن تختبئ وراءها، وتتحجج بمهمة القضاء على داعش من أجل تموضع قواتها، وبالتالي ظهور الأصيل الأميركي في شرق سوريا مع القوات الكردية. وآخر التصريحات التي صدرت عن وزير الدفاع الأميركي ماتيس وعن منسق النشاطات الأميركية في المنطقة كانت تقول بوضوح: إنها لن تخرج من سوريا قبل خروج القوات الإيرانية والقوات الرديفة للمقاومة منها. أي أن الهدف أصبح واضحًا وهو حماية "إسرائيل".

"إسرائيل" بدورها ظهرت كأصيل في المعارك الدائرة في سوريا، من خلال عدة غارات شنتها تحت عنوان: منع وصول أسلحة وإمكانات لقوى المقاومة في لبنان، ولمنع محور المقاومة من التمركز والتموضع في سوريا. عملية إسقاط طائرة الإليوشن وتزويد سوريا بمنظومات \$300 قلبت هذه المعادلة ووضعت "إسرائيل" في موقف حرج.

كما أن استمرار عملية بناء القوى في سوريا من قبل محور المقاومة، على صعيد القوات المسلحة للجيش الغربي السوري، أو القوى الرديفة، تجعل من التحدي الوجودي بالنسبة لـ "إسرائيل" أمرًا واقعًا وليس في مجال الاحتمالات.

التصريحات التي تخرج من داخل الكيان الصهيوني لمعلقين سياسيين ولضباط في جيش العدو بدأت تتحدث عن احتمال حدوث مواجهة مصيرية في عام 2019. الرائد نداف بن حور، من جيش العدو. ومايكل ايزنشتات، من أميركان أنترست، كتبوا عن هذا الاحتمال بوضوح، كما أن قائد الجبهة الداخلية بدأ يحذر من نتائج هذه الحرب، ويحضر الراي العام في الكيان لمخاطرها ولضرورة الاستعداد لها.

الولايات المتحدة بدورها لا تخفي أن الجزء المهم من أهداف فرض العقوبات على إيران هو فرض تغيير سياستها تجاه دولة الكيان ودورها في دعم حركات المقاومة في لبنان وفلسطين.

الدول الخليجية، خاصة السعودية والإمارات والبحرين وبنسبة مستترة وأقل وضوحًا، قطر وعمان، يسارعوا في عمليات التطبيع مع العدو، تحسبًا لعواقب هذا الاحتمال، وسعيًا لمحاصرة القضية الفلسطينية، ظنًا منهم أنهم بالتطبيع يسحبون ذريعة الصراع مع العدو ويهمشون محور المقاومة.

#### احتمالات وتحولات متوقعة:

إن احتمال أن تتراجع تركيا عن طموحاتها في الإقليم بعيدة جدًا. كما أن احتمال الصدام العسكري بين القوات السورية منفردة، أو السورية والرديفة مع القوات التركية بعيدة أيضًا، لأنها تقوّض كل ما بني في الأستانة وسوتشي، والذي كان الهدف الأساسي منه سحب تركيا باتجاه الحل عوض الاشتباك، وأخذها بعيدًا عن الولايات المتحدة، فضلًا عن تكريس الدور الإيراني والروسي بشراكة تركية.



لذلك فإننا نرى أن الحل مع تركيا يجب أن يخرج من إطار سوتشي والأستانة لأنه لن يؤدي الغرض الاستراتيجي بالتحول ولقد أستنفذ مهماته. والحل يمكن أن يكون من خلال إطار إقليمي يستحدث بين إيران والعراق وسوريا وتركيا للبحث في أوضاع الإقليم بشكل كلي. يمكن أن تفرض على تركيا فيه عملية التراجع عن دعم المجموعات المسلحة، بعد أن تطمئن على مصالحها ودورها الإقليمي، الذي يجب أن يكون ضمن إطار إقليمي يرضي الجميع ويشارك فيه الجميع من دول الإقليم. ونعني بهم إيران والعراق وسوريا وتركيا، وحتى لبنان والأردن، ويكون ضمن تصور لأمن إقليمي تنموي وأمني وسياسي للمستقبل.

في هذا التوجه تذوب المخاطر الكردية في كل من العراق وسوريا وتركيا وحتى إيران. وتستوعب القضية الكردية ضمن إطار التحالفات الإقليمية الكبرى عبر السلم الإقليمي، عوض أن تكون أداة للتوتير الإقليمي. ويمكن من خلال هذا السيناريو الوصول إلى انسحابات منسقة مع الدولة السورية.

"إسرائيل" قد لا تقف مكتوفة الأيدي أمام تعاظم قدرات المقاومة. في غزة ولبنان وسوريا وتعاظم الدور الإيراني في الإقليم. ولو أن موازين القوى قد لا تسمح لها بمغامرة كبيرة تؤدي إلى حرب تخشاها، وبالتالي ستستمر بالدفع نحو مزيد من التطبيع، والإستعانة بعمليات موضعية، وبأدوار لشركائها الإقليميين بهدف محاصرة قوى المقاومة.

في حين أن محور المقاومة، لو وجد أن استعداداته قد اكتملت، قد يأخذ أي اعتداء من قبل العدو ذريعة للدخول بمواجهة تكون حاسمة لمصلحته.

الولايات المتحدة وقواتها في الشرق السوري ستجد نفسها في عام 2019 في موقع حرج للغاية. لأن الضغوط التركية لإيجاد حل للانتشار الكردي المسلح والسياسي ستتعاظم. كما أن التحولات في العراق، التي لا تسير كما تشتهي الولايات المتحدة، ستحاصرها من الشرق بمزيد من الفعالية والنشاط وتهدد وجود قواتها، كما ستظهر قوات محور المقاومة في هذا البلد كقوة قادرة على خوض معركة مع الكيان الصهيوني ومع القوات الأميركية في المنطقة.

التحولات الأساسية في سوريا عام 2019 ستكون على مستوى منع القوات الأصيلة من تحقيق أهدافها، استكمال عملية نقل تركيا من موقع المعتدي إلى موقع الشريك في إيجاد الحل، وخاصة إذا نجح محور المقاومة في إيجاد الإطار الذي يمكنه من إدخال فيه تركيا في تسوية إقليمية، من خلال التفاهم الإقليمي، في حين أنها تسعى اليوم للوصول إلى أهدافها من خلال المناورة الإقليمية المتفردة.

تحقيق هذا الهدف سيساعد سوريا على الخروج من محنتها بأسرع وقت، ويساعد محور المقاومة على حسم معركته مع العدو الصهيوني بأفضل الشروط.



# حالات الحروب في سوريا: أية احتمالات

مصطفى الحاج علي كاتب متخصص فى الشؤون الإقليمية

#### مقدمة:

لعل السؤال الأكثر إلحاحًا في ما يتعلق بالحرب الدائرة في سورية والأزمة الناتجة عنها هو الآتى:

هل سنشهد في العام 2019 بداية الانطلاق الفعلي لقطار التسوية، وهل سنشهد بالتالي رؤية النور في نهايتها، أم أن الأمور ستبقى تراوح مكانها ضمن الاستاتيكو الحالي لإنضاج المزيد من الظروف الملائمة، والشروط الضرورية للحل؟

من نافل القول إن أي حرب، بمعزل عن طبيعتها ودوافعها وأهدافها، تضع أوزارها، وتأخذ مسلك الحل عندما:

أ – ينتصر أحد أطرافها على نحو حاسم على الطرف الآخر، ونكون عندها إزاء معادلة رابح – خاسر، الأمر الذي لا يبقي للطرف المنهزم سوى إشهار الاستسلام، والإقرار بالهزيمة، والخضوع لشروط المنتصر.

ب – تحافظ الأطراف المتصارعة على توازن قوى ثابت، مصحوب باقتناع متبادل بأن لا سبيل لطرف أن يكسر هذا التوازن، أو يحقق الفوز لمصلحته، وبالتالي فإن الاستمرار في القتال لن يعدو أن يكون أكثر من مضيعة للوقت، ودوران في حلقة عبثية مدمرة للجميع، لا سبيل للخروج منها إلا من خلال الجلوس إلى طاولة التفاوض.

ج – تميل موازين القوة لطرف أو أطراف على حساب الطرف أو الأطراف المقابلة، مصحوبة باقتناع بان لا سبيل إلى تعديل موازين القوة أكثر من ذلك، ما يدفع الطرفان للجلوس إلى طاولة التفاوض: الأول لتكريس فائض القوة لمصلحته، والثانى لتحقيق الحد الأدنى من المكاسب واحتواء الخسائر المحتملة.

د - تفقد الحرب وظيفتها المطلوبة، إما لدخولها في حالة من العبث المطلق،
 وإما لضرورة الانتقال إلى أولويات أخرى تقتضى إنهائها، أو لكلا الأمرين معًا.



ليست هذه الشروط حدية، فقد تتداخل وتتقاطع أحيانًا كثيرة بحسب طبيعة الحرب أو الأزمة وموقعها ودورها على خريطة الصراع لا سيما بأبعادها الجيو-سياسية.

هذا أولًا، وأما ثانيًا، فمن نافل القول أيضًا أنه كلما تعددت وتنوعت الأطراف المشاركة في الحرب، وكلما تباينت وتناقضت مصالحها، وكلما ارتفعت القيمة الجيو-سياسية والاقتصادية لساحة الحرب، ازدادت شراسة وتعقيدًا، واحتاج الخروج منها إلى جهود ضخمة ومكلفة، وإلى مسارات ومقاربات متنوعة، وإلى تسويات جزئية متحركة ومتدرجة على طريقة حلحلة العقد عقدة عقدة، وصولًا إلى إنتاج التسوية الشاملة التي ستكون في النهاية انعكاسًا وحصيلة عامة لتوازنات القوى المتنوعة، وحصيلة أيضًا للتوفيقات الممكنة بين المصالح والأهداف المتنوعة والمتضاربة.

## سوريا: أي صراع؟

# أي من هذه الشروط ومن هذه المواصفات ينطبق على الحرب الدائرة في سورية؟

لقد تشكل محور الحرب على سورية من تحالف عريض دولي وإقليمي ومحلي: دوليًا شكلت الولايات المتحدة نقطة المركز من تحالف دولي شمل على نحو رئيسي فرنسا وبريطانيا:

إقليميًا: شكلت تركيا والكيان الصهيوني والنظامان السعودي والقطري (على ما بينهما من تفاوت وتناوب في الأدوار) محور الحرب الإقليمي على سوريا.

محليًا: شكلت المعارضة الإسلامية بكتلتها الإخوانية والتكفيرية، والكتلة الكردية إضافة إلى الفارين من الجيش السوري، الأدوات المركزية المحلية للحرب.

وهناك الأدوات التي جرى استقدامها من أطراف المعمورة، والتي تشكلت على نحو رئيسي من المنظمات الإرهابية التكفيرية وأبرزها تنظيمي "داعش" والقاعدة وباقي مسمياتهما.

وفي هذا السياق، بدأنا نشهد تطورًا في عمل هذه المنظمات العابرة للحدود، حيث تؤدي دورها أو أدوارها الوظيفية وفق متطلبات المستقدمين لها.

أما المحور المقابل فلقد تشكل دوليًا من روسيا على نحو رئيسي، والصين بدرجة أقل، حيث اكتفت بلعب دور دبلوماسي واقتصادي.

إقليميًا، شكلت إيران الدولة المركزية في دعم الدولة السورية في مواجهة محور الحرب. محليًا، مثلت الدولة السورية ومعها الجيش السوري الوطني الخط الأول للمواجهة والدفاع في مواجهة محور الحرب.

كما شكلت منظمات من خارج سورية أيضًا قوة إسناد أساسية وقفت إلى جانب الدولة السورية يأتي في طليعتها حزب الله إضافة إلى منظمات عراقية وأفغانية.



يكشف حجم وعدد الفاعلين الدوليين والإقليميين والمحليين المنخرطين في الصراع الدائر في سورية وعليها عن طابع الصراع، وأهدافه وتعقيداته، وهو صراع يتجاوز بكثير أبعاده المحلية على وجاهتها إلى أبعاد جيوسياسية واستراتيجية وجيواقتصادية بالغة الأهمية.

إن تنوّع الفاعلين وتنوّع أهدافهم الخاصة ولّد إشكالية خاصة حول طبيعة الحرب الدائرة في سوريا، ما أنتج صراعًا نظريًا حول تحديدها وتقديم التعريف الملائم لها، كجزء لا يتجزأ من مجمل الصراع الدائر: فهل هي حرب أهلية لها وجوه وأبعاد طائفية؟ أم هي حرب إصلاح وتغيير للنظام؟ أم هي حرب للإطاحة بموقع ودور سورية الحالي لمصلحة موقع ودور مختلف تمامًا؟ أم هي مزيج مركب من كل هذه العوامل، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي نسب مساهمة كل عامل من هذه العوامل في توليد الحرب، وفي إعطائها القوة والزخم والمبررات والدوافع المطلوبة؟

#### المعادلة التي تحكم سورية اليوم:

لا نريد أن نقلل من الأبعاد الداخلية للحرب، لكننا نميل إلى أنها لم تكن أكثر من مجرد توفير عوامل الاستثمار والتحفيز لأهداف تتجاوزها بكثير خصوصًا عند الفاعلين الإقليميين والدوليين.

لقد كان رهان محور الحرب أنها لن تدوم طويلًا، وأن إسقاط الدولة السورية وتحطيم جيشها ونزع شرعيتها سيكون أسهل من قلع ضرس على حد تعبير أمير قطر الأب آنذاك، ما يعني أن هذا المحور خاض الحرب تحت عنوان رابح-خاسر، ليؤسس انتقالًا مفصليًا في موقع ودور سوريا الجيو-سياسي والاستراتيجي في ما يعني المواجهة مع محور المقاومة من جهة، وفي ما يعني المواجهة أو الصراع الجيو-سياسي والجيو-استراتيجي الأشمل مع كل من روسيا والصين من جهة أخرى.

ودون الخوض في التفاصيل الكثيرة المعروفة، فإن هذه المعادلة سقطت لمصلحة معادلة مختلفة تمامًا بدأ التأسيس لها مع معركة القُصَير وصولًا إلى انخراط روسيا في الحرب وتحرير مدينة حلب التي شكلت تحولًا استراتيجيًا في مسارها، ليعقبها تحرير دير الزور وأجزاء من الرقة، وصولًا إلى الجنوب السوري حتى الحدود مع الكيان الصهيوني-والأردن- والعراق.

المعادلة الحالية تميل إلى حد كبير لمصلحة محور المقاومة زائدًا روسيا، ما يحول دون انقلابها إلى معادلة رابح-خاسر عقدتان كبيرتان: الأولى الوجود الأميركي في شرق سورية وتحديدًا في الرقة عبر قواعد متعددة أبرزها قاعدة التنف في المثلث السوري-العراقي- الأردني. هذا الوجود يوفر مظلة حماية لما تبقى في فلول داعش خصوصًا المنتشرة في الحدود السورية-العراقية، كما ينسج تحالفًا وثيقًا مع المكون الكردي وبعض العشائر العربية.



# الدور الأهداف والوسائل:

ولخدمة أهدافه ولفرض حضوره في المعادلة السورية، لم يتورع الطرف الأميركي وحلفاؤه عن توجيه ضربات حيوية للنظام بدعوى استخدامه للسلاح الكيميائي، ضربات لا تصل إلى حد إصابته في مقتل.

## لقد توسلت الولايات المتحدة لتدعيم دوره في سورية بالآتي:

أ - وجود مباشر من خلال عدد من القواعد العسكرية أبرزها قاعدة التنف على المثلث الحدودي السوري-العراقي-الأردني.

ب - إنشاء تحالف مع المكون الكردي لاعتبارات ميدانية وأخرى سياسية تتمثل باستخدام طموحه الانفصالي في سياق مقاربته التفكيكية لسورية ولو بحدها الفيدرالي.

ج - إنشاء تحالف مع بعض العشائر العربية السنية ذات الامتدادات
 السعودية والعمل على إيجاد ترتيبات ميدانية تؤسس لما يشبه الإدارة
 الذاتية.

د - الاستفادة من مجموعات هي أقرب للعصابات (كجماعة أبو عبدو) في منطقة التنف، والعمل على دعمها عسكريًا لتوظيفها في خدمة أجندته الخاصة.

ع. توفير الحماية لما تبقى من فلول داعش في مناطق سيطرته من خلال
 منع الجيش السوري وحلفائه من التعرض لها فى هذه المناطق.

## سورية والدور الإسرائيلي:

في سياق الدور والمخطط الأميركي لا بد من الوقوف عند الدور الإسرائيلي في الأزمة السورية، وهو دور يقوم على تبادل الخدمات وتكاملها، فمن جهة فإن النفوذ الأميركي في سوريا يُنظر إليه إسرائيليًا كجزء من منظومة الردع الإسرائيلية، ومن جهة أخرى ينظر إليه كورقة أساسية لمقايضة وجود إيران وحلفائها في سورية.

وأما الانخراط الإسرائيلي في الحرب الدائرة في سوريا فيندرج في سياق تدعيم ما تقدم، وتوفير الظروف الملائمة لتحقيق الأهداف المطلوبة.

ولقد اتخذ التدخل الإسرائيلي في الحرب الدائرة على سورية صورتين أساسيتين: الأولى، تمثلت بالسعي الجاد لإنشاء شريط حدودي متاخم للجولان المحتل يحاكي شريط سعد حداد وأنطوان لحد في جنوب لبنان المحتل آنذاك واقعًا ووظيفة. والثانية، تمثلت بتوجيه ضربات جوية لبعض مصانع الذخيرة (الصواريخ تحديدًا)، أو لبعض مخازن الأسلحة الصاروخية المتطورة التابعة لإيران أو حزب الله، وذلك من ضمن تفاهم دقيق مع روسيا



سقفه الرئيسي أن لا يتم تعريض جنودها أو مناطق انتشارها للخطر، وأن لا تدفع الضربات إلى تطورات من شأنها أن تؤثر على المسار الاستراتيجي للحرب وما أنجز منها.

#### سوريا والدور التركي:

أما العقبة الثانية فتتمثل بالوجود والدور التركي في شمال سورية وتحديدًا في منطقة إدلب التي تحولت إلى ملجأ كبير لمجمل قوى التطرف والإرهاب التكفيري وعلى رأسها هيئة تحرير الشام التي تدور في فلك تنظيم القاعدة، إضافة إلى مجموعات وفصائل المعارضة المسلحة.

إن وقوع هذه المنطقة تحت الهيمنة التركية المباشرة بحكم الدور والمصالح، وبحكم الواقع الجغرافي، يحمّل أنقرة مسؤولية مباشرة عن كل ما يجري فيها، وعما يمكن أن تؤول إليه الأمور فيها.

كما أن دور تركيا في منطقة إدلب ليس مطلقًا، وإنما مقيد بتفاهمات والتزامات واضحة مع روسيا وإيران، حيث أخذت أنقرة على عاتقها مسؤولية الفصل بين المنظمات الإرهابية، وأطراف المعارضة السورية المعتدلة التي جرى إشراكها في مفاوضات أستانة المتلاحقة.

والأهم أن تفاهمات أستانة والالتزامات التركية جرى التوافق عليها تحت التزام كبير بسورية كدولة موحدة.

#### الأكراد والواقع المعقد:

إن وجود الأكراد في شمال سورية، والنظرة التركية إليهم كتهديد وجودي، أنتج تضاربًا في المصالح بين الولايات المتحدة التي لها وجود أيضًا في منبج. هذا التهديد دفع أنقرة مؤخرًا إلى التهديد بالقيام بعمل عسكري واسع بذريعة تأمين حدودها مع الشمال وشمال شرق سورية من الأكراد، بمعزل عن الحصول على موافقة أميركية من عدمها، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة لنشر أبراج مراقبة على الحدود السورية-التركية، وإلى السعي لطمأنة أنقرة من خلال القيام بدور وسيط بين أنقرة والأكراد تمحور حول النقاط الرئيسية

- أ الضغط على حزب العمال الكردستاني لإيقاف عملياته داخل تركيا، وهذا ما حدث بشهادة أنقرة.
- ب الوجود الكردي في بعض البلدات العربية السورية الأساسية كتل رفعت حيث طالبت أنقرة بانسحاب الأكراد منها.
- ج مطالبة أنقرة بترحيل 50 شخصية كردية من مناطق الأكراد إلى خارج سورية، وهذا ما رفضه الأكراد.



في سياق الكلام عن المعطى الكردي لا بد من الإشارة إلى الحوارات بين الأكراد ودمشق، والتي لم تصل إلى نتائج حاسمة، هذه المفاوضات التي جرت وتجري بقوة دفع روسية وإيرانية لسحب الورقة الكردية من اليد الأميركية.

#### المسارات السياسية: النتائج والعقد:

لقد واكبت هذه المسارات الميدانية مسارات سياسية أبرزها مسارا سوتشي وأستانة، والتي نجحت مؤخرًا في الاتفاق على اللجنة الدستورية التي تعتبر أهم مؤشر سياسي في هذا السياق، وبنسب تعطي تحالف روسيا-إيران-الدولة السورية ما يقرب 52٪ من مجموع أعضاء اللجان، و48٪ للطرف الآخر.

إلا أن هذا الإنجاز السياسي اصطدم بالعقبة الأممية، بل قل بالعقبة الأميركية تحديدًا، ما حال دون تحويلها من اتفاق إقليمي إلى اتفاق دولي.

#### خلاصات في الطريق:

إن إمعان النظر في مسار تطور الحرب في سورية يقودنا إلى الخلاصات الآتية:

أولًا: لقد أدت التطورات الميدانية إلى تعطيل العامل القطري والسعودي والإماراتي في الحرب على سوريا، باستثناء دور بسيط يتصل ببعض العشائر العربية المتواجدة في مناطق الهيمنة الأميركية، وتلك المتضمنة في الدور التركي عنيت خصوصًا الدور القطري. وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى سقوط الرهان السعودي على دعم قيام كردي انفصالي في العراق يجد تردداته في سورية في مواجهة تركيا وإيران.

وبملاحظة الواقع المزري الذي يتخبط فيه نظام آل سعود داخليًا وخارجيًا، والذي يجد تعبيراته في: إخفاق عدوانه الوحشي على اليمن، إخفاقه في العراق، وإخفاقه في إيجاد توقيع فلسطيني على صفقة القرن، وإخفاقه في لبنان. إضافة إلى واقع صورة النظام السعودي المهلهلة دوليًا وإقليميًا. وواقع سقوط هيبته، فإن تآكلًا كبيرًا أصاب نظام آل سعود في الموقع والدور والمكانة، وهو تآكل مفتوح على أسئلة كبيرة مطروحة اليوم في المحافل الدولية حول المصير الذي ينتظر هذا النظام. والأمثلة والشواهد هنا كثيرة: الصراع مع قطر، قضية الخاشقجي بكل تداعياتها الدولية والإقليمية. الذهاب إلى مفاوضات الضرورة لإيقاف حرب اليمن، على رغم ما فيها من إقرار بموقع ودور حركة أنصار الله في المعادلة الجديدة لليمن، وبالتالي إقرار غير مباشر بمواقع نفوذ لإيران، وهو إقرار بعكس موازين القوة الإجمالية في المنطقة، والتي من شأنها أن تعزز مواقع القوة لحلف المقاومة فيها، وفي مواجهة أعدائه وخصومه.

ثانيًا: ظهور محدودية القدرة الإسرائيلية على إدامة إعانتها وتخديمها للتدخلات العدوانية في سورية، وعلى تأثيرها على مسار الحرب، بفعل النقلة التي قامت بها موسكو لجهة



تزويدها لدمشق بمنظومة الصواريخ المتطورة S.S.300 على أثر إسقاط الطائرة الروسية الذي جاء في معمعة التصدي لإحدى الغارات الإسرائيلية على أهداف قريبة من مناطق الانتشار الروسية وتحديدًا بالقرب من قاعدة حميميم الجوية، وتبلور القدرة السورية على التصدي للغارات الإسرائيلية، وكذلك ظهور استعداد إيران وحلفائها للتعامل بالمثل مع أي ضربات إسرائيلية تتجاوز سقوف معينة. وإذا كان من أمر هو في متناول اليد الإسرائيلية فإنه يتمثل بمواصلة بعض الضربات لأهداف عسكرية تخص إيران وحزب الله لإبقاء وجودهما في سوريا ودورهما فيها على جدول الأعمال الخاص بأي تسوية للأزمة السورية.

ولقد سبق ذلك اضطرار الكيان الصهيوني للقبول بعودة قوات الإندوف إلى مناطق فك الاشتباك في الجولان المحتل، والذي عكس أمران: الأول، إقرار إسرائيلي ضمني بعدم جدوى الرهان على شريط أمني يحاكي تجربة حداد ولحد في جنوب لبنان، لأنه سيشكل المبرر الموضوعي لقيام حركة مقاومة لتحريره تعمل لمصلحة إيران وحزب الله. والثاني، إن مقتضيات الحرب التي كانت تدور في تلك المنطقة لن تقف دون تحريرها بالكامل والعودة بها إلى ما كانت عليه عشية الحرب في سورية.

ثالثًا: لقد بدا واضحًا أن الضربات الجوية التي كانت تقوم بها الولايات المتحدة أو أطراف التحالف الدولي معها كانت محكومة بسقف عدم الاصطدام المباشر مع روسيا أو إيران، حيث نجد ما يشبه الإجماع المطلق أميركيًا على عدم الدخول في حرب مباشرة معهما. لقد ترجم هذا السقف في اختيار أهداف متواضعة ومنسقة مسبقًا في الغالب، وبالتالي لم يكن ليعوّل عليها بإحداث تعديل جوهري في مسار الحرب وموازين القوى الخاصة بها، ما يعني حصر أهدافها بتوجيه رسائل محددة فحواها القول: نحن موجودون، وأن هناك حدودًا لحركة تطور مسار الحرب يجب أن لا يتم تجاوزها.

رابعًا: تآكل الأدوات المحلية وغيرها التي كان يستخدمها الأميركي في الحرب، أو نفاد طاقتها وحدود استخدامها، في ظل قرار أميركي بعدم الانخراط الميداني المباشر في الحرب إلى الحد الأقصى.

لقد تراجع دور "داعش" استراتيجيًا، والتعويل عليها لقلب مسار الأمور لم يعد ممكنًا كما كان في السابق، وجل ما يمكن فعله هنا هو الاحتفاظ بها كأحد الذرائع للبقاء في سوريا، ولاستخدامها تكتيكيًا في حرب عصابات بين الحين والآخر.

أما الأكراد فإن حجمهم لا يسمح لهم بلعب دور أكبر من الذي لعبوه. وقد جرى استنفاد قدراتهم في الحرب مع "داعش"، في الوقت الذي يواجهون فيه توترًا كامنًا في العلاقة مع المكون العربي الذي يتقاسم معهم الجغرافيا نفسها، كما أنهم يعيشون تهديدًا مستمرًا وضاغطًا من قبل تركيا، الأمر الذي يبقيهم في حالة من الاستنفار الدائم والمجهد في مواجهة أنقرة.



ثم إن عدم استواء العلاقة مع دمشق يضعهم أيضًا أمام تهديد كامن إذا ما انفجر الخلاف في لحظة ما بين الاثنين.

وأما المكوّن العربي العشائري فلم يتمكن الأميركي من النهوض به إلى درجة إمكان التعويل عليه ميدانيًا.

خامسًا: سقوط الرهان الأميركي على إمكان استخدام تركيا كعامل أساسي في إحداث تحول في مسار الحرب وموازينها، حيث عمدت أنقرة إلى توزيع علاقاتها بين روسيا وإيران من جهة، والمحور الأميركي من جهة أخرى، مدفوعة بخلافاتها مع الولايات المتحدة عمومًا والغرب خصوصًا، ومدفوعة بحسابات مصالحها العميقة مع روسيا وإيران، والحرص على الاحتفاظ بدور لها في الحل المنشود في سوريا، وهو حل لا يستقيم خارج التفاهم مع روسيا وإيران.

سادسًا: تضعضع الرهان الأميركي على ثنائية سعودية-إسرائيلية مقتدرة ماليًا وعسكريًا في الضرب بقسوة في سورية واليمن، وقادرة على إطلاق مسار سياسي وتطبيعي نوعي عنوانه إنهاء القضية الفلسطينية عبر ما سمي بصفقة القرن، مسار يحاصر إيران وقوى المقاومة، ويضغط عليهم بقوة العقوبات الأميركية المفروضة.

وفي السياق عينه بذلت واشنطن ومعها الكيان الصهيوني كل ما في وسعهما لجعل إيران مشكلة لروسيا في سوريا، ولزرع التناقض في ما بينهما، وصولًا إلى إنتاج معادلة قوامها: استقرار سوريا وإنجاز التسوية فيها هو رهن صفقة مع روسيا توافق فيها على إخراج إيران وحلفائها من سورية.

إلا أن مجمل الرهانات الأميركية هنا لم تؤت ثمارها للتضعضع الذي أصاب كل مكوناتها. سابعًا: قرار الرئيس الأميركي ترامب بالانسحاب من سورية خلال ثلاثة أشهر، أو بخطوات بطيئة ومنسقة كما أعلن لاحقًا، فهو وإن كان يعبّر في توقيته المباشر عن حسابات انتخابية وشخصية لترامب، إلا أنه يجب أن لا يعمينا عن الصورة الأشمل التي تقف وراء قرار بهذا الحجم، قرار ليس في مقدور أي رئيس أميركي، عمليًا واقعيًا، أن يتخذه بمفرده، وخارج حسابات أميركا الكبرى.

## وفي هذا السياق، لا بد من ملاحظة الآتي:

أُولًا: إن القرار ليس مفاجئًا فقد سبق لترامب أن اتخذه ثم عاد عنه بفعل ضغوط إسرائيلية وسعودية، وضغوط صادرة عن البنتاغون والمؤسسة العسكرية، والعودة عن هذا القرار لم تعن إلغاء له بل تأجيل لتنفيذه.

ثانيًا: إن النقاش الأميركي حول جدوى البقاء العسكري في سورية ليس وليد اليوم، ولا تحكمه حسابات مرتبطة بسورية وحدها، بل إن مبدأ الانسحاب من البر الآسيوي برمّته مطروح في دوائر صنع القرار الأميركي منذ أكثر من عشرة أعوام، وتحديدًا بعيد صدور



قرار بايكر-هاملنون عام 2006، وقرار الرئيس أوباما عام 2010 الانسحاب من العراق عام 2011، وتحديد موعد للانسحاب من أفغانستان في عام 2013 الذي جرى تمديده مرتين لعام 2016، ثم لنهاية عام 2018، وذلك ربطًا بمقتضيات الحرب على سورية والرهانات الجديدة للفوز بها أو كذلك ربطًا بالحسابات الجيوسياسية والاقتصادية العميقة المتصلة بمواجهة مشروع الطريق والحزام الصيني.

ثالثًا: الإجماع الأميركي الذي يكاد يكون مطلقًا على رفض الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مباشرة مع روسيا وإيران.

رابعًا: سقوط مجمل الرهانات والبدائل الأميركية كما أشرنا آنفًا.

خامسًا: كل ما تقدم لم يبق للأميركي إلا أحد خيارين: إبقاء القوات الأميركية في ظل حالة من العجز وعدم القدرة على الفعل، واحتمال تحولها إلى كيس للملاكمة، أو الانسحاب والاحتماء وراء جدار العقوبات وربط الانخراط في التسويات التي تزيلها بشروط تلبي المصالح الأميركية.

وفي الحالة السورية، لم يعد الوجود الأميركي قادرًا على خدمة الأهداف التي ربط انسحابه بها، بل إن تحالفه مع الأكراد ودعمه الضمني لمشروعهم الانفصالي أثار أزمة عميقة مع تركيا الحليف الأطلسي لواشنطن. إن قرار الانسحاب من سورية يكاد يشبه في مضمونه قرار الشروع في إيجاد تسوية فعلية للحرب اليمنية تسلّم بمكاسب إيرانية عبر أنصار الله.

لا يعني قرار الانسحاب الأميركي فك الارتباط نهائيًا بالأزمة السورية والتسوية فيها، فهناك أوراق كثيرة يمكن أن تستخدمها واشنطن على طاولة التسويات: ورقة إعادة الأعمار - ورقة عودة اللاجئين - ورقة تسهيل الحل السياسي. هنا علينا أن نتوقع مفاوضات قاسية وصعبة على شروط التسويات ورفع العقوبات، تمهيدًا للانتقال في مرحلة ما بعد التسويات للقتال في داخل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ستنتجها هذه التسويات.

سادسًا: لقد اعتبر كثيرون أن تنفيذ ترامب لقراره بالانسحاب من سورية سيشكل دعوة مجانية للأتراك لملء الفراغ الأميركي، خصوصًا مع قول ترامب لأردوغان: هذه سورية باتت لك. إلا أن هذا الاستنتاج يبدو متسرعًا لاعتبارات كثيرة أبرزها أن تركيا ليست مطلقة اليد في سوريا، وهي تدرك أن كلًا من إيران وروسيا فضلًا عن دمشق لن تقف مكتوفة الأيدي، كما أن تركيا مقيدة بتفاهمات والتزامات مع إيران وروسيا، يقبع خلفها شبكة كبيرة من المصالح السياسية والاقتصادية الواسعة والعميقة. الأمر الذي يدفعنا إلى التقدير أن ملء فراغ الانسحاب الأميركي سيخضع لعملية توافق ضرورية بين أطراف أستانة الثلاثة تحدد نسبيًا حدود ومساحة الحركة لهذه الأطراف.

وفي هذا السياق، سيكون للمكان الذي سيتموضع فيه المكون الكردي دور المؤشر الحاسم على اتجاهات الأمور، فإذا ما اختار العودة إلى خيار التفاهم مع الدولة السورية فسيكون



ذلك بمثابة سد كبير في مواجهة الطموحات التركية، خصوصًا أنه لن يكون خارج ضمانات أساسية إيرانية وروسية وسورية تقدم لأنقرة، وأما إذا أصر هذا المكون على ربط مصيره بالغرب (فرنسا أو بريطانيا)، فسيجد نفسه بين المطرقة التركية والسندان السوري الأمر الذي سيجعله عرضة لخسارة كل شيء، في محاكاة استرجاعية لتجربة البرزاني الانفصالية في العراق.

سابعًا: إن التفكك الذي أخذ يصيب الموقف العربي الرسمي السلبي من الدولة السورية هو مؤشر كبير ومكمل على الاتجاهات التي أخذت تسلكها الأزمة السورية، وذلك بدءًا من زيارة الرئيس السوداني إلى زيارات مرتقبة للرئيس العراقي وأمير قطر، مرورًا بالحديث العلني في تونس والجزائر عن تحضير لدعوة الرئيس السوري إلى القمة العربية الدورية التي ستعقد قبل المئة يوم المقررة لإنجاز الانسحاب الأميركي، وصولًا إلى تهيئة دولة الإمارات لفتح سفارتها في دمشق، وزيارة المملوك الأخيرة إلى القاهرة. هذا التفكك في الموقف العربي يمكن إدراجه.

#### في السياق التالية:

أ - وجود اقتناع عربي رسمي بأن الحرب في سورية انتهت فعليًا لمصلحة الدولة السورية.

ب - أن الاحتضان العربي الرسمي للدولة السورية بات ضرورة لموازنة الأدوار الإقليمية تحديدًا لا سيما الدورين الإيراني والتركي: الأول، لاعتبارات تتصل بمواجهة الدور والنفوذ الإيراني كقاعدة مركزية لمحور المقاومة. والثاني، لاعتبارات تتصل بالمواجهة مع الأخوان المسلمين.

#### خلاصة نهائية:

خلاصة القول إننا أمام تحولات عميقة في وقائع ومعطيات ومسارات الحرب السورية، من شأن هذا العام 2019 أن يضع تسويتها على مفترق طرق كبير، بالنظر إلى التطورات التي ستسلكها الأوضاع في مناطق شرق وغرب الفرات، وبالنظر إلى الطبيعة الشاقة التي ستخضع لها المفاوضات. لقد دخلت الأزمة السورية في مسار استراتيجي للحل، إلا أننا لا نتوقع نهايات سريعة له في ظل العقد التي ما زالت تعترض طريقه، وإن كنا سنشهد محاولات ميدانية، وقوة دفع أكبر للمسارات السياسية، بالتزامن مع العديد من مسارات التسويات التي تُفتح في المنطقة.



# الندوة الثامنة:

المقاربة الأوروبية تجاه المنطقة

### حلقات النقاش الاتجاهات الاستراتيجية الشرق الأوسط 2019





# بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة خلافات سياسية وتجارية وتوافقات استراتيجية

**وليد شرارة** كاتب وباحث متخصص فى السياسة الدولية

انتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة، ومواقفه الاستفزازية المتكررة حيال شركائه الأوروبيين وتلويحه المستمر باحتمال تخلى الولايات المتحدة عن التزاماتها "الدفاعية" تجاههم في إطار حلف الناتو، جميعها عوامل عززت القناعة بأن هؤلاء الحلفاء باتوا مضطرين، بالإكراه، على محاولة بلورة سياسة خارجية ودفاعية أوروبية مشتركة ومستقلة. وقد اعتبر البعض أن تصريحات المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في أيار/مايو 2017 عن ضرورة اعتماد أوروبا على نفسها في ميدان السياسة الدفاعية وكلام الرئيس الفرنسى إيمانويل ماكرون مؤخرًا عن الحاجة إلى تشكيل جيش أوروبي لحماية بلدان الاتحاد من "روسيا والصين وحتى الولايات المتحدة"، الذي أثنت عليه ميركل هي مؤشرات حاسمة عن وجود إرادة سياسية لدى الثنائي الفرنسي-الألماني، النواة الأصلية للمشروع الأوروبي، على ولوج درب الاستقلال عن واشنطن. علمًا بأن الخلافات الأميركية-الأوروبية عميقة وهي مرتبطة بسعي إدارة ترامب لتفكيك "النظام الدولى الليبرالى"، عبر إضعاف مؤسساته التعددية كالأمم المتحدة، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي استند إليها، وسياسة واشنطن تجاه عدد من الملفات الحيوية كالأزمة البيئية والاتفاق النووى مع إيران وانسحابها من معاهدة الصواريخ المتوسطة المدى والعودة إلى نمط من الحماية الاقتصادية والتجارية، ومعارضة الثنائي الأوروبي لمجمل هذه المساعي والسياسات. لكن هذه الخلافات لن تفضى إلى إعادة النظر بالتوافقات الاستراتيجية بين الثنائي المذكور، وتحديدًا الطرف الفرنسى، المعنى بالأبعاد العسكرية والاستراتيجية أكثر من الطرف الألماني الذي يعطى الأولوية للاقتصاد، وبين الولايات المتحدة بسبب تطابق تعريفهما للتهديدات الرئيسية وتمسكهما بحلف الناتو للحفاظ على الهيمنة الغربية والتصدى لصعود "منافسين" غير غربيين على الصعيد العالمي. قد تتيح الخلافات السياسية المشار إليها، أمام أطراف في محور المقاومة، فرصًا للمناورة واللعب على التناقضات غير أن الهامش يبقى ضيقًا، خاصة مع تعاظم النفوذ الإسرائيلي والسعودي داخل المؤسسات السياسية الفرنسية.



#### تعريف مشترك للخطر الرئيسي

في مقدمة التقرير الاستراتيجي للدفاع والأمن الوطني الصادر في آخر عام 2017، وهو تقرير أُعدّ تحت إشراف وزيرة الجيوش (الدفاع) الفرنسية فلورانس بارلي بطلب من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، كتب الأخير أن السياق الدولي الحالي "شديد الاضطراب. غالبية المخاطر والتهديدات التي نتعرض لها لم تكن مجهولة بالنسبة لنا لكن تأثيراتها تتعاظم... إن تكاثرها يشي بالضعف المتزايد للنظام الدولي وصعود لاعبين يريدون تغييره". لم يشر الرئيس الفرنسي مباشرة إلى روسيا والصين لكن التقرير في الصفحة 18 يتهم روسيا بأنها تعمل "على مواجهة وتعطيل المؤسسات والأدوات الدولية، وعندما يتعلق الأمر بمصالحها، على دعم مؤسسات إقليمية بديلة. والصين اختارت من جهتها، في جوارها، استخدام نفوذها الاقتصادي وعلاقاتها الثنائية مع دوله". وقد رأى مُعدّو التقرير في الصفحة 13 "أن اللايقين الذي يطبع المرحلة الانتقالية التي دخلها العالم يضاف إليه انفجار متزامن لأزمات معقدة نحن أطراف مباشرين فيها إلى جانب شركائنا وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، من منطقة الساحل في أفريقيا إلى الشرق الأوسط. نحن نواجه لاعبين متعددين لديهم تطلعات طموحة وقدرات كبيرة".

على الرغم من أن لغة التقرير أكثر دبلوماسية من تلك المستخدمة في تقريري الأمن القومي والدفاع الوطني الأميركيين، إلا إنه يصل إلى نفس الاستنتاج فيما يتعلق بالتحدي الرئيسي الذي تواجهه القوى الغربية وهو توسع دور ونفوذ القوى غير الغربية، وفي طليعتهم روسيا والصين، وعزمهم على تغيير موازين القوى الدولية المختلة لمصلحة الأولى منذ عقود طويلة. وقد أكد فرنسوا لوكوانتر، رئيس هيئة الأركان الفرنسية، هذه الوجهة عندما قال أمام لجنة الشؤون الخارجية والقوات المسلحة في البرلمان الفرنسي في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2018، إن "فرنسا صاغت شراكتين استراتيجيتين رئيسيتين مع الهند وأستراليا كسبيل للتحكم بالنزعة التوسعية الصينية، التي من المحتمل أن تصبح أكثر عدوانية، والتصدي لها إن كان الأمر ممكنًا. إنها مهمة رئيسية في المحيطين الهندي والهادئ وكذلك في أفريقيا".

والتصور الاستراتيجي السائد بين غالبية النخب السياسية والعسكرية الفرنسية والأوروبية هو أن بلدانها والولايات المتحدة تنتميان إلى معسكر واحد وهو معسكر "الديمقراطيات الليبرالية الغربية" ولم تؤد مواقف ترامب وسياساته إلى اهتزاز أسس هذا التصور حتى الآن. قد يكون بين الأسباب الرئيسية لذلك العجز البنيوي عن تحمّل الأكلاف الباهظة المالية والاقتصادية والسياسية للعودة إلى خيار سياسة خارجية ودفاعية أوروبية موحدة ومستقلة عن الولايات المتحدة.



#### تأثير الأيديولوجيا و "دبلوماسية الصفقات"

ثمة عوامل أخرى تفسر ثبات الخيارات الاستراتيجية الأطلسية لدى البلدان الأوروبية منها تأثير الانحيازات الأيديولوجية داخل المؤسسات التي تساهم في عملية صناعة القرار وما يسمى بدبلوماسية الصفقات، أساسًا صفقات السلاح، أي تحكّم الاعتبارات التجارية والاقتصادية بالسياسة الخارجية تجاه بعض الدول كبلدان الخليج مثلًا. يقدم فريق الرئيس الفرنسي وسياساته نموذجًا واضحًا عن كيفية تأثير العوامل الأيديولوجية والتجارية على صناعة القرار. ومنذ وصوله إلى السلطة شكل إيمانويل ماكرون خلية معنية بالسياسة الخارجية في قصر الإليزيه غايتها تعزيز إشرافه عليها، ضمت مستشاره الدبلوماسي فيليب إتيان ومدير الاستخبارات الخارجية والسفير السابق بيرنار إمييه والأميرال برنار روجيل القائد السابق لهيئة الأركان الفرنسية وهي مجموعة تعتبر براغماتية مقارنة بوزارة الخارجية التي ما زالت معقلا للمحافظين الجدد الفرنسيين وأنصار اللوبي الإسرائيلي والسعودي. ويُعدّ وزير الخارجية جان إيف لودريان، الذي وقع عندما كان وزيرًا للدفاع خلال عهد فرنسوا هولند صفقات السلاح مع السعودية، من المدافعين عن ضرورة الحفاظ على علاقات استراتيجية معها ودعمها في مواجهة إيران وحلفائها.

الأمر نفسه ينطبق على جيروم بونافون، مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الوزارة، والشديد العداء لإيران ومحور المقاومة، وعلى مدير مركز التحليل والاستشراف فيها جوستان فايس، المعادي أيضًا لإيران وروسيا. وما زال تأثير جيرار آرو، السفير الحالي في واشنطن، والرمز الأبرز "لزمرة المحافظين الجدد"، كبيرًا جدًا في الوزارة وكذلك الأمر مع ميشال ميرايي السفير الحالي في البرازيل وأحد رموز هذه الزمرة أيضًا. ينعكس هذا الواقع على السياسة الخارجية الفرنسية حيال دول المنطقة وقضاياها فعلى الرغم من تمسك فرنسا بالاتفاق النووي مع إيران إلا أنها كانت من أول الدول التي اقترحت فرض عقوبات عليها بحجة برنامجها الصاروخي والضغط عليها لوقف توسع نفوذها في الإقليم. وهي حتى عندما تصر على ضرورة الحوار مع إيران ترى أن الحوار كفيل بدعم موقع من تصنّفهم معتدلين كالرئيس روحاني ووزير الخارجية ظريف في مواجهة المتشددين أى مرشد الجمهورية الإسلامية والحرس الثورى.

وقد روّجت الأجهزة الفرنسية رواية حول محاولة تفجير مزعومة لاجتماع لمنظمة خلق في فرنسا اتهمت فيها الجناح "المتشدد" بالوقوف خلفها لإجهاض جهود الانفتاح التي يبذلها الجناح المعتدل في إيران حسب زعمهم. وقد أظهرت قضية خاشقجي وضعف رد الفعل الفرنسي عليها ورفض ماكرون الربط بينها وبين صفقات السلاح مع السعودية مدى متانة العلاقة بين البلدين. وتشهد العلاقات الفرنسية-الإسرائيلية تطورًا في مجال التعاون التكنولوجي والعسكري وتراجع النقد الفرنسي لسياسات الاستيطان والضم التي تعتمدها "إسرائيل" في الضفة والقدس وثمة أمر مستجد هو تقديم فرنسا العزاء لعائلات

# حلقات النقاش الاتجاهات الاستراتيجية الشرق الأوسط 2019



المستوطنين الإسرائيليين الذين يقتلون في الأراضي المحتلة. إن الوجهة التي اتخذتها السياسة الخارجية الفرنسية بعد الاستدارة الكبرى التي تمت في أواخر عهد الرئيس الأسبق جاك شيراك لم تتغير وفي ظل هذا الواقع لا يمكن تصور سياسة خارجية أوروبية مشتركة مستقلة عن الولايات المتحدة.



# الندوة التاسعة:

التصعيد الأميركي ضد إيران

### حلقات النقاش الاتجاهات الاستراتيجية الشرق الأوسط 2019





# خيارات الرد الإيراني على الخروج الأميركي من الاتفاق النووى وإعادة فرض العقوبات عليها

**علي هاشم** صحافي وباحث في الشأن الإيراني

الخروج التدريجي للولايات المتحدة الأميركية من الاتفاق النووي والذي أعلن عنه الرئيس الأميركي دونالد ترامب في 8 أيار/مايو 2018 أعطى إيران وقتًا كافيًا لدراسة البدائل التي قد تكون مطروحة على الطاولة، والمناورة بين خطاب ثوري يلوّح بالخروج من الاتفاق النووي ومنع الآخرين من تصدير النفط في حال عدم تصدير إيران للنفط، وبين تفكيك الأهداف الأميركية من الخروج عبر التعامل مع أطراف الاتفاق، غير واشنطن، كل بحسب المصالح التي يمكن أن تتقاطع، إضافة إلى تسخير القدرات الإقليمية التي أضحت مترامية لتوجيه رسائل تراعى تجنّب الصدام.

في مقابلة مع كاتب هذه الكلمات في قناة الميادين في الثامن من شهر آب/أغسطس 2017، استبق رئيس الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب الخروج من الاتفاق بالقول بشكل واضح إن بلاده ستحافظ على التزامها وبدل أن تكون متفقة مع 5+1 ستكون ملتزمة مع 7 ناقصًا واحدًا مضيفًا أن الاتفاق سيستمر طالما أن الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا يعلنون التزامهم به. الوزير محمد جواد ظريف بدوره لوح في أكثر من مناسبة قبل القرار الأميركي بالاستعداد للعودة إلى ما قبل الاتفاق واستئناف تخصيب اليورانيوم والنشاطات النووية المتلازمة، كما قال خلال وجوده في نيسان/أبريل 2018، وأضاف ظريف خلال رده على سؤال لأحد الصحفيين نيويورك في نيسان/أبريل 2018، وأضاف ظريف خلال رده على سؤال لأحد الصحفيين

. علي أكبر صالحي - رئيس الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية. شبكة الميادين $^{1}$ 

http://www.almayadeen.net/episodes/751377

<sup>2</sup> قناة الجزيرة ـ ظريف: لن ننفذ الاتفاق النووى من جانبنا فقط.

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8 8%D9%88%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%A7%D9%86%D8%A8%D9%86%D8%A7-%D9%81%D9%82%D8%B7



عما إذا كان بوسع إيران الاستمرار في الاتفاق مع الأطراف الأخرى بريطانيا والصين وفرنسا وألمانيا وروسيا بالقول "أعتقد أن هذا أمر مستبعد إلى حد كبير لأن من المهم بالنسبة لإيران أن تستفيد من الاتفاق وليس هناك أي سبيل لتنفيذ الاتفاق من طرف واحد".

من الأمور التي تُؤخذ هنا على السياسة الخارجية الإيرانية، وتحديدًا سياسة حكومة الرئيس حسن روحاني، أنها ظلت تتعامل مع فكرة الخروج الأميركي من الاتفاق على أنه تهديد فارغ، واستمر التعويل في الملف الاقتصادي على الاستثمارات الغربية أكثر مما كان على تلك القادمة من الصين وروسيا ودول آسيوية وإفريقية أخرى وهذا الذي أوقع الحكومة في حيص بيص حقيقية بمجرد إعلان ترامب وما لحقه من انسحابات لشركات كبرى كانت قد قررت الاستثمار في إيران.

بعد الخروج الأميركي أصبح النقاش في إيران يدور حول كيفية الرد؟ وهنا إشارة إلى أن التصريحات<sup>3</sup> الكثيرة تعكس عادة نوعًا من التخبط تجاه قضية ما، لا سيما عندما تصبح متناقضة ويصعب جمعها في خلاصة متناغمة. في العادة، وفي ظل السيطرة الدولية على الإعلام، لا يمكن فصل الرسائل المتناقضة عن رغبة لدى النظام في طهران في إرسال رسائل مبهمة تحمل التهديد والطمأنة في آن، إلى أن يصبح هناك موقف واضح وعند ذلك يُعبّر عنه عبر المستويات الرفيعة في البلاد، أي من خلال المرشد الأعلى، أو رئيس الجمهورية أو وزير الخارجية. وبحسب السقف الإيراني المرتفع الذي سبق إعلان ترامب كان جليًا أن طهران متجهة نحو اتخاذ إجراءات في المجال النووي، من قبيل إعادة تشغيل أجهزة الطرد أو التخصيب على مستوى واسع، أو رفع سقف التوتير في المنطقة، أو الإعلان عن الانسحاب من الاتفاق.

لكن كل هذا لم يحدث، وبرغم كل الهجوم الأميركي، بدا أن صناع السياسة الخارجية الإيرانية لديهم اهتمام أكبر بتثبيت علاقة مميزة مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك مع دول عربية كقطر والكويت وعُمان، إلى جانب الصين وروسيا وتركيا، والتمهيد لإعادة العمل بالاتفاق أو التفاوض على اتفاق جديد مع الإدارة التي ستلي ترامب بعد سنتين في أحسن الأحوال أو ست سنوات في أسوأ الأحوال. والكلام هنا عن اتفاق جديد أو تجديد الاتفاق مع من سيخلف ترامب ليس ترفًا إيرانيًا، بل هو في صلب عملية صناعة الأرضية

 $<sup>^{3}</sup>$  قناة العالم ـ محسن رضائي: في حال انسحبت أميركا من الاتفاق النووي.



للمستقبل. وما إن رفض الرئيس حسن روحاني لدعوات ترامب⁴ العلنية وغير العلنية للقاء والتداول حول الاتفاق وإعادة التفاوض عليه هو قرار النظام وليس الحكومة، النظام الذي يرغب في صناعة موقف وتعبيد الطريق لحالة صمود تدوم كل هذه المدة كي تكون الأوراق عندما تجهز الطاولة الجديدة أكثر قوة، بدليل أن العقوبات بغضّ النظر عن قوتها لم تنفع وأن على الولايات المتحدة أن ترضخ في نهاية المطاف للأمر الواقع وتقبل بالمطالب الإيرانية، تمامًا كما قبلت في العام 2015 بكثير من الشروط التي كانت ترفضها بشكل كامل قبل سنوات قليلة. هذه النقطة يتحدث عنها بإسهاب نائب وزير الخارجية الأميركي الأسبق بيتر كراولي في مقالة له على موقع بي بي سي في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 حيث يقول إن على أي رئيس جديد الاستعداد للتفاوض مع إيران على اتفاق جديد، لكنه يحذر من أن طهران لن تنحني مذكرًا بعدة حوادث سابقة ابتداء من حادثة احتجاز الدبلوماسيين في السفارة الأميركية في طهران أوائل الثورة ومرورًا بعقوبات الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما على إيران في العام 2010.

هنا لا بد من الإشارة بشكل سريع إلى الصورة الكاملة منذ أول مفاوضات بين إيران والدول الأوروبية الثلاث في عام 2003 وما كان مطروحًا على الطاولة وكيف تطورت الطروحات مع دخول الولايات المتحدة لاحقًا، من رفض تام لحق إيران بالتخصيب وبوجود أجهزة طرد مركزية والتي كانت لا تتجاوز حينها العشرات<sup>7</sup>، وكان التخصيب على نسبة أجهزة طرد مركزية والتي كانت لا تتجاوز حينها 2000 كيلوغرام من اليورانيوم إلى روسيا للتخصيب وفي الـ 2000 فشل الاتفاق بنقل 1200 كيلوغرام من اليورانيوم إلى روسيا للتخصيب وفي الـ 2010 إلى تركيا، كل هذا والولايات المتحدة لم تكن ترضى حتى بوجود 600 جهاز طرد مركزي إيراني للتخصيب، وطبعًا هنا كانت نقطة التحول بعد انهيار الاتفاق وتحوّل إيران بشكل مفاجئ للجميع إلى التخصيب بنسبة 20% وزيادة عدد أجهزة الطرد

https://www.skynewsarabia.com/video/1169249-

https://www.usatoday.com/story/news/world/2018/09/24/irana-hassan-rouhani-rules-out-meeting-president-trump-un/1414920002/

<sup>4</sup> سكاى نيوز ـ ترامب: مستعد للقاء روحاني.

<sup>%</sup>D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%AF-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-

<sup>%</sup>D8%B1%D9%88%D8%AD%D8%A7%D9%86%D9%8A

<sup>&</sup>lt;sup>5</sup> (2018). Usatoday.com.

<sup>&</sup>lt;sup>6</sup> Crowley, P. (2018). How US can exploit Trump's hard line on Iran.

https://www.bbc.com/news/world-middle-east-46146806

<sup>&</sup>lt;sup>7</sup> Transcript Available: Squaring the Iranian Nuclear Circle: Defining Uranium Enrichment Capacity and Other Key Issues | Arms Control Association. (2018). Armscontrol.org. Retrieved 22 December 2018, from https://www.armscontrol.org/events/Squaring-the-Iranian-Nuclear-Circle-Defining-Uranium-Enrichment-Capacity-and-Other-Key-Issues



المركزي بشكل ضخم حتى وصل عند إعلان الاتفاق النووي في 2015 إلى ما يقارب العشرين ألفًا، ولتقبل خمسة زائدًا واحدًا حينها باحتفاظ طهران بحوالي ستة آلاف جهاز طرد مركزى والتخصيب بنسبة 3.65٪.

الاعتقاد السائد لدى النخب السياسية الإيرانية أن استمرار التعاون في المجال النووي سيؤدي تدريجيًا إلى عزل أميركا عن المجتمع الدولي في الملف النووي، وتثبيت صورة إيران الملتزمة بقرارات المجتمع الدولي، وأميركا المتمردة عليه. وقد عبّر ظريف في أكثر من مناسبة عن اعتقاده بأن الولايات المتحدة تجد نفسها "معزولة" قلا كما أن إيران سعت من خلال محكمة العدل الدولية ولإصدار حكم قضائي يدين الولايات المتحدة وقد نجحت في ذلك في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2018، عندما أصدرت المحكمة الدولية حكما تأمر فيه الولايات المتحدة بتخفيف العقوبات التي أعادت فرضها على إيران بعد انسحابها من الاتفاق النووي 10.

الأمر الآخر الذي تراهن عليه إيران هو صناعة آليات بديلة عن تلك التي تتحكم بها الولايات المتحدة اقتصاديًا، وبذلك يمكن لها أن تساهم في صناعة واقع جديد عالميًا يخفف من القبضة الأميركية على الاقتصاد العالمي ويسمح بمبادرات تشجع قوى أخرى مناهضة لواشنطن على التمرد طالما أنها لن تكون تحت رحمتها. وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى الآلية الخاصة SPV التي تعمل عليها أوروبا والتي تهدف لفتح الباب أمام الشركات الأوروبية للتعامل مع إيران دون خطر التعرض للعقوبات الأميركية والتي من المفترض أن يعلن عنها خلال الأيام القادمة بحسب ما كانت قد أعلنت مفوضة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فردريكا موغوريني 11. كذلك ما أعلنته روسيا حول نظام مصرفي بديل للسويفت والذي يمكن أن يحمي الدول المعرضة للعقوبات الأميركية 10.

https://www.tehrantimes.com/news/427931/Zarif-U-S-finds-itself-further-isolated

<sup>&</sup>lt;sup>8</sup> Zarif: U.S. finds itself 'further isolated'. (2018). Tehran Times.

<sup>&</sup>lt;sup>9</sup> هاشم. ع. (2018). أمريكا وإيران: كيف تحولت "اتفاقية الصداقة" إلى موضع نزاع؟

http://www.bbc.com/arabic/world-45334081

BBC News (2018) محكمة العدل الدولية تطلب من واشنطن تخفيف العقوبات على طهران. (2018) Arabic

http://www.bbc.com/arabic/world-45733571

<sup>&</sup>lt;sup>11</sup> EU's top diplomat: EU-Iran trade vehicle could be ready by year-end. (2018). U.S. https://www.reuters.com/article/us-iran-nuclear-eu/eus-top-diplomat-eu-iran-trade-vehicle-could-be-ready-by-year-end-idUSKBN1O9209

<sup>&</sup>lt;sup>12</sup> Turak, N. (2018). Russia's central bank governor touts Moscow alternative to SWIFT transfer system as protection from US sanctions. CNBC.

https://www.cnbc.com/2018/05/23/russias-central-bank-governor-touts-moscow-alternative-to-swift-transfer-system-as-protection-from-us-sanctions.html



مع كل ما تقدّم، تبقى الأدوات الإيرانية الرسمية غير موجعة للولايات المتحدة، بل يمكن القول إنها لا تشكل ردًا بقدر ما يمكن وضعها في إطار التعايش بالحد الأدنى من الخسارة مع الواقع الجديد، وكما أسلفنا التأسيس لواقع جديد يمكن البناء عليه في المستقبل وهذا الذي يجعل من الأدوات غير الرسمية، أو الأذرع، وسائل مفترضة لرد يحمل تأثيرًا، لكنه لن يطال الولايات المتحدة بشكل مباشر إنما بالدرجة الأولى حلفاء لها في المنطقة، لكن لا تبدو إيران حتى اللحظة مستعجلة للجوء لهذا الخيار.

في 25 تموز/يوليو 2018، أعلنت قناة المسيرة التابعة لجماعة أنصار الله الحوثية عن استهداف بارجة الدمّام قُبالة السواحل الغربية لليمن، أعلنت السعودية بدورها أن الهجوم استهدف ناقلة نفط سعودية. المفارقة أن الرئيس الإيراني حسن روحاني كان قد قال في 22 تموز/يوليو 2018 أمام موظفي وزارة الخارجية إن "من يفهم في السياسة قليلًا لا يقول إننا سنقطع صادراتنا النفطية فنحن لدينا مضائق كثيرة وهرمز واحد منها"، وتوجه إلى ترامب قائلًا "نحن من ضمن أمن الممرات المائية في المنطقة طوال التاريخ".

ربما كانت هناك فرص قليلة لمحاولة الحوثيين الفصل بقولهم إن القصف كان ردًا على الاعتداءات السعودية، لو أن قائد قوة القدس في الحرس الثوري الإيراني، اللواء قاسم سليماني، لم يأت على ذكر أمن البحر الأحمر خلال خطاب له من مدينة همدان الإيرانية صباح 26 تموز /يوليو 2018.

فقد تساءل سليماني في خطابه عما فعلته الولايات المتحدة خلال السنوات الماضية في المنطقة، وكيف حوّلت البحر الأحمر الآمن إلى بحر غير آمن، والرياض التي لم تتعرض في الماضي القريب للخطر إلى مدينة تقصف بالصواريخ 14.

وكان معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى 15 المقرب من الحزب الجمهوري قد نشر استشرافًا لمجموعة من خيارات الرد الإيرانية على العقوبات من ضمنها:

- مضايقة القطع البحرية الأميركية في الخليج.
- احتجاز المزيد من المواطنين الأجانب بتهم التجسس.
- استخدام الوكلاء لضرب القوات والقواعد الأميركية في المنطقة.

<sup>13</sup>روحاني لواشنطن: السلام معنا هو السلام الحقيقي والحرب معنا هي أم كل الحروب! شبكة المبادين.

http://www.almayadeen.net/news/politics/893101

 $<sup>^{14}</sup>$  هاشم. ع. (2018). بعد الحرب الكلامية المشتعلة بين واشنطن وطهران؟

http://www.bbc.com/arabic/middleeast-44975102

<sup>&</sup>lt;sup>15</sup> كرمي، ع. هل ستنتقم إيران من العقوبات الأميركية؟

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/will-iran-retaliate-against-u.s.-sanctions



لكن الكاتب، عومير كرمي، وهو رائد في الجيش الإسرائيلي، خلص إلى أن طهران أظهرت مرارًا أنه من غير المحتمل أن تتخذ خطوات متهوّرة ومباشرة ردًا على العقوبات الأميركية. وحتى من المرجّع أن تكون أكثر نفورًا من المخاطر لدى مواجهة إدارة ترامب الناشئة التي ربما تعتبرها، ولسبب وجيه، أكثر عدائية ولا يمكن التنبؤ بها من سابقتها.

ما لم يستشرفه كرمي كشفت عنه وكالة أسوشيتد برس الأميركية في 13 كانون الأول/ديسمبر 2018، حيث نشرت تحقيقًا خاصًا أكدت فيه قيام قراصنة إنترنت إيرانيين باختراق رسائل البريد الإلكتروني الشخصية لمسؤولين أميركيين مكلّفين تنفيذ العقوبات، وخبراء نوويين. وبحسب الوكالة التي اعتمدت على بيانات جمعتها مجموعة "سرتفا" للأمن السيبراني (مقرّها لندن)، لتتبع كيف أمضت مجموعة قرصنة يُطلق عليها غالبًا "تشارمينغ كيتن" شهرًا في محاولة للتسلّل إلى رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بـ13 مسؤولًا في وزارة الخزانة الأميركية، أحدهم مكلّف مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وآخر بتطبيق العقوبات على طهران 16.

#### الخلاصة:

القدرة الإيرانية على الرد على العقوبات الأميركية بشكل مؤثر على المدى القصير والمتوسط تبدو محدودة في جانبها الرسمي، إلا أن توليفة الخطوات التي تقوم بها طهران قد تؤسس على المدى البعيد لخيارات بديلة لها ولغيرها من الدول التي تناهض الولايات المتحدة، أو الصديقة لها والواقعة تحت سطوتها الكاملة. كذلك فإيران تسعى لتغيير الصورة النمطية عنها كدولة تصنفها واشنطن على أنها مارقة، وتحاول بالمقابل أن ترمي بالصفة هذه على الولايات المتحدة من خلال التمسك أكثر بالاتفاق واللجوء للمؤسسات الدولية لإدانة الخطوات الأميركية. على الصعيد الثنائي قطعت طهران الأمل من أي تراجع لترامب عن الخطوات التي قام بها لكنها تمارس لعبة عض الأصابع التي أجادتها خلال العقدين الماضيين لعلها تصل إلى طاولة جديدة مع إدارة جديدة، وفي هذا الوقت فهي ستعمل على صناعة واقع جديد على صعيد بناء منظومتها الصاروخية لكن تحت سقف قرارات الأمم المتحدة.

قد تكون يد إيران على المستوى غير المباشر أي عبر حلفائها وأدواتها في المنطقة أكثر قدرة على صناعة ردها، لكنها تبدو حريصة ألا تذهب باتجاه ما قد يجر إلى التأثير على الأهداف المذكورة أعلاه، لذلك على هذا الصعيد أيضًا يبقى الرد محدودًا برسائل بعناوين يمكن لواشنطن أن تقرأها وتفهمها دون أن تكون محرجة في الإجابة عليها.

\_

<sup>&</sup>lt;sup>16</sup> AP Exclusive: Iran hackers hunt nuclear workers, US targets. (2018). AP NEWS. https://apnews.com/0d4dcaab0e134cf6a1c6ce6be3b7b6a8



الندوة العاشرة:

العلاقات الأميركية التركية

## حلقات النقاش الاتجاهات الاستراتيجية الشرق الأوسط 2019





# سيناريوهات تطور العلاقات الأميركية - التركية عام 2019 وجهة نظر أميركية

ليلى نقولا أستاذة جامعية متخصصة فى العلاقات الدولية

ظهر التوتر في العلاقات الأميركية - التركية إلى العلن على خلفية قضية القس برونسون الذي تتهمه تركيا بالتجسس والاشتراك بمحاولة الانقلاب العسكري الفاشلة عام 2016، علمًا أن التوتر بين الطرفين كان قد بدأ منذ فترات سابقة لحكم دونالد ترامب، واستمر في عهد أوباما ولأسباب أخرى أعمق، ما يجعل من قضية برونسون مجرد رأس جبل الجليد في علاقات تركيا مع الولايات المتحدة. فما هي أبرز أسباب التوتر من وجهة نظر الأميركيين؟ ما هو مسار هذه العلاقة على المدى القصير (2019)؟

## أولًا- أسباب التوتر والقضايا الخلافية من وجهة نظر أميركية:

أ- فشل المشروع الإخوانية الذي ترافق مع موجات "الربيع العربي"، وعدم قدرة أردوغان على قيادة رد منسق وفعّال على "الثورة المضادة" التي قادتها السعودية، بالإضافة إلى عدم قبوله الانخراط العسكري التركي المباشر في سوريا للإطاحة بالأسد والسبب لا يعود لعدم رغبة أردوغان ولكن لخلاف في وجهات النظر حيث أراد أردوغان أن يكون التدخل العسكري مشتركًا وضمن إطار حلف الناتو، بينما كان أوباما والأوروبيون يريدون انخراطًا تركيًا عسكريًا، ولكن بدون انخراط مباشر من قبلهم.

ب- عدم قدرة أردوغان على توفير بديل عسكري مناسب للمقاتلين الأكراد، فقد فشلت جميع برامج التدريب التي قام بها وموّلها الأميركيون، ما جعلهم يلجأون إلى الخيار الكردي (وهو ما أثار حفيظة أردوغان). واليوم، يأخذ الأميركيون على الأتراك محاربتهم للأكراد في سوريا، معتبرين أنه منذ عام 2014 كان الأكراد حاجة أميركية لقتال "داعش". ويرى الأميركيون أنه لا مبرر لقلق أردوغان من تزويد الأكراد بالسلاح، فخلال عملية تحرير الرقة، زوّد الأميركيون الأكراد بالأسلحة لكنهم اشترطوا عدم استخدامها ضد تركيا<sup>1</sup>، وأعلن

\_

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> Pentagon statement quoted in Michael R. Gordon and Eric Schmitt, "Trump to Arm Syrian Kurds, Even as Turkey Strongly Objects," New York Times, May 9, 2017; Anne Barnard and Patrick Kingsley, "Arming Syrian Kurds Could Come at a Cost," New York Times, May 11, 2017.



وزير الدفاع جيم ماتيس، أواخر عام 2017، إنهاء برامج التسليح المباشر لوحدات حماية الشعب<sup>2</sup>. وفي كل مناسبة يصرّح المسؤولون الأميركيون أنه لا يمكن مقارنة تحالفهم الطويل الأمد مع تركيا بتعاونهم الحالى - المؤقت مع وحدات حماية الشعب<sup>3</sup>.

 $\mathbf{g}$ - يعتقد الأميركيون أن أردوغان نفسه هو مسبّب للكثير من التوتر على صعيد العلاقات الثنائية، ففي غياب مؤسسات قوية وفي احتكاره للسلطة، فإن نظرة أردوغان إلى العالم والضرورات السياسية المحلية تدفعه إلى تصعيد المواجهة مع الولايات المتحدة وأوروبا. وبنتيجة الشحن الذي يقوم به أردوغان والتصعيد اللفظي الذي يمارسه فإن 18٪ فقط من الأتراك ينظرون نظرة إيجابية إلى الولايات المتحدة و 72٪ يعتبرونها تهديدًا كبيرًا لبلدهم ما علمًا أن استطلاعات الرأي تلك حصلت في وقت سابق (2017) لقضية برونسون وانهيار الليرة التركية كنتيجة للعقوبات الأميركية المفروضة على بلدهم.

كما يأخذ الأميركيون على تركيا، بحسب السفير الأميركي السابق في أنقرة، أنها تدير blame, shame and claim "اللوم، العار، ثم المطالبة approach.

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> Lead Inspector General Report to the U.S. Congress, Overseas Contingency Operations: Operation Inherent Resolve, Operation Pacific Eagle-Philippines, October 1, 2017-December 31, 2017, p. 25.

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup> Selva Unal, "US determined to keep its word about YPG in Manbij, official says," Daily Sabah, March 1, 2018.

<sup>&</sup>lt;sup>4</sup> See U.S. Department of State, "Country Reports on Human Rights Practices for 2017: Turkey" (2018).

also Nick Danforth, "The Only Thing Turkey and the U.S. Can Agree On", *The New York Times*, January 10, 2018.

and, Gardiner Harris and Carlotta Gall, "Turkey and U.S. in Talks on Worsening Syria Crisis", *The New York Times*, February 16, 2018.

<sup>&</sup>lt;sup>5</sup> Margaret Vice, In global popularity contest, U.S. and China – not Russia – vie for first, Pew Research center, 23 August 2017. Available at:

http://www.pewresearch.org/fact-tank/2017/08/23/in-global-popularity-contest-u-s-and-china-not-russia-vie-for-first/

<sup>&</sup>lt;sup>6</sup> Dorothy Manevich and Hanyu Chwe, Globally, more people see U.S. power and influence as a major threat, AUGUST 1, 2017, available at:

http://www.pewresearch.org/fact-tank/2017/08/01/u-s-power-and-influence-increasingly-seen-as-threat-in-other-countries/

<sup>&</sup>lt;sup>7</sup> وهذه السياسة تتلخص في عدم اعتراف تركيا بأنها جزء من المشكلة، بل هناك دائمًا شخص آخر أو دولة أخرى هى المسؤولة (غالبًا ما يكون الاتحاد الأوروبى أو الأميركيين)، وأنهم (أي الأتراك) يسعون



#### د - العلاقة مع روسيا وشراء منظومة الصواريخ أس 400:

بعد انفراج العلاقات بين تركيا وروسيا، والتي كانت قد توترت على أثر قيام الأتراك بإسقاط طائرة روسية اقتربت من الحدود التركية - السورية، قامت تركيا بالتعاون مع الروس في سوريا بشكل فعّال، وانخرطت في عملية أستانا عام 2017، بصفتها دولة ضامنة. كما وقّع الطرفان العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، واتفاقية بناء خط أنابيب غاز روسي جديد إلى تركيا (السيل التركي)، والأهم - بالنسبة للأميركيين تزويد تركيا بنظام الدفاع الصاروخي الروسي 8-400، والذي أثار حفيظة الأميركيين متذرعين بالأسباب التالية:

أولًا، يعتقد الأميركيون أن هذا النظام سيخلق نقطة ضعف في دفاعات حلف الناتو، ولن يكون قابلًا للتشغيل المتبادل مع أنظمة الدفاع التابعة لحلف الناتو الموجودة في تركيا<sup>8</sup>.

للوصول إلى حلٍ بسبب أخطاء الآخرين. وهنا لا تتحمل تركيا أي مسؤولية عن تشكيل الحل، إلا من خلال المطالب التي تطالب بها. وخلال التفاوض يتوجهون بلغة مسيئة ضد الشريك في التفاوض.. أخيرًا، عندما تم استنفاد ذلك تدّعي تركيا أنها مستعدة للمفاوضات، ولديها موقف معقول. فقط حين يرضخ الطرف الآخر، فهم مستعدون للتحدث. بهذه الطريقة يديرون الرأي العام ويديرون المفاوضات الدبلوماسية.

انظر مقابلة السفير مع مركز دراسات أميركي، في 20 نيسان 2018، على الرابط التالي:

https://www.mepc.org/node/5032

<sup>8</sup> في آذار / مارس 2018، عبر الجنرال التشيكي بيتر بافل، رئيس اللجنة العسكرية للناتو، عن قلقه من احتمال قيام أفراد روس يساعدون في تشغيل نظام S-400 في تركيا باكتساب معلومات استخباراتية مهمة حول قواعد الناتو المرابطة في البلاد. انظر:

Paul McLeary, "Top NATO General (A Czech) To Europe: Grow Up", Breaking Defense, March 7, 2018.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، أثار مسؤول في القوات الجوية الأميركية مخاوف عدّة تتعلق بتشغيل تركيا لنظام S-400 إلى جانب طائرات F-35، مشيرًا إلى إمكانية حصول روسيا على بيانات حساسة تتعلق بقدرات F-35.

Valerie Insinna, "US official: If Turkey buys Russian systems, they can't plug into NATO tech", Defense News, November 16, 2017. Air Force Secretary Heather Wilson reiterated these concerns in May 2018.

وفي 3 أيار/مايو 2018، قال متحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية في مؤتمر صحفي "بموجب اتفاقية حلف شمال الأطلسي (الناتو)... الدول فقط من المفترض أن تشتري... أسلحة ومواد أخرى قابلة للتشغيل المتبادل". المتبادل مع شركاء حلف الناتو الآخرين، لذا لا نرى (نظام S-400 من روسيا) قابلًا للتشغيل المتبادل". Pat Host, "Turkey purchase of Russian S-400 air defence system draws US Air Force concern", Jane's Defence Weekly, May 30, 2018.



ثانيًا، تشعر الولايات المتحدة بالقلق من إمكانية قيام تلك الأنظمة بجمع معلومات عن طائرة إف -35، التي ستمتلكها تركيا<sup>9</sup>. وهنا ربط الأميركيون صفقة 5-6 مع صفقة -400 فقام الكونغرس الأميركي بإدراج بند في قانون تفويض الدفاع الوطني (NDAA)، فقام الكونغرس الأميركي بإدراج بند في قانون تفويض الدفاع الوطني (F-35 إلى تركيا<sup>10</sup>، وذلك بالرغم من إصدار وزارة الدفاع الأميركية تقريرًا وتحذيرات متعددة 11 من مخاطر ذلك على اتفاقية الإنتاج المشترك الموقّعة مع تركيا<sup>12</sup>.

كما هدد الأميركيون بفرض عقوبات على تركيا ( في حال شرائها منظومة الصواريخ الروسية) بموجب قانون مكافحة أعداء أميركا<sup>13</sup> الذي تمّ إقراره في آب/أغسطس 2017 والذى يفرض عقوبات على الدول التى تتعامل مع قطاعات الدفاع والاستخبارات الروسية.

وتجادل تركيا بأن النظام ضروري لحماية مجالها الجوي، وتقول إنها طلبت من الولايات المتحدة شراء نظام باتريوت للدفاع الصاروخي ولم تتحول إلى روسيا إلا عندما لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق مع الأميركيين. كما تقول إن اليونان اشترت في وقت سابق الجيل السابق من نظام الدفاع الصاروخي الروسى، 300-S، ولم تحدث الضجة نفسها.

Turkish Foreign Minister Mevlut Cavusoglu insisted in February that Turkey needs additional air defense coverage "as soon as possible", and referenced previous withdrawals of Patriot systems by NATO allies. State Department website, Remarks by Cavusoglu, Press Availability with Turkish Foreign Minister Mevlut Cavusoglu, Ankara, Turkey, February 16, 2018.

<sup>10</sup> Aaron Stein, The Clock is Ticking: S-400 and the Future of F-35 in Turkey, July 24, 2018.

http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/the-clock-is-ticking-s-400-and-the-future-of-f-35-in-turkey.

<sup>11</sup> In a July letter to the Senate and House Armed Services Committees, Secretary of Defense Jim Mattis said that he opposed removal of Turkey from the F-35 program "at this time." Secretary Mattis agreed with congressional concerns about "the authoritarian drift in Turkey and its impact on human rights and rule of law," but said that if "the Turkish supply chain was disrupted today, it would result in an aircraft production break, delaying delivery of 50-75 jets and would take approximately 18-24 months to re-source parts'. See:

Anthony Capaccio and Roxana Tiron, "Mattis Urges Congress Not to Hit Turkey with Lockheed F-35 Ban", Bloomberg, July 19, 2018.

<sup>12</sup> انتقدت تركيا مشروع القانون وتعهدت بنقل القضية إلى التحكيم الدولي إذا لم تتلق الطائرات، مشيرة إلى أنها ساهمت بالفعل بمليارات الدولارات في تطويرها وإنتاجها.

-

<sup>&</sup>lt;sup>13</sup> Countering America's Adversaries Through Sanctions Act (CAATSA), August 2017.



هـ - العلاقة التركية مع إيران، والملف القضائي الذي يتهم الأتراك بمساعدة إيران للتهرب من العقوبات الأممية:

يعتبر الأميركيون أن سجل تركيا في التعامل مع إيران، خاصة في ملفها النووي والتهرب من العقوبات المفروضة عليها، لا يوحي بالثقة.

ويستغل الأميركيون القضية المرفوعة أمام المحكمة الفيدرالية الأميركية في منهاتن - نيويورك، والتي شهد فيها رجل الأعمال التركي - الإيراني الأصل "رضا ضرّاب"، بتورط الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ووزير الاقتصاد التركي السابق والمصرف الحكومي التركي "خلق بنك" بالإضافة إلى مصرفين آخرين، في معاملات تشكل التفافًا على العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران (تحويل المال الإيراني من بيع النفط المودع في المصارف التركية باليورو إلى ذهب، ثم إعادة بيعه مقابل عملات صعبة، ما يسمح بإخفاء المنشأ الإيراني لهذه الأموال).

و - توجه تركيا نحو السلطوية وانتهاك حقوق الأنسان خاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة، واعتقال العديد من المواطنين الأتراك الذين يحملون الجنسية الأميركية، بالإضافة إلى استمرار اعتقال بعض الموظفين الأتراك في السفارة الأميركية في تركيا. وبالرغم من بعض التوجهات الأميركية في الإعلام ومراكز التفكير التي تعتقد أن من حق تركيا المشروع الشعور بالقلق من فتح الله غولن أو ما تعرّفه تركيا بأنه "أسامة بن لادن التركي "<sup>14</sup>، لكن لن تقوم الولايات المتحدة بتسليمه، لأن مزاعم تركيا تحتاج إلى سند قانوني، بالإضافة إلى أن غولن يتمتع بدعم الصحافة ويصرف الأموال الطائلة على لوبيات الضغط، ومنهم مساعدو نائب الرئيس مايك بنس<sup>15</sup>.

ما يزيد الأمر تعقيدًا هو التهديد الأميركي بفرض عقوبات اقتصادية على تركيا، وخاصة محاولة المشرّعين الأميركيين تمرير عريضة تدعو إلى منع تركيا من الاستفادة من قروض

<sup>&</sup>lt;sup>14</sup> Justin Fishel, Turkish Justice Minister: Fethullah Gulen Is Our Osama bin Laden, Oct 27, 2016.

https://abcnews.go.com/International/turkish-justice-minister-fethullah-gulen-osama-bin-laden/story?id=43111790

Theodoric Meyer, Pence's former chief of staff will lobby for Gülenists — Glen Echo Group teams up with Frates — Federal Advocates adds two, 17/11/2017, available: https://www.politico.com/tipsheets/politico-influence/2017/07/11/pences-former-chief-of-staff-will-lobby-for-gulenists-glen-echo-group-teams-up-with-frates-federal-advocates-adds-two-221271



المؤسسات النقدية الدولية كعقاب لسياستها في اعتقال المعارضين والمواطنين الأميركيين 16.

ز - **موقف الرئيس ترامب الشخصي**: بالإضافة إلى تفضيله المملكة العربية السعودية، ومقايضته المال السعودي مقابل الدعم والمظلة الأمنية، يبدو الرئيس ترامب مستاء إلى حدٍ بعيد من وقوف الأتراك ضد سياسته الشرق أوسطية وخاصة وقوف أردوغان ضد نقل السفارة الأميركية إلى القدس.

## العلاقات التركية - الأميركية: سيناريوهات مستقبلية (2019)

- يعترف الأميركيون بأهمية تركيا على الصعيد الاستراتيجي، ويدركون أن العلاقة مهما ساءت لا يجب أن تصل إلى حد القطيعة مع حليف كتركيا. لذا فإنه من المتوقع ألا تتطور العلاقات الثنائية بين الدولتين لتعود إلى سابق عهدها، كما لن يسمح أي من الطرفين بأن تتأزم علاقتهما لتصل إلى حدّ القطيعة. ويدرك الأميركيون أن تركيا دولة محورية في المنطقة، ويدرك أردوغان أهمية وجوده في حلف الناتو لاستحصال مكاسب هامة من الروس والإيرانيين.

إذًا، سيبقي أردوغان على سياسة "التعامل بالقطعة"، مشددًا على أحقية تركيا في حماية أمنها القومي وأخذ مكاسب من روسيا وإيران والصين على ألا يؤدي ذلك إلى المسّ بالمصالح الأميركية في المنطقة، أو الارتماء كليًا في أحضان الروس.

## على الصعيد الأميركي:

- يدرك الأميركيون الاعتبارات الأيديولوجية لأردوغان وتأثير السياسة المحلية على علاقاته الخارجية، لذا سيحاذرون من أي عمل يسعى إلى إحراجه لإخراجه. وهكذا سيعمدون إلى ترك خيط رفيع بين الشد والجذب، واستخدام سياسة مزدوجة من الضغوطات والإغراءات. وحتى أولئك الداعين إلى فرض عقوبات على أنقرة في الداخل الأميركي يعلنون أن هدف العقوبات ليس القطيعة مع تركيا وإنما محاولة دفعها إلى تغيير سلوكها وإعادة أردوغان إلى الحضن الأميركي.

https://www.foreign.senate.gov/imo/media/doc/Turkey%20International%20Financial%20Institutions%20Act.pdf

<sup>&</sup>lt;sup>16</sup> Shaheen, Bipartisan Coalition of Senators, Introduce Bill Demanding Turkey End Unjust Detention of US Citizens, July 20, 2018.

https://www.shaheen.senate.gov/news/press/shaheen-bipartisan-coalition-of-senators-introduce-bill-demanding-turkey-end-unjust-detention-of-us-citizens

ويمكن الوصول إلى نص العريضة الأصلى على الرابط التالى:



- يدرك الأميركيون أن السياسة الاستقلالية لأردوغان لن تعود إلى الوراء لذا عليهم أن يبقوا على العلاقة معه، مع الأخذ بعين الاعتبار تأمين بدائل عن التعاون التركي في كل من العراق وآسيا الوسطى والبلقان.
- يدرك الأميركيون أن مزيدًا من الضغط الاقتصادي على تركيا لن يؤدي الغرض منه بل سيدفع أردوغان إلى تصعيد المواجهة مع الأميركيين وهو ما لا يريدونه بالتأكيد.
- سيلعب الأميركيون دور "الموازن" balancer بين الحلفاء. وبالرغم من الغضب التركي سيستمر التعاون الأميركي مع قوات حماية الشعب الكردية في المدى المنظور، ولن يفرطوا بقوى ساهمت بدخولهم إلى الجغرافيا السورية واستقرارهم فيها. لكنهم في الوقت نفسه سيأخذون الهواجس الأمنية التركية بعين الاعتبار وسيحرصون على طمأنة تركيا بأنهم لن يسمحوا بالمساس بأمنها الإقليمي.
- سيحاول الأميركيون إقناع تركيا بأن "السياسة الصفرية" غير قابلة للحياة في الشمال السوري. ويدرك الأتراك أن انسحاب الولايات المتحدة الأميركية غير المنسق معها من الشمال السوري له مخاطر عدّة، وبالتالي عليهم القبول بالواقع الحالي من التنسيق الأميركي مع الأكراد إلى أن يحين أوان الحلّ السياسي النهائي في سوريا.
- بالنسبة للعلاقة التركية الروسية: يتفهم الأميركيون حاجة تركيا للحفاظ على علاقات اقتصادية ودبلوماسية قوية مع روسيا. التي تُعتبر سوقًا هامًا للسلع التركية، بالإضافة إلى حاجة تركيا للسائحين الروس، والأهم اعتماد تركيا على الطاقة الروسية. وستستمر الولايات المتحدة مع الحلفاء الأوروبيين، بمحاولة تأمين بدائل للطاقة الروسية عبر تركيا، وذلك من خلال تمويل خطوط أنابيب الغاز والنفط التي تمر من آسيا الوسطى وأذربيجان إلى تركيا فالاتحاد الأوروبي.
- بالنسبة للعلاقة مع إيران، سيراقب الأميركيون بشدّة مدى تطور العلاقة بين الطرفين خاصة بعد العقوبات التي فرضتها الإدارة على إيران. إن الإعفاء الذي منحته إدارة ترامب إلى تركيا والسماح لها باستيراد النفط من إيران يؤكد حقيقتين: أولًا أنه لا قدرة للأميركيين على فرض امتثال تركيا للعقوبات الأحادية على إيران، وثانيًا حاجة الأميركيين إلى تركيا وعدم رغبتهم في تقويض الاقتصاد التركي كنتيجة للعقوبات على إيران بما يدفع أردوغان إلى المواجهة العلنية معهم.
- ستستمر الولايات المتحدة بدعم المعارضين الأتراك، سواء جماعة فتح الله غولن أو المعارضين في الداخل التركي، على أمل أن تكون هناك قدرة أكبر على تغيير الخطاب السائد في تركيا وتغيير وجهات النظر التركية نحو الأميركيين إلى الأفضل في المستقبل.



# مستقبل العلاقات التركية – الأميركية 2019 (من الزاوية التركية)

محمد نورالدين أستاذ جامعي متخصص فى الشأن التركى

أثار فرض إدارة دونالد ترامب عقوبات اقتصادية على تركيا في مطلع شهر آب/أغسطس 2018 وتراجع سعر العملة التركية إزاء الدولار وما واكب ذلك من سجالات متبادلة، اهتمام المراقبين وتساؤلاتهم عن مستقبل العلاقات بين أنقرة وواشنطن وما إذا كانت دخلت مرحلة اللاعودة أم إنها مجرد زوبعة في فنجان.

في الواقع إن أزمة القس أندريه برانسون هي مجرد محطة في سياق سبقته محطات أكثر سلبية وحدّة ليس اتهام أنقرة واشنطن أنها ضالعة بمحاولة انقلاب 15 تموز 2016 سوى أبرزها.

تختلط عوامل كثيرة في محاولة تحديد الاحتمالات المستقبلية لهذه العلاقات، من التاريخي إلى المصالح الراهنة وصولًا إلى المنطلقات الإيديولوجية لهذه العلاقات.

1- نُسجت العلاقات التركية- الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية على قاعدة المصالح المتبادلة. تركيا خدمت الغرب في صراعه مع الكتلة الشيوعية أمنيًا واستخباراتيًا وعسكريًا وفكريًا. وتحولت تركيا إلى منصة أطلسية ضد الاتحاد السوفياتي، ولعبت دورًا مركزيًا في كل التكتلات السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط المدافعة عن الغرب وأبرزها حلف بغداد والتعاون مع "إسرائيل". وتجنّدت كل الأحزاب التي تناوبت على السلطة في تركيا، ولا سيما الإسلامية أو ذات الطابع الإسلامي منها، لخدمة الدعاية الفكرية المناوئة للشيوعية. ولعب النظام العلماني دور حصان طروادة غربي داخل العالم الإسلامي.

أما الغرب، وهنا لا ينفع كثيرًا الفصل بين الولايات المتحدة وأوروبا حيث كان مسار العلاقات التركية مع أميركا بعد الحرب العالمية الثانية يسير بالتوازي الدقيق مع مسار العلاقات مع أوروبا والاتحاد الأوروبي، فكان نصيرًا لتركيا في مواجهة التهديدات السوفياتية أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، وحمى وحدة أراضيها تجاه الحركات الكردية الانفصالية، ولا سيما حزب العمال الكردستاني (إلى حد اختطاف واعتقال زعيمه عبد الله أوجلان عام 1999). ووقف بوجه التحديات التي خلقتها الثورة الإسلامية في إيران على النظام العلماني في تركيا. كذلك كان نصيرًا لتركيا، ولو أحيانًا بحدود معينة، في مواجهة



المشكلات ذات الطابع الحضاري الغربي المسيحي مثل المسألة الأرمنية والخلاف مع اليونان والمسألة القبرصية.

2- عرفت العلاقات التركية مع الولايات المتحدة مسارًا ثابتًا منذ تأسيسها في اتفاقية 12 تموز/يوليو 1947 العسكرية وفق مشروع الرئيس الأميركي هاري ترومان لمساعدة تركيا واليونان وعلى امتداد سبعين عامًا.

ورغم أن هذه العلاقات شهدت أكثر من 12 توترًا، بعضها كبير، فإنها لم تنكسر وسرعان ما كانت تعود إلى طبيعتها ولو بعد سنوات:

- عام 1962 انزعج المسؤولون الأتراك من عدم استشارتهم من قبل واشنطن التي سحبت صواريخ جوبيتر من إيطاليا وتركيا وفق اتفاقية حل أزمة الصواريخ الكوبية مع موسكو.
- في العام 1964 وجّه الرئيس الأميركي ليندون جونسون رسالة إلى رئيس الحكومة التركية عصمت إينونو يحذره من أي استخدام للأسلحة الأميركية في قبرص من دون إذن مسبق من واشنطن وإلا فإن الولايات المتحدة لن تتدخل في حال تعرضت تركيا لأي هجوم سوفياتي. وخلقت هذه الرسالة استياء تركيا عاليًا.
- عام 1974 غزت تركيا قبرص ففرضت واشنطن حظرًا على بيع السلاح لتركيا، ولم ترفعه إلا بعد أربع سنوات. في المقابل كانت تركيا تغلق جميع منشآتها العسكرية بما فيها قاعدة إينجيرليك على الأراضي التركية أمام استخدامات الولايات المتحدة خلا تلك التي لها صلة بأنشطة أطلسية. ولم تفتح هذه المنشآت إلا بعد حصول الانقلاب العسكري عام 1980 وكانت أحد أسبابه.
- وفي العام 2003 رفض البرلمان بفضل المعارضة ونواب متمردين داخل حزب العدالة والتنمية مذكرة حكومة حزب العدالة والتنمية المشاركة في غزو العراق وتلا ذلك توتربين البلدين وتحميل واشنطن لتركيا ولا سيما مؤسستها العسكرية مسؤولية رفض المذكرة في البرلمان.
- وفي تموز من العام نفسه كانت حادثة إدخال جنود أميركيين أكياسًا من القماش في رؤوس مجموعة من العسكريين الأتراك في السليمانية وعدّها الأتراك إهانة لهم.
- وبعد انفجار الأزمة في سوريا كان انحياز الولايات المتحدة، رغم تحذيرات تركيا، إلى جانب قوات الحماية الكردية في شمال سوريا.
- وبعد ذلك اتهم الرئيس التركي رجب طيب اردوغان إدارة باراك أوباما بأنها ضالعة مع دول أوروبية كذلك (وأخرى خليجية) بمحاولة الانقلاب العسكرية في 15 تموز/يوليو 2016 ضد سلطة أردوغان.
  - ثم كانت أزمة تأشيرات الدخول في نهاية العام 2017.
  - ومن بعدها أزمة القس أندريه برانسون في مطلع آب/أغسطس 2018.



يتبين لنا من زاوية السياق التاريخي أن العلاقات بين الطرفين مرت بأزمات متعددة منها الخطير لكنها كانت تعرف طريقًا للمعالجة لتبقى في دائرة التشابك الاستراتيجي (آخرها إطلاق سراح برانسون وإشادة دونالد ترامب بذلك والرفع المتبادل للعقوبات).

### 3- من زاوية المصالح الراهنة المتبادلة:

في العام 2005 تحدث رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان عن شراكته في رئاسة مشروع الشرق الأوسط الكبير. وتحدث أوباما عام 2009 عن "الشراكة النموذج" مع تركيا. وفي الأزمة السورية بدءًا من عام 2011 كان التنسيق والتعاون كاملين بين تركيا والولايات المتحدة والغرب لاستقدام المسلحين وتدريبهم وتمريرهم عبر الأراضي التركية إلى الداخل السوري، والدعوة والعمل للإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد. كذلك كان هناك تقاطع كبير بين انقره وواشنطن في العلاقة مع إقليم كردستان العراق حتى تاريخ إجراء الاستفتاء على الاستقلال.

### التوافق شبه الكامل بين الطرفين خرقه تطوران بارزان:

الأول الموقف من سوريا والمنطقة بعد العام 2012 والعلاقة مع الأكراد. حيث ارتكزت الولايات المتحدة في سياستها في سوريا والمنطقة على دعم قوات الحماية الكردية بمختلف الوسائل وهو ما سبب انزعاجًا كبيرًا في تركيا التي رأت في إنشاء شريط كردي على حدودها الجنوبية تهديدًا لأمنها القومي.

والثاني هو توسع الدور التركي في المنطقة بعد وصول أنظمة موالية لأنقرة في مصر وتونس والمغرب وازدياد الضغوط الجدية على النظام في سوريا وازدياد النفوذ التركي في ليبيا وتحرك تركيا في اليمن فضلًا عن رعاية تركيا لحركة حماس الفلسطينية. ويأتي هذا النفوذ في إطار "العثمانية الجديدة" التي سعى إليها حزب العدالة والتنمية. ومثل هذا التطلع خلق مخاوف جدية لدى الولايات المتحدة من تعاظم الدور التركي المندفع من خلفية تاريخية لم ينكرها قادة حزب العدالة والتنمية. من هنا كانت محاولات الولايات المتحدة إضعاف تركيا في أكثر من مناسبة عبر أدوات داخلية على رأسها جماعة فتح الله غولين. وهذا طبيعي في تعامل الولايات المتحدة مع أي قوة قد تخرج عن السيطرة ولو كانت حليفة. أما التقارب التركي مع روسيا (ومن ذلك صفقة صواريخ أس 400) أو إيران فهذا عامل متأخر في انزعاج واشنطن من أنقرة، ظهر منذ آب/أغسطس 2016 ليس أكثر.

أما فيما يتعلق بانزعاج الولايات المتحدة من توتر العلاقات التركية- الإسرائيلية فليس هذا العامل برأينا حاسما في التوتر التركي- الأميركي خصوصًا أن تركيا حافظت على علاقات اقتصادية متنامية كما حافظت على تعاون أمني مع "إسرائيل". كذلك تخلت تركيا عن مطلب رفع الحصار عن غزة ووقعت اتفاقية إعادة التطبيع مع "إسرائيل" في 28 حزيران/يونيو 2016.



### 4- محددات مستقبل العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة

تمر العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة في مرحلة توتر. لكن مستقبل العلاقات بينهما استمرارًا أو انقطاعًا تحدده عدة عوامل:

### أ- من الزاوية التركية:

### 1- تموضع تركيا الاقتصادي

بلغت صادرات تركيا إلى الاتحاد الأوروبي عام 2017 48 في المئة من مجمل صادرات تركيا الخارجية. أما واردات تركيا من الاتحاد الأوروبي فبلغت 40 في المئة من مجمل الواردات. وبلغت صادرات تركيا إلى الولايات المتحدة 5.2 في المئة من مجمل الصادرات التركية والواردات 5.5 في المئة من مجمل الواردات. وشكلت الاستثمارات الغربية في تركيا نسبة 80 في المئة من مجمل الاستثمارات الخارجية في تركيا.

وبلغت قيمة التعامل بالدولار 42 في المئة من صادرات تركيا و56 في المئة من وارداتها. وباليورو 48 في المئة للصادرات و35 في المئة للواردات. بينما بلغت قيمة التعاملات بالروبل الروسي مثلًا 0.1 في المئة من الصادرات التركية وصفر في المئة من الواردات. وبالليرة التركية 5.5 في المئة للصادرات و7 في المئة للواردات.

ومن ذلك يتبين مدى الارتباط الكبير جدًا للاقتصاد التركي بالاتحاد الأوروبي والغرب وبالدولار وبنسبة متقاربة منذ أكثر من ثلاثين عامًا.

## 2- تموضع تركيا العسكري

إذا نظرنا من الزاوية التركية للعلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة نجد اعتمادًا شبه كامل لتركيا في مصادر تسلحها على الولايات المتحدة.

ففي سلاح الجو تقريبًا جميع القاذفات والمقاتلات (300 مقاتلة) من الولايات المتحدة وكل المروحيات (500 مروحية) من الولايات المتحدة. وفي سلاح البر هناك أكثر من 1600 دبابة من صنع أميركي و750 من بريطانيا. وأكثر من نصف المدرعات (3000 من 6000) من الولايات المتحدة وكل المصفحات التي تحمل مدافع (1000 مصفحة) من أميركا. فضلا عن سيادة المفاهيم الأميركية في التدريب والبناء والتثقيف العسكري.

## 3- تموضع تركيا السياسي

وعلى الصعيد السياسي فإن جانبًا كبيرًا من مشكلات تركيا المزمنة هي مع دول مسيحية، مثل اليونان وقبرص وأرمينيا. وتشكل الولايات المتحدة درع حماية من تأثر تركيا السلبي من هذه المشكلات، وهو درع لو رفع عنها لكانت تركيا أمام تحديات صعبة. كذلك فإن تركيا تحتاج إلى الدعم الغربي الكامل لمنع الأكراد في الداخل من الحصول على ضوء أخضر (لم تعطه أميركا أبدًا) لتطوير معركتهم ضد الدولة التركية إلى مستوى الحكم الذاتي أو الدولة المستقلة. ولو حصل ذلك لتحولت مناطق جنوب شرق تركيا إلى شمال عراق آخر أو شمال سوريا آخر.



### 4- تموضع تركيا الحضاري

كل حركات التحديث التركية منذ نهاية القرن الثامن عشر وحتى اليوم، كانت وجهتها ونموذجها حركات التحديث في أوروبا وفي الغرب. هذا ما حصل في فرمانات 1839 و1856 و1876 و1909 و1923 (مع مصطفى كمال)، و1946 (الانتقال إلى التعددية السياسية في عهد عصمت إينونو)، وعام 1963 (بروتوكول أنقرة مع أوروبا في عهد عصمت إينونو أيضًا)، وعام 2005 (مع بدء مفاوضات العضوية المباشرة مع الاتحاد الأوروبي في عهد حزب العدالة والتنمية). من هنا نرى أن وجهة التحديث كانت دائمًا التجربة الغربية.

#### ب- من الزاوية الغربية

- تشكل تركيا منذ الحرب العالمية الثانية منصة فكرية متقدمة للغرب داخل العالم الإسلامي من خلال التجربة العلمانية التي تجعل من تركيا أقرب إلى الغرب وحالة لا تهدد أوروبا المسيحية كما كان الحال عليه قبل العلمنة وفي عهد الدولة العثمانية. ووفقًا للغرب، بقدر ما يتراجع حضور الدين في الدول والمجتمعات الإسلامية بقدر ما يتراجع التهديد الديني الإسلامي للغرب. لذلك فإن احتضان التجربة التركية العلمانية حاجة لاستمرار الاستقرار والأمن في أوروبا.
- تشكل تركيا لأوروبا حاجزًا جغرافيًا واجتماعيًا مع مشكلات الشرق الأوسط العرقية والدينية والسياسية ومنع امتدادها إلى الداخل الأوروبي.
- وتشكل تركيا للغرب قاعدة عسكرية أساسية في الصراع على الزعامة العالمية مع روسيا الاتحادية ولمواجهة التهديدات العسكرية والأمنية في إيران وأفغانستان وباكستان وآسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط.
- وتشكل تركيا رقمًا مؤثرًا في صراع الطاقة العالمي لمصلحة الغرب والذي بدأ مع خط باكو جيحان في نهاية التسعينيات مع الرئيس الأميركي بيل كلينتون.
- وتشكل تركيا للغرب حالة مساعدة لشرعية "إسرائيل" في الوجود من خلال اعتراف دولة مسلمة بها منذ العام 1949، وحالة مساعدة لاستمرار وجود "إسرائيل" واستقرارها في المنطقة في ظل العلاقة التركية الوثيقة معها والمستمرة حتى الآن. وهذا أساسي بالنسبة لمصالح الغرب الاستراتيجية في ضمان أمن "إسرائيل".

#### استنتاجات

في ظل الحاجة المتبادلة المتنوعة بين تركيا والغرب فإن الطرفين محكومان باستمرار التعاون الاستراتيجي بينهما ولا يقلل منه أو يضعفه بعض الخلافات التي تظهر من وقت لآخر ولو كانت أحيانًا أساسية وتأخذ وقتًا طويلًا لحلها.

فالغرب لن يفرّط بمسار مفيد ومربح عمره أكثر من سبعين عامًا (حتى لا نذهب ثقافيًا أبعد من ذلك) حتى لو اضطر أحيانًا لاستخدام أساليب غير شرعية أو عنفية لتصويب مسار



السياسات التركية. كما إن الغرب لن يضحي بحليف استراتيجي كبير مثل تركيا قياسًا على "حفنة" من المقاتلين الأكراد في شمال سوريا ترى فيهم الولايات المتحدة ورقة تأثير لمصالحها المستقبلية في الداخل السوري أكثر من أن يكونوا تهديدًا استراتيجيًا للحليف التركي. وأميركا تخلت في لحظة ما عن حليف كردي أكبر بكثير من أكراد سوريا عندما لم تمارس تأثيرها بالنسبة لاستفتاء استقلال كردستان العراق في 24 أيلول/سبتمبر 2017.

وفي المقابل فإن تركيا فضلًا عن أنها لا ترغب في، ولا تستطيع، الانفكاك عن الغرب، لا بديل لها ممكنًا أو مربحًا يجعلها تتجه إلى دول مشرقية مثل روسيا أو إيران أو العالم العربي. فصورة روسيا أو إيران على حد سواء في العقل التركي هي صورة العدو وليس مجرد منافس. بالنسبة لروسيا هي "عدو" ديني(أرثوذكسي) وعرقي (سلافي). وبالنسبة لإيران هي "عدو" مذهبي (شيعي) وعرقي (فارسي). ولا تختلف في المقابل صورة تركيا المذهبية والطورانية والتوسعية لدى روسيا وإيران، وما بين كل هذه الأبعاد من مساحات وساحات للاختلاف والصدام.

كذلك فإن روسيا، التي لا يزيد حجم اقتصادها على تريليون و250 مليار دولار (حجم الاقتصاد التركي 850 مليار دولار)، ليست بديلًا اقتصاديًا واقعيًا لتركيا عن أوروبا والغرب. ولا تمثل روسيا نموذجًا سياسيًا وثقافيًا تبحث عنه تركيا، والأمر نفسه يسري اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا على إيران. لكل هذه الأسباب وغيرها فإن تركيا والغرب محكومان بالتفاهم والتحالف فيما لا تشكل الدول المشرقية بديلًا واقعيًا. لكن هذا لا يعني ألا تحاول تركيا بناء علاقات متقدمة مع روسيا وإيران وغيرها من الدول المشرقية وغير المشرقية وتحقيق مكاسب وأرباح لكن ليس على حساب الثابت الاستراتيجي مع الغرب بشقيه الأميركي والأوروبي.

## حلقات النقاش الاتجاهات الاستراتيجية الشرق الأوسط 2019





الندوة الحادية عشر:

الدور الروسي في الإقليم





# روسيا في الشرق الأوسط: وقائع واحتمالات

وسام متی باحث وصحافی مختص بالشأن الروسی

ينطلق الوجود الروسي في سوريا من عدة عناصر جيوسياسية تشكل أهدافًا وضعتها القيادة الروسية منذ أن تجاوزت روسيا مرحلة الانتقال الصعبة في تسعينيات القرن المنصرم، وانقضاء المرحلة الثانية من عملية إعادة بناء الدولة الروسية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين.

وإذا كان العهدان الأولان للرئيس فلاديمير بوتين (2000- 2004 و2004-2008) قد شكل فترة مفصلية في إعادة ترتيب الوضع الداخلي، فإنّ العهد الثالث (2001-2018) قد شكل الانطلاقة المتجددة لروسيا للعب دورها على الساحة الدولية، وهو ما بدأت تلوح بوادره منذ تسلم بوتين رئاسة الحكومة بين العامين 2008 و2012 من خلال طرح المفاهيم الرئيسية المرتبطة بالسياسة الخارجية والأمن الدولى.

ويمكن اعتبار التدخل العسكري الروسي في سوريا نقطة مفصلية في الاندفاعة الجيوسياسية لروسيا لكونها رسخت الحضور الثابت في المشهد الدولي، ولا سيما في الملفات الأكثر دقة وحساسية.

وليست مصادفة أن يتزامن التدخل العسكري الروسي في سوريا مع جملة متغيّرات، أبرزها ما سمّي بالربيع العربي، الذي طالت "ثوراته" مصالح روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ابتداءً من ليبيا، حيث أدّت "الخديعة الكبرى" إلى فقدان روسيا نفوذها هناك، بعد التدخل "الأطلسي"، وليس انتهاءً بسوريا التي كان من الممكن أن يؤدي الصراع الدائر فيها إلى فقدان روسيا آخر قاعدة لها في البحر الأبيض المتوسط (المياه الدائئة).

كذلك لم تكن مصادفة أن يتزامن التدخل الروسي في سوريا مع الأحداث التي دارت رحاها في أوكرانيا، حيث كان واضحًا أن ما جرى كان محاولة "أطلسية" لمحاصرة روسيا عند حدودها الجنوبية، في موازاة محاصرتها عند حدودها الغربية (دول البلطيق). وبالنظر إلى هذا الترابط يمكن الربط بين تحرّكين استراتيجيين كبيرين قامت بهما روسيا بالتوازي: الأول هو تشجيع استقلال شبه جزيرة القرم التي اختار سكانها الانضمام إلى روسيا؛ والثانى إطلاق العملية العسكرية لمكافحة الإرهاب في سوريا.



وعلى نطاق أوسع، أتت هذه التحركات لتشكل مرحلة متقدمة في الصراع الطبيعي الذي كان على روسيا أن تخوضه مع "الأطلسيين"، في مواجهة النظام الأحادي الذي سعت الولايات المتحدة فرضه على العالم منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، والذي انتقل من أن طابع الصراع غير المتكافئ في عهد بوريس يلتسين والعهدين الأولين لفلاديمير بوتين (نموذجا يوغوسلافيا والعراق) إلى طابع الصراع الندي، الذي أظهرت فيه روسيا قدرة على استخدام كافة الوسائل السياسية (بناء التحالفات والشراكات الاستراتيجية، تعزيز القواسم المشتركة مع الدول ذات المصالح المتقاطعة مع روسيا، الاستفادة من نقاط ضعف الخصوم)، والوسائل العسكرية (التدخل العسكري، تطوير المنظومة العسكرية).

يضاف إلى ما سبق التحوّلات التي بدأ يشهدها النظام الاقتصادي العالمي لجهة الانتقال التدريجي من الغرب إلى الشرق (الصين والهند)، وظهور التكتلات الإقليمية والدولية الجديدة (منتدى شانغهاي، مجموعة بريكس، مجموعة دول بحر قزوين...)، ما ينسجم مع المقاربة الاستراتيجية الروسية التى تندرج تحت عنوان عريض هو "الأوراسية".

انطلاقًا مما سبق يمكن تحديد مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي كانت محرّكًا أساسيًا للتدخل العسكري الروسي في سوريا:

- مكافحة الإرهاب وتجنب انتقاله مجددًا إلى روسيا والقوقاز ودول آسيا الوسطى.
  - منع سقوط الدولة السورية وتأمين الحل السياسي للأزمة القائمة.
- كبح الاندفاعة الأميركية في الشرق الأوسط، والتي بلغت ذروتها بغزو العراق في
  العام 2003.
- تكريس التواجد العسكري في قاعدة طرطوس بوصفها النقطة "ب" من خط التواجد البحري في المياه الدافئة، والتي توازيها النقطة "أ"، والمقصود بها ميناء سيفاستوبول في القرم.
- تعزيز النفوذ السياسي والعسكري في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وهو علاوة على أهميته الكبرى في مجال التحركات البحرية يكتسب أهمية استراتيجية لكونه إحدى البوابات الرئيسية في أوراسيا.

انطلاقًا مما سبق فإنّ الأهداف الاستراتيجية الكبرى لروسيا في الشرق الأوسط يمكن أن تشكل المفتاح لاستشراف طبيعة السياسة الروسية في هذه المنطقة خلال الفترة المقبلة.

# 1- الأهداف المرتبطة بالحرب على الإرهاب

لقد حققت روسيا، خلال الأعوام الثلاثة الماضية، انتصارات مهمة في العنوان الرئيسي للعملية العسكرية المتصلة بمحاربة الإرهاب، وهو ما تدل عليه المعطيات الميدانية، سواء لجهة تدمير معظم البنية التحتية لتنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي، أو لجهة تشديد الخناق على "جبهة النصرة" وباقى الفصائل الإرهابية المشابهة لها.



يضاف إلى ذلك أن العملية العسكرية الروسية، المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية فيما يخص الحرب على الإرهاب، تعمل في هذا السياق على هدف عام يتمثل في الحد من المخاطر الإرهابية على الأمن العالمي، وهدف خاص يرتبط في منع تسلل الإرهابيين إلى أراضى روسيا الاتحادية وجمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى.

وبحسب تصريحات المسؤولين الروس، بمن فيهم ذلك الرئيس فلاديمير بوتين، فإنّ العملية العسكرية نجحت في تحقيق معظم أهدافها المرسومة بمعدل يتجاوز التسعين في المئة. ووفقًا للتقييم الذي أدلى به بوتين، خلال كلمته في منتدى فالداي السنوي، فإنّ العملية العسكرية الروسية نجحت في القضاء على الجزء الكبير من الخطر الإرهابي، وهو ما تمثل في ضرب "داعش" و"النصرة" من جهة، وإقناع الكثير من المسلحين المتطرفين بإلقاء السلاح والتخلي عن الفكر العنفي، مع إشارته إلى احتمال أن يكون خيار البعض كاذبًا.

وانطلاقًا من ذلك يمكن رصد ثلاثة أهداف رئيسية لروسيا خلال الفترة المقبلة في الشق المرتبط بالحرب على الإرهاب.

الأول، الاستمرار في الحملة العسكرية الهادفة إلى القضاء على ما تبقى من بنى تحتية للإرهاب في سوريا، وذلك من خلال إنهاء سيطرة تنظيمي "داعش" و"جبهة النصرة" على الأراضي السورية. وفي هذا السياق يمكن توقع استمرار الضربات العسكرية، حيثما دعت الحاجة، ضد تنظيم "داعش" من جهة، واستمرار العمل مع تركيا لتطبيق تفاهمات سوتشي التي توصل إليها الرئيسان فلاديمير بوتين ورجب طيب أردوغان حول الوضع في إدلب.

في هذا السياق، بدا الرئيس الروسي واضحًا في تحديده للمقاربة الروسية حول الوضع في إدلب حين أشار إلى دور "إيجابي" يقوم به الأتراك لتطبيق التفاهمات، برغم التأخير الذى أعاده إلى أسباب عملانية.

## وعلى هذا الأساس، يمكن توقع مرحلتين أساسيتين:

- استمرار الجهود لتكريس دخول إدلب ضمن مناطق خفض التصعيد، وهو أمر يبقى
  رهن التحركات التركية (الإيجابية أو السلبية)
- العمل على استعادة السيطرة على كامل محافظة إدلب، بعد استنفاد الوسائل السياسية، سواء من خلال انخراط المسلحين في المصالحات، أو عبر اتخاذ القرار ببدء العملية العسكرية الشاملة، مع مراعاة العوامل السياسية والميدانية القائمة.



## 2- هدف حماية الدولة السورية وتكريس الحل السياسي

من الواضح أن المتغيرات الميدانية التي فرضتها العملية العسكرية الروسية في سوريا قد انسحبت بشكل تلقائي على تحقيق الهدف المتصل بحماية الدولة السورية ومنع سقوطها. وعليه، فإنّ هذه المخاطر لم تعد قائمة، وهو ما يمكن الجزم به من خلال الكثير من الظواهر العسكرية والسياسية، التي تمكنت الدولة السورية معها من الانتقال من موقع الدفاع (الوجودي) عن النفس إلى موقع الهجوم لاستعادة السيطرة على الأرض، وتغيير المعطيات السياسية الداخلية والخارجية.

على هذا الأساس، يمكن توقع نهجين متوازيين للسياسة الروسية تجاه سوريا خلال الفترة المقبلة:

أولًا، استمرار دعم الدولة السورية عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا لترميم ما دمرته الحرب، والبناء على الإنجازات التي تم تحقيقها خلال السنوات الثلاث الماضية.

ثانيًا، الانخراط الفاعل في ضمان التسوية السياسية للأزمة السورية، لا سيما من خلال مسار أستانة الذي بات المحرّك الأساس للمسارات الأخرى.

## 3- الهدف المتصل بكبح السياسة الأميركية وتعزيز النفوذ الروسي في شرق المتوسط

تشكل سوريا اليوم واحدة من أهم الجبهات في المعركة الجيوسياسية بين روسيا والولايات المتحدة. وكان واضحًا منذ الأشهر الأولى للعملية العسكرية الروسية أن هذا التدخل شكل مرحلة متقدمة من انخراط روسي تدريجي في الشرق الأوسط عمومًا ومنطقة شرق المتوسط بشكل عام.

ومن المؤكد أن روسيا باتت حاليًا لاعبًا رئيسيًا في هذه الرقعة من العالم - إن لم يكن اللاعب رقم واحد في المعادلات الإقليمية - وهو ما يضع الولايات المتحدة، للمرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة، أمام واقع جديد بعد الانفراد الذي بلغ ذروته مع غزو العراق عام 2003.

وانطلاقًا من هذا الواقع، وما تحقق خلال السنوات الماضية من تحركات تجاوزت الميدان السوري، واتخذت منحى متقدمًا في التكريس أو التمهيد لشراكات سياسية واقتصادية مع دول المنطقة، يمكن توقع المزيد من التراجع الأميركي لصالح الدور الروسي، في أكثر من دولة، بما يفرضه ذلك من تغيرات متعددة المستويات في التحالفات.

### أ - قواعد الاشتباك مع الولايات المتحدة

تواصل العلاقات الروسية - الأميركية سلوك مسار انحداري على نحو يدفع بالكثيرين إلى القول إن ما يشهده العالم اليوم هو حرب باردة بنسخة جديدة. ويبدو واضحًا أن الانخراط الروسى فى الشرق الأوسط أفقد الولايات المتحدة هامشًا كبيرًا فى حرية التحرك عسكريًا



(وإلى حد ما سياسيًا)، خصوصًا أن أي اندفاعة غير محسوبة النتائج ستؤدي إلى الدفع نحو المواجهة المباشرة مع روسيا وبالتالي المخاطرة بحرب عالمية ثالثة. ولذلك تبدو الولايات المتحدة حريصة على المحافظة على قواعد الاشتباك القائمة في سوريا.

من جهة ثانية، مع انتهاء انتخابات التجديد النصفي للكونغرس من الممكن تخفيف حدة التوتر بين روسيا والولايات المتحدة - خصوصًا أن روسيا باتت اليوم عنوانًا رئيسيًا في معارك السياسة الأميركية الداخلية - وبالتالي تفعيل التفاهمات التي تم التوصل إليها بين فلاديمير بوتين ودونالد ترامب في قمة هلسكني، أو الاتفاق على تفاهمات جديدة. ويبدو واضحًا أن بوتين لا يزال يراهن على براغماتية دونالد ترامب التي تجعل من الممكن الوصول إلى تفاهمات بعيدًا عن هستيريا السياسات الداخلية. ومن المرجح أن تساعد نتائج انتخابات الكونغرس في تكريس هذا الاتجاه، خصوصًا أن الولايات المتحدة ستكون منكبة أكثر على معالجة المشاكل الداخلية (في ظل مجلس نواب ديموقراطي ومجلس شيوخ جمهوري)، على نحو يمنح ترامب هامش حرية أوسع للتحرك في السياسة الخارجية، قبل أن ينكفئ مجددًا إلى الداخل مع بدء العد العكسي لانتخابات الرئاسة الأميركية.

ومما لا شك فيه أن كل هذه العوامل تصب في صالح روسيا التي أظهرت خلال السنوات الماضية قدرة متميّزة على كسب الوقت.

## ب - العلاقات الروسية - الإسرائيلية

شكلت حادثة إسقاط الطائرة الروسية "ايليوشين - 20" في سماء سوريا في أيلول الماضي نقطة مفصلية في الكشف عن شكل العلاقة بين موسكو وتل أبيب والتي لطالما ظلت ملتبسة، بالنظر إلى عوامل عدّة، من بينها نجاح اللوبي اليهودي الروسي في الإمساك بمفاصل الدولة الروسية خلال مرحلة التسعينيات وسيطرته على الإعلام الخاص في روسيا، فضلًا عن بعض المفاصل الاقتصادية.

ومع أن القبضة اليهودية على هذه القطاعات أخذت في التآكل تدريجيًا مع وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى الحكم في العام 2000 إلا أن العلاقات المتوترة بين "إسرائيل" وروسيا ظلت كامنة، إلى أن أتت الحادثة الجوية لتكشف عن مقاربة روسية حازمة تجاه الاستفزازات الإسرائيلية، وهي مقاربة من أولى ثمارها تزويد الجيش السوري بمنظومة "أس-300" وربط الدفاعات الجوية السورية بمنظومات الرصد الروسية.

وعلى هذا الأساس، فإنّ السياسة الروسية تجاه "إسرائيل" باتت أكثر وضوحًا، وهو أمر يرجّح أن ينسحب على العلاقات الثنائية خلال الفترة المقبلة، خصوصًا في الميدانين السوري واللبناني، وإن كان خروج أفيغدور ليبرمان من الائتلاف الحكومي في "إسرائيل" سيمنح رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو فرصة لانتهاج مقاربة براغماتية لرأب الصدع، وهي عملية تبدو معقدة وستتطلب تقديم تنازلات كبيرة من قبل الإسرائيليين لروسيا.



#### ج - العلاقات الروسية - الإيرانية

خلال السنوات الماضية، سلكت العلاقات الروسية - الإيرانية مسارًا تصاعديًا يقترب من الشراكة الاستراتيجية، ولا سيما بعد الزيارات المتبادلة التي قام بها مسؤولو البلدين. وبشكل عام ثمة عوامل دفع متعددة للمضي قُدمًا في هذا الطريق، خصوصًا في ظل التصعيد الأميركي الأخير تجاه الجمهورية الإسلامية، وتقاطع المصالح بين روسيا وإيران في الكثير من الملفات (لا سيما فيما يتعلق بمسألة العقوبات الأميركية والتعاون في بحر قزوين)، علاوة على الملف السوري حيث يتشارك الطرفان في "ترويكا" الضامنين لمسار أستانة. وبرغم التباينات في مقاربة الملف السوري إلا أن القواسم المشتركة تبقى أساسًا يمكن البناء عليه، خصوصًا أن روسيا تقرّ أن القوات الإيرانية، تمامًا كما القوات الروسية، متواجدة على الأرض في سوريا بطلب من الحكومة السورية الشرعية، بحسب ما صرّح وزير الخارجية سيرغي لافروف، وهو موقف يقطع الطريق أمام محاولات التشويش على العلاقات الثنائية.

#### د- العلاقات الروسية - التركية

تبقى العلاقات الروسية - التركية الأكثر تعقيدًا، بالنظر إلى حالة التذبذب في السياسة الخارجية المعتمدة من قبل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي ينتهج اللعب على الحبال الجيوسياسية. وعلى هذا الأساس، فإنّ روسيا، كما الولايات المتحدة، ستواصل انتهاج سياسة تقارب مع تركيا، لجذبها من "الحلف الأطلسي"، وهو هدف استراتيجي، خصوصًا أن التموضع التركي إن استقر في الاتجاه الذي تريده روسيا، فسيعني ذلك تحولًا كبيرًا في التحالفات الأوراسية.

ومع ذلك فإنّ المرجح أن يستمر رجب طيب أردوغان في انتهاج المقاربة ذاتها في السياسة الخارجية، وإن كان ثمة قواسم مشتركة بين تركيا وروسيا يمكن البناء عليها للتقارب (المشاريع الاقتصادية، مسار أستانة).

# هـ – علاقات روسيا بباقي الدول العربية

تواصل روسيا بناء علاقات قوية مع الدول العربية، بما في ذلك دول الخليج، عبر البناء على القواسم المشتركة، لا سيما في المجال الاقتصادي والعسكري. وانطلاقًا من ذلك يرجح في المرحلة المقبلة أن تتطور العلاقات الروسية مع كل من العراق ومصر، وقد تصل إلى مستويات أكثر تقدمًا مع السعودية في ظل المتغيرات الجديدة في العلاقة بين الرياض وواشنطن. كما يرجح أن تشهد ليبيا حراكًا روسيًا مفاجئًا، خصوصًا أن السنوات الماضية شكلت فرصة لبناء علاقات قوية بين الدبلوماسية الروسية والكثير من القوى السياسية المتناحرة في هذا البلد.



# ثبت المحتويات

3	المقدمة
5	الندوة الأولى: الحرب الليبية
7	ليبيا: أفُق مسدود للتسوية السياسية <b>يوسف الصواني</b>
11	الندوة الثانية: حرب اليمن
13	حرب اليمن 2019: في انتظار الموقف الأميركي <b>خليل كوثراني</b>
17	اليمن إلى أين في العام 2019؟ <b>علي شرف الـمَحَطْوري</b>
21	الندوة الثالثة: الأزمة الخليجية
23	الأزمة الخليجية بين الحل العابر وثقل الإرث الخصامي <b>فؤاد إبراهيم</b>
34	مآلات الأزمة الخليجية لعام 2019 <b>علي مراد</b>
39	الندوة الرابعة: بؤر الاضطرابات السياسية
41	الشرق الأوسط في العام 2019: قراءة استشرافية <b>توفيق شومان</b>
51	الندوة الخامسة صفقة القرن
يل	"إسرائيل" و"صفقة القرن" 2019: الخيارات والتقديرات <b>د. عباس إسماع</b>
	الصفقة النهائية وأد القضية الفلسطينية والتطبيع وتطويق إيران <b>ميش</b> ا
69	الندوة السادسة: نظرية الردع الإسرائيلية
71	
81	الندوة السابعة: الحرب السورية
83	
89	حالات الحروب في سوريا: أية احتمالات <b>مصطفى الحاج علي</b>
99	الندوة الثامنة: المقاربة الأوروبية تجاه المنطقة
ستراتيجية <b>وليد شرارة</b> 101	بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة خلافات سياسية وتجارية وتوافقات اى
105	الندوة التاسعة: التصعيد الأميركي ضد إيران
لعقوبات <b>علي هاشم</b> 107	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
113	الندوة العاشرة: العلاقات الأميركية التركية
115	سيناريوهات تطور العلاقات الأميركية - التركية عام 2019 ليلى نقولا
122	مستقبل العلاقات التركية – الأميركية 2019 <b>محمد نورالدين</b>
	الندوة الحادية عشر: الدور الروسي في الإقليم
131	روسيا في الشرق الأوسط: وقائع واحتمالات <b>وسام متى</b>

# حلقات النقاش الاتجاهات الاستراتيجية الشرق الأوسط 2019



## الأعداد السابقة:

كانون الأول 2010	المشهد الفلسطيني على ضوء استئناف المفاوضات والتطورات الإقليمية	العدد الأول
كانون الثاني 2011	التوجهات الجديدة لسياسة تركيا الخارجية	العدد الثاني
آذار 2011	ثورة الشارع العربي: بداية نقاش	العدد الثالث
آذار 2011	التعليم ما قبل الجامعي في لبنان: نحو استراتيجية وطنية	العدد الرابع
تشرين الأول 2011	أوروبا والتحولات في العالم العربي	العدد السادس
نيسان 2012	الضمان الصحي الشامل في لبنان بين الممكن والمرتجى	العدد السابع
آب 2012	الرأسمالية المتأخرة وتأثيرها على بلدان العالم الثالث: مشكلة المياه نموذجًا	العدد الثامن
تشرين الثاني 2013	مجلس الامن والتدخلات الخارجية : رؤية قانونية في طبيعة حق النقض وشروط استخدامه	العدد التاسع
آب 2014	الموجبات السياسية والاصلاحية لتكيف لبنان مع الازمة الراهنة وسبل التعامل مع تحدياتها	العدد العاشر
نيسان 2015	القوى العالمية في بيئة متحولة: نحو استقطاب دولي جديد	العدد الحادي عشر
كانون الثاني 2016	انعكاسات احداث باريس على السياسة الفرنسية الداخلية وتجاه المنطقة	العدد الثاني عشر
تموز 2016	روسيا وأميركا في المنطقة: حدود التوافق والاختلاف	العدد الثالث عشر
تموز 2016	التكتلات السياسية والامنية في غرب آسيا	العدد الرابع عشر
شباط 2017	العهد الجديد في مواجهة تحديات الاصلاح	العدد الخامس عشر
آذار 2018	غرب آسيا في عالم ما بعد الأحادية الغربية، تحديات المرحلة الانتقالية	العدد السادس عشر



# الحركز الإستشاري للحراسات والتوثبق The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحـــاث والمعلومــات، وتهتـم بالقضــايا الاقتصاديـة والاجتماعية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحـوّلات العالمية المؤثّرة.

هاتف 01/836610 فاکس 01/836611 خلیوی 03/833438

Email: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

الرمز البريدي

Baabda 10172010

P.O.Box: 27/47 Beirut - Lebanon